الجامعة الافتراضية السورية
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

# علم الاقتصاد

الدكتور رسلان خضور
الدكتور غسان ابراهيم

CC BY ND

ISSN: 2617-989X

Books & Refrences

# علم الاقتصاد

الدكتور رسلان خضور
الدكتور غسان ابراهيم

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية 2020

هذا الكتاب منشور تحت رخصة المشاع المبدع – النسب للمؤلف – حظر الاشتقاق (CC– BY– ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

يحق للمستخدم بموجب هذه الرخصة نسخ هذا الكتاب ومشاركته وإعادة نشره أو توزيعه بأية صيغة وبأية وسيلة للنشر ولأية غاية تجارية أو غير تجارية، وذلك شريطة عدم التعديل على الكتاب وعدم الاشتقاق منه وعلى أن ينسب للمؤلف الأصلي على الشكل الآتي حصر اً:

رسلان خضور، غسان ابراهيم ، الإجازة في الإعلام والاتصال ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2020

متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة https://pedia.svuonline.org/

# Economics

Raslan Safi Khadour

Ghassan Ibrahim

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2020

Published under the license
Creative Commons Attributions- NoDerivatives 4.0

International (CC-BY-ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode

Available for download at: https://pedia.svuonline.org/

# الـــــفـــــهـــــرس

**الوحدة التعليمية الأولى : المعرفة الاقتصادية وعلم الاقتصاد ..... 1**

مقدمة حول المعرفة الاقتصادية وعلم الاقتصاد ..... 1

1- المعرفة الاقتصادية ..... 2

1-1 أشكال المعرفة الاقتصادية ..... 4

2- المشكلة الاقتصادية ..... 6

2-1 الحاجات الإنسانية غير المحدودة ..... 7

2-2 الموارد الاقتصادية المحدودة ..... 9

2-3 أشكال التعبير عن المشكلة الاقتصادية ..... 11

3- التحليل الاقتصادي الجزئي ..... 13

4- التحليل الاقتصادي الكلي ..... 13

5- تعريف علم الاقتصاد ..... 14

المراجع ..... 17

التمارين ..... 18

**الوحدة التعليمية الثانية : مصطلحات اقتصادية أساسية ..... 21**

مقدمة ..... 21

1- الاقتصاد ..... 21

2- السلعة والقيمة ..... 22

3- بعض عناصر الإنتاج ..... 23

4- قوى الإنتاج ..... 24

5- علاقات الإنتاج ..... 25

6- أسلوب الإنتاج ..... 26

7- الاستهلاك ..... 26

8- الرأسمالية والاشتراكية ..... 27

9- الخاص والعام ..... 28

10- السوق وأنواعها ..... 29

11- الطبقة ..... 30
12- الليبرالية ..... 31
13- النظرية والمدرسة الاقتصادية ..... 31
14- البطالة والتشغيل..... 32
15- العولمة والعولمة الاقتصادية ..... 33
16- الخصخصة..... 34
17- النمو والتنمية ..... 34
18- توازن المستهلك وتوازن المنتج ..... 35
19- الإنتاجية الحدية..... 36
المراجع ..... 38
التمارين ..... 39
**الوحدة التعليمية الثالثة : القوانين الاقتصادية ومنهجية علم الاقتصاد** ..... 43
مقدمة حول القوانين الاقتصادية ..... 43
1- منهجية البحث في الاقتصاد ..... 44
2- معوقات البحث العلمي الاقتصادي ..... 46
3- القوانين الاقتصادية ..... 48
4- خصائص القوانين الاقتصادية ..... 49
5- أنواع القوانين الاقتصادية..... 51
المراجع ..... 55
التمارين ..... 56
**الوحدة التعليمية الرابعة : عوامل الإنتاج الاقتصادية** ..... 58
1- عوامل الإنتاج الاقتصادية ..... 58
1-1 الأرض ..... 59
1-2 العمل..... 60
1-3 رأس المال ..... 63

2- المشروع الاقتصادي ..... 66
3- أنواع المشروعات الاقتصادية ..... 67
المراجع ..... 69
التمارين ..... 70
**الوحدة التعليمية الخامسة : أساليب الإنتاج الاقتصادية** ..... 73
مفهوم أسلوب الإنتاج الاقتصادي ..... 73
1- أسلوب الإنتاج المشاعي أو البدائي ..... 75
2- أسلوب الإنتاج العبودي (القرن الأول قبل الميلاد) ..... 78
3- أسلوب الإنتاج الإقطاعي (القرن الرابع حتى القرن الخامس عشر) ..... 82
4- أسلوب الإنتاج الرأسمالي ( منذ القرن الخامس عشر) ..... 86
5- أسلوب الإنتاج الاشتراكي ..... 92
المراجع ..... 97
التمارين ..... 98
**الوحدة التعليمية السادسة : المدارس الاقتصادية** ..... 101
المدرسة الاقتصادية ..... 101
1- المدرسة الإغريقية (القرن الخامس قبل الميلاد) ..... 102
2- المدرسة الرومانية (القرن الرابع قبل الميلاد) ..... 103
3- المدرسة التجارية ..... 105
4- المدرسة الطبيعية (القرن الثامن عشر) ..... 106
5- المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر) ..... 107
6- المدرسة المالتوسية (القرن الثامن عشر) ..... 109
7 - المدرسة الحدية (الهامشية) (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر) ..... 110
8- المدرسة التدخلية (الكنزية) (القرن العشرون) ..... 111
9- المدرسة الاشتراكية (القرن التاسع عشر) ..... 113
المراجع ..... 115
التمارين ..... 116

**الوحدة التعليمية السابعة : الاقتصاد الجزئي ..... 119**

مقدمة حول الاقتصاد الجزئي ..... 119

1- القيمة والسعر ..... 120

2- الطلب ..... 120

3- العرض ..... 124

4- السوق ..... 127

5- التدخل الحكومي في السوق ..... 131

5-1 تحديد حد أعلى للسعر ..... 132

5-2 تحديد حد أدنى للسعر ..... 133

6- المنفعة ..... 135

7- منحنى السواء ..... 136

8- توازن المستهلك ..... 138

9- توازن المنتِج ..... 139

المراجع ..... 142

التمارين ..... 143

**الوحدة التعليمية الثامنة: الاقتصاد الكلي ..... 146**

مقدمة حول الاقتصاد الكلي ..... 146

1- الإنتاج القومي ..... 146

2- الاستهلاك القومي ..... 151

3- الادخار القومي ..... 153

4- الاستثمار القومي ..... 157

المراجع ..... 162

التمارين ..... 163

**الوحدة التعليمية التاسعة : النقود والتضخم..... 165**

مقدمة حول النقود ..... 165

1- وظائف النقود ..... 166

2- أنواع النقود ..... 168
3- قانون الكتلة النقدية ..... 169
4- أشكال القيمة ..... 171
5- التضخم ..... 175
5-1 تعريف التضخم ..... 175
5-2 الدورة الاقتصادية ..... 176
5-3 أنواع التضخم ..... 179
5-4 قياس التضخم ..... 180
5-5 الآثار الاجتماعية للتضخم ..... 181
5-6 سبل مكافحة التضخم ..... 182
المراجع ..... 184
التمارين ..... 185
**الوحدة التعليمية العاشرة : البطالة والتشغيل ..... 188**
مقدمة حول البطالة والتشغيل ..... 188
1- تعريف البطالة ..... 188
2- أنواع البطالة ..... 189
3- أسباب البطالة ..... 190
4- مكافحة البطالة ..... 192
5- البطالة والأجور ..... 194
6- أنواع الأجور ..... 196
7- التشغيل الكامل ..... 196
المراجع ..... 199
التمارين ..... 200
**الوحدة التعليمية الحادية عشرة : المنظمات الاقتصادية الدولية ..... 203**
مقدمة حول المنظمات الاقتصادية الدولية ..... 203
1- صندوق النقد الدولي (IMF) ..... 203

1-1 أهداف صندوق النقد الدولي ..... 204
2-1 وظائف صندوق النقد الدولي ..... 205
3-1 موارد الصندوق النقدي الدولي ..... 206
4-1 مشروطية الصندوق ..... 208
2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (W B) ..... 209
1-2 أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير ..... 210
2-2 وظائف البنك الدولي للإنشاء والتعمير ..... 211
3-2 موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير ..... 211
3- منظمة التجارة العالمية (WTO) ..... 212
1-3 مبادئ منظمة التجارة العالمية ..... 213
2-3 وظائف منظمة التجارة العالمية ..... 215
3-3 الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية..... 215
المراجع ..... 217
التمارين ..... 218
**الوحدة التعليمية الثانية عشرة : العلاقات الاقتصادية الدولية ..... 220**
مقدمة حول العلاقات الاقتصادية الدولية ..... 220
1- تكامل الاقتصاد الدولي ..... 221
2- نمو التجارة الدولية ..... 222
3- المزايا الإنتاجية المقارَنة ..... 223
4- مزايا التجارة الخارجية ..... 225
5- السياسات التجارية ..... 226
6- التجارة وميزان المدفوعات ..... 227
7- أسعار الصرف ..... 230
8- الأزمة المالية العالمية ..... 232
المراجع ..... 236
التمارين ..... 237

# الوحدة التعليمية الأولى

# المعرفة الاقتصادية وعلم الاقتصاد

## مقدمة حول المعرفة الاقتصادية وعلم الاقتصاد:

لم يتشكل علم الاقتصاد دفعةً واحدةً مثل بقية العلوم سواءً الطبيعية أو الإنسانية، بل سبقته معرفة اقتصادية أو أفكار اقتصادية، بعضها عادي ومألوف وبعضها الآخر عميق وجديد.

ولأن الاقتصاد يمس الجوانب الحياتية المباشرة للفرد والمجتمع، فقد ظهرت بواكير المعرفة الاقتصادية منذ ظهور الأفراد وتجمعهم في كيانات اجتماعية على شكل عشيرة أو قبيلة أو قرية أو مدينة.

وكانت المعارف الاقتصادية القديمة مبثوثة ومتناثرة في كتب غير متخصصة ككتب الأدب والتاريخ والفقه والفلسفة.

ولم يندر أن عالجت تلك الأفكار الاقتصادية ظواهر أو وقائع أو مشكلات اقتصادية حقيقية، وقدّمت رؤى عميقة ودقيقة.

وتُعد المعرفة الاقتصادية من أكثر المعارف الإنسانية قرباً والتصاقاً بالجانب المعيشي للفرد لكونها تتعلق بالحاجات الضرورية اليومية وفي مقدمتها الحاجات الإنسانية إلى الطعام والشراب والكساء والمأوى والصحة والتعليم والرفاهية.

## أولاً: المعرفة الاقتصادية

تعبّر المعرفة الاقتصادية عن السلوك أو النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع في سعيها لإشباع حاجاتها الضرورية، ولاسيما حاجات الإنسان من المأكل والمشرب والملبس والمأوى، ويستخدم الفرد من أجل سد حاجاته إما منتجات جاهزة تقدمها له الطبيعة وإما مواد أولية عليه معالجتها باستخدام وسائل العمل لتحويلها إلى سلع أو بضائع صالحة للاستعمال الاستهلاكي ولا يستطيع الفرد وحده أن يحصل على كل ما يحتاج إليه من السلع أو المنتجات، بل هو مضطر إلى الاعتماد على الأفراد الآخرين لتحقيق ذلك. وليس باستطاعة أي فرد أبداً أن يحقق الاكتفاء الذاتي من كل السلع والبضائع التي يحتاج إليها، ولذلك لا بد من الاعتماد المتبادل والتعاون، مهما كان بسيطاً مع الأفراد الآخرين لإشباع رغباته وسد حاجاته، ولا يعني ذلك أن السلوك أو النشاط الاقتصادي يمارَس بمعزل عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى للفرد كالأنشطة السياسية والثقافية، فالفرد يُعدُّ كائناً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً يعيش في مجتمع أو جماعة، ويتفاعل معها من أجل البقاء والاستمرار.

### أهمية المعرفة الاقتصادية للفرد والمجتمع:

يواجه الفرد في سعيه إلى العيش والبقاء مجموعة كبيرة من الظواهر سواءً الطبيعية أو الاجتماعية، ويعمل على التصدي لها ويواجهها اعتماداً على خبرته ومعارفه ومساعدة الآخرين له، ولأن الظواهر الطبيعية تُعد موضوعية ومستقلة عن إراداته وتفكيره فإنه يعمد إلى التعامل مع الظواهر الاجتماعية، وفي مقدمتها الظواهر الاقتصادية بكل قواه الجسدية والروحية والعقلية ومخزونه الثقافي والحضاري، ولأن الاقتصاد يحفظ الفرد والمجتمع من الانقراض البيولوجي فإن الظواهر الاقتصادية شكلت أهمّ وأخطر المشكلات التي واجهها الفرد والمجتمع معاً.

ويعد الاقتصاد أحد المكونات الأساسية للفرد كونه يتعلق بإنتاج الخيرات المادية المتمثلة بالسلع والمنتجات والبضائع والخدمات وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها، كما ويتضمن كل ما يتعلق بعملية الإنتاج والاستهلاك من متغيرات ومؤشرات اقتصادية ضرورية لإنجاز هذه العملية بمهارة وكفاءة ونجاح مستمر، مثل مؤشرات: الادخار والاستثمار والنمو والتنمية، والنقود والسعر والقيمة، والمواد الأولية والتجارة والسوق والعمل ورأس المال وغيرها من المؤشرات التي لا يتطور الاقتصاد، ولا يتقدم إلا باعتمادها واستخدامها.

يعني ذلك أن الاقتصاد يهتم بطيف واسع من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل البيئة الحاضنة.

## سبب شيوع المعرفة الاقتصادية:

السبب الحقيقي لشيوع المعرفة الاقتصادية المألوفة لا يكمن في قصور الفكر الإنساني قديماً عن تفسير الظواهر الاقتصادية بشكل علمي أي الكشف عن علاقتها الداخلية الجوهرية المتكررة وبالتالي معرفة أسبابها وصياغتها في قوانين اقتصادية، وإنما يعود إلى عرضية الظاهرة الاقتصادية وهامشيتها بالنسبة إلى الفرد والمتجمع والدولة. فالاقتصاد قديماً بل وحتى ظهور المجتمع الرأسمالي لم يكن ذا أهمية بالنسبة إلى الفرد، ولم تشغله حاجاته الضرورية عن الإسهام في قضايا اجتماعية أكثر أهمية وإلحاحاً، كما لم يكن الاقتصاد أيضاً ليتجاوز الحد الضروري للمعيشة، وبالتالي لم يكن يشغل مرتبة اجتماعية مرموقة، فالحاجات الإنسانية تعد بسيطة وقليلة الدور ويمكن إشباعها بسهولة والانتقال بعد ذلك إلى اهتمامات أكثر إلحاحاً وخطورة، وبناءً على ذلك يمكن تفسير غياب المؤلفات والكتب الاقتصادية مقارنةً بحضور الكتب الفلسفية والأدبية والفلكية والرياضية وغيرها. لقد كان الاقتصاد آخر ما يفكر به الفيلسوف أو الكاتب أو عالم الرياضيات أو الشاعر.

يهدف علم الاقتصاد إلى رفع مستوى المعيشة المادي والروحي معاً للفرد والمجتمع، ويعتمد الاقتصاد في سبيل ذلك كله على بعض العلوم الطبيعية والاجتماعية أو الإنسانية.

إن بواكير المعرفة الاقتصادية المألوفة والشائعة تمثلت في إدراك الفرد أو الأفراد للوقائع أو الأحداث الاقتصادية دون القدرة على فهمها وتحليلها ومعرفة أسبابها الحقيقية، وفي كثير من الأحيان ربما بدت الظواهر الاقتصادية للفرد والمجتمع كالظواهر الطبيعية تماماً من حيث صعوبة فهمها وتفسيرها.

## أشكال المعرفة الاقتصادية:

**يمكن تقسيم المعرفة الاقتصادية المألوفة إلى شكلين أساسيين هما:**

### 1. الشكل الفردي:

ويتمثل ذلك بشكل من المعرفة أو المعارف الاقتصادية في التفاعل مع الظواهر الاقتصادية كظواهر مستقلة ومنعزلة عن الوجود الاجتماعي للفرد، فلم يستطع الفرد كما وقف عاجزاً أو مذهولاً أمام بعض الظواهر الاقتصادية الأكثر بساطة مثل سبب الندرة في بعض المنتجات أو البضائع أو الوفرة، ولماذا تختلف الأجور والدخول بين الأفراد كالفلاح والعامل والمعلم والمهندس والطبيب والمحامي والتاجر وغيرهم، أو لماذا تتباين أسعار كثير من السلع كالسلع الزراعية والسلع الصناعية، أو لماذا تشارك الدولة الفرد في دخله أو أجره عن طريق الضرائب والرسوم والفوائد والقروض.

### 2. الشكل الاجتماعي:

ويتعلق هذا النوع الاجتماعي من المعرفة الاقتصادية بالفرد بوصفه كائناً اجتماعياً غير منعزل عن أقرانه وعليه الاعتماد على الآخرين في بقائه واستمراره وتطوره، سواءً في الداخل أو في الخارج، وقد أعيت الفرد بعض الظواهر الاقتصادية التي لم يقدر على فهم أسبابها الحقيقية أو تعليلها بشكل يقوده إلى السيطرة عليها وتسخيرها لخدمته، ومنها على سبيل المثال طبيعة النقود وأسباب التبادل ووجود الربح وصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي، والقيمة الكاملة للنقود الذهبية وما هي الثروة الاجتماعية، وما هو الإصدار النقدي وما دور المصارف، وما سبب التبادل التجاري بين الدول وما هو الميزان التجاري وميزان المدفوعات وما هي العملة الدولية. ما سعر الصرف وكيف يتحدد، وماذا يعني تعويم سعر الصرف، وكيف ترتفع وتنخفض قيمة النقود، وما الاقتصاد القوي والاقتصاد الضعيف، ولماذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة

من السوق، وما هي الثروة الفردية والوطنية، وما هو تقسيم العمل المحلي والدولي. وغيرها من الظواهر الاقتصادية أو الموضوعات الاقتصادية التي لم نجد لها تفسيراً علمياً يعلل ظهورها وبقاءها وزوالها.

لقد كان من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – على المعرفة الاقتصادية الشائعة والمخالفة أن تصوغ تفسيرات علمية للظواهر والأحداث الاقتصادية قبل نشوء الرأسمالية كنظام اقتصادي ناجز ومكتمل، فالقضايا الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية قبل الرأسمالية كالنظام المشاعي والنظام العبودي والنظام الإقطاعي لم تشغل اهتمام الفرد والمجتمع والدولة، فالاقتصاد لم يكن ظاهرة اجتماعية ملحة وخطيرة إذ سبقته ظواهر اجتماعية أكثر إلحاحاً وخطورة، والدوافع الاقتصادية للفرد تُعد عملياً قليلة وبسيطة، إذ تقتصر على سد الحاجات الضرورية، وعندما تلبى تلك الحاجات كان الفرد ينصرف إلى اهتمامات أخرى كتحقيق العدالة ورفع الظلم والمساواة بين الحقوق والمطالبة بالحريات وغيرها من القضايا التي تمس حياته الاجتماعية وكيانه الفردي وتهدد بقاءه.

من جهة أخرى لا يتصور الفكر الإنساني أي قضية أو واقعة اجتماعية قبل أن تنضج، ولم تكن الظواهر الاقتصادية في المجتمعات غير الرأسمالية ناضجة وخطرة، فالاقتصاد كله لم يكن من أولويات الفرد والمجتمع أو الدولة لأنه لم يكن هدفاً بحد ذاته أو غاية مستهدفة، كما سيصير إليه في النظام الرأسمالي وينظر إلى الاقتصاد ما قبل الرأسمالية على أنه اقتصاد طبيعي أي استهلاكي ومن أجل الاكتفاء الذاتي فقط.

بينما سيتحول ذلك الاقتصاد نفسُه في المجتمع الرأسمالي إلى غاية وهدف مستقليْن تماماً، وليس كوسيلة للمعيشة فقط.

إن الاقتصاد الرأسمالي يستهدف الربح والتبادل والثروة وليس الإنتاج من أجل الاستهلاك فقط، بل من أجل الربح وتراكمه على شكل رأس مال ولذلك – بالضبط – لم تتحول المعرفة الاقتصادية السائدة والمألوفة إلى معرفة اقتصادية علمية تدرك الظواهر الاقتصادية وتحلّلها وتكشف عن أسبابها الحقيقية وتنوعها وتصوغ قوانينها إلا في العهد الرأسمالي. إن الاقتصاد الرأسمالي مسخّر من أجل الربح والثروة، ولذلك سيظهر علم الاقتصاد في المجتمع الرأسمالي بعد أن أصبح الاقتصاد مسألة فردية واجتماعية وحكومية بامتياز أي هدفاً أولياً للفرد والمجتمع والدولة، وكذلك بعد أن ظهرت المشكلة الاقتصادية.

## المشكلة الاقتصادية:

يسعى كل فرد – وكذلك كل المجتمع – إلى سد حاجاته بأقل كلفة وجهد ممكنيْن، وبأكثر منفعة وإشباع ممكنين أيضاً، ويمثِّل الحد الأقصى لإشباع الحاجات الإنسانية توفر الموارد الاقتصادية أو ندرتها.

ولا يستطيع الفرد وحده أن يحقق ذلك الهدف بل يحتاج إلى العوامل الاجتماعية والسياسية والتقانية بعين الاعتبار، ولن يكون هناك مشكلة اقتصادية أو تختفي من الوجود في حال كانت الموارد متاحة وغير نادرة بالمعنى الاقتصادي، فسبب المشكلة الاقتصادية هو الندرة النسبية للموارد المادية والبشرية، وتتجلى المشكلة في كيفية الاستخدام الأمثل للموارد النادرة بهدف إشباع الحاجات الإنسانية المتنوعة والمتنامية والمتجددة.

بمعنى آخر تتفاقم المشكلة الاقتصادية إذا تُرك الفرد يبحث عن خلاصه بنفسه ومن دون مساعدة المجتمع أو الدولة أي تتزايد المشكلة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية القائمة على النزعة الفردية والحرية الاقتصادية والمصلحة الخاصة وعلى حساب تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل المصلحة العامة.

على أي حال ولأن الاقتصاد موسوم بالنزعة الرأسمالية، فقد ظهرت المشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة فردية في أجلها ومآلها قبل أن تكون مشكلة اجتماعية عامة، أو مشكلة اقتصادية رأسمالية قبل أن تكون مشكلة اقتصادية اشتراكية. والسياسات الاقتصادية الحكومية الكلية تُعد في التحليل الأخير هي المسؤولة عن نشوء المشكلات الاقتصادية وتفاقمها، ولو كان هناك توزيع عادل للدخول والثروات سواء على الصعيد الوطني أم على الصعيد الدولي، ولو استُخدمت أيضاً العلوم والتكنولوجيا – لصالح الإنسان وليس لصالح السوق – لانعدم نشوء المشكلة الاقتصادية، فالندرة والوفرة ليست ظاهرتين طبيعتين فقط وإنما ظاهرتان اجتماعيتان تشريعيتان بالكامل، وتُعد الأنظمة السياسية والدولية والحكومات هي المسؤولة عن تلك الندرة والوفرة أي عن نشوء المشكلة الاقتصادية.

وبما أن السلطة وأنظمة الحكم بشكل عام وعبر التاريخ ليسوا عادلين، تنشأ المشكلة الاقتصادية دائماً كتعبير عن قصور المجتمع والدولة في معالجة أوضاعهم الاقتصادية بشكل صحيح ومسؤول.

## أ.الحاجات الإنسانية غير المحدودة:

تعرّف الحاجات الإنسانية بأنها رغبة ملحة أو شعور ملحّ في الحصول أو في امتلاك سلعة أو خدمة معينة ومحددة، ومن الضروري تمييز الحاجة عن الرغبة، فبعض الرغبات قد تكون غير عقلانية كالرغبة في الكذب أو الغش أو القتل يجب فصلها عن هذه الرغبات وإدماجها بالرغبات العقلانية والخيّرة الرشيدة. فالرغبات البشرية يمكن تقسيمها إلى رغبات عقلانية ورشيدة وخيّرة، ورغبات غير عقلانية، وبالتالي يجب تعريف الحاجة الإنسانية بأنها رغبة عقلانية رشيدة وخيّرة في الحصول على شيء (سلعة أو خدمة) معينة، وتمثل الموارد الاقتصادية موضوع الحاجة الإنسانية. ويُستنتج من ذلك أن الحاجة متعلقة بموضوعها أو مادتها، مما يجعلها لاحقة وتالية لوجود المادة الاقتصادية، فلا حاجات تسبق الموارد الاقتصادية وإنْ كانت تستدعيها أحياناً كما في «الحاجة أم الاختراع».

والحاجة سواء أكانت رغبة أم شعوراً غريزياً أم رغبة أم شـعوراً واعياً ورشيداً تدفع الإنسان إلى إشباعها، إما حفاظاً على بقائه وحياته وإما لتحقيق سلامته وسعادته ورفاهيته.

وليست الحاجات الإنسانية متساوية في أهميتها وضرورتها، فبعضها ضروري وبعضها الآخر ثانوي، كما أن بعضها فردي وشخصي وبعضها الآخر اجتماعي وعام.

**ويمكن تصنيف الحاجات الإنسانية وفق الأنواع التالية:**

**1. حاجات ضرورية وحاجات ثانوية:**

وتمثل الحاجات إلى الطعام والشراب والصحة والمسكن حاجات ضرورية، بينما الحاجات إلى السينما والسياحة والمسرح حاجات ثانوية يمكن الاستغناء عنها مؤقتاً على الأقل.

**2. حاجات فردية وحاجات اجتماعية:**

وتُعد الحاجات الضرورية حاجات فردية بامتياز بينما الحاجات إلى الأمن والقضاء والتعليم والضمان الاجتماعي تُعد حاجات اجتماعية.

**3. حاجات خاصة وحاجات عامة:**

يدخل في عداد الحاجات الخاصة كالحاجات الضرورية أو الفردية، بينما الحاجات العامة تمثل الحاجات الاجتماعية، كما يمكن تصنيف الحاجات الإنسانية إلى حاجات ثابتة وحاجات متغيرة وإلى حاجات دورية وحاجات غير دورية.

ويلاحظ على التصنيف أو التقسيم للحاجات الإنسانية صفة التغيّر والتحوّل، فالحاجات الإنسانية تتغيّر من مرحلة تاريخية إلى أخرى، كما وتتبدّل ضمن الدولة فضلاً عن تباينها بين دولة وأخرى أو بين مجتمع وآخر. بمعنى آخر تختلف الحاجات الإنسانية حسب العمر والزمان والمكان والثقافة، كما تجب الإشارة إلى أن الحاجات الإنسانية تتبدّل بشكل جذري إذ تغدو الحاجات غير الضرورية – في مجتمع معين – حاجات ضرورية في مجتمع آخر أو في زمن آخر.

إن تنامي الحاجات الإنسانية وتغيّرَها يُعد أمراً طبيعياً وثقافياً أي اجتماعياً، وما يحدّد تلبيتها أو إشباعها يتمثل بدرجة سيطرة الإنسان على الطبيعة أو تقدمه الاجتماعي والاقتصادي، ويتوقف مستوى ودرجة إشباع الحاجات ليس فقط على النشاط الإنتاجي بل على مستوى تطور إنتاجية العمل، ولذلك يُعد العمل والإنتاج شرطاً للحياة البشرية، ولو توقف أحدهما لأدى ذلك إلى انقراض الحياة الإنسانية، فموضوع العمل والإنتاج هو المواد الأولية التي تقدمها الطبيعة ويحولها العمل البشري إلى سلعة أو منتج تسدّ حاجاته المتعددة والمتنوّعة.

## أ. الموارد الاقتصادية المحدودة:

تمثل عناصر الإنتاج: العمل والأرض ورأس المال، الموارد الاقتصادية المحدودة في المجتمع الرأسمالي، وبالتالي يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى قسمين أساسيين: الموارد الطبيعية وتشمل الأرض بما فيها وعليها، والموارد البشرية. ونعني بالموارد البشرية الإنسان الذي يحوّل بعمله الموارد الطبيعية إلى خيرات مادية أو إنتاج مادي يُشبع حاجاته، تمييزاً عن رأس المال الذي يشمل كل ما هو ضروري للإنتاج عدا عنصر العمل.

في الحقيقة إن المورد الاقتصادي الذي لا ينفد ولا يقدر بثمن هو الإنسان بعمله وفكره وحريته، والعمل يعرّف بأنه علاقة بين الإنسان والطبيعة، ولأن الطبيعة طاقة ساكنة يُعد الإنسان العنصر الفعّال في تلك العلاقة، فالعمل الإنساني هو الذي يحوّل المادة الأولية الميتة إلى سلعة حية وضرورية، كما هو مصدر قيمة أي سلعة أو بضاعة، والموارد الاقتصادية الطبيعية كفت – ومنذ زمن بعيد – عن أن تكون مصدراً غنياً وثروة مقارنة بالموارد البشرية وفي مقدمتها العقل الحر والمبدع والمكتشف.

وتطرح المشكلة الاقتصادية بناءً على ندرة الموارد الاقتصادية (المقصود بالندرة هنا الندرة النسبية للموارد) مشكلة فرعية تعدّ العامل الحاسم في حل المشكلة الاقتصادية نفسها، وهي مشكلة الاختيار أو المفاضلة بين الحاجات الإنسانية أو ما يعرف بسلم الأولويات أو السلم التفضيلي. فالمنتج كما المستهلك، عليه أن يفاضل بين خيارات عدة لاستثمار أمواله، وبالتالي فمشكلاته تتمثل في أي أنشطة اقتصادية تحقق أعلى دخل ممكن.

بينما مشكلة المستهلك تتمثل في محدودية دخله وكثرة حاجاته، فأي الحاجات أكثر أهمية وإلحاحاً بالنسبة إليه؟ وكيف يمكنه الحصول على أكبر منفعة وأفضل إشباع في حدود دخله؟

والأمر يصبح أكثر تعقيداً بالنسبة إلى المجتمع أو الدولة، فهل تلجأ الدولة إلى إنتاج السلع الاستهلاكية التي تلبي حاجات الأفراد بشكل مباشر أم إلى إنتاج السلع الاستثمارية التي تُستخدم لإنتاج سلع الاستهلاك بشكل غير مباشر؟ إن محدودية الموارد الاقتصادية تطرح إذاً ضرورة المفاضلة في كيفية استخدامها وفي اختيار الحاجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً من أجل إشباعها.

وكيفما كانت عملية المفاضلة أو الاختيار فإن ضرورة حل المشكلة الاقتصادية تفضي إلى تضحية لا بديل عنها ببعض الحاجات الإنسانية لصالح حاجات أخرى، وهنا بالذات تكمن أهمية التخطيط الاقتصادي سواءٌ على مستوى المنشأة الخاصة أو المستوى الجزئي أو على مستوى المنشأة العامة أو المستوى الكلي، فالتخطيط الاقتصادي المادي وغير المادي للموارد الاقتصادية والحاجات الإنسانية يعد معياراً حاسماً

في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد لإشباع الحاجات الضرورية والملحة، ويُنظر إلى التخطيط الاقتصادي المركزي كبديل عن آلية السوق في حل المشكلة الاقتصادية.

وتنجم المشكلة الاقتصادية في حقيقتها عن الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للمكونات الرأسمالية، ولذلك يرى الفكر الاشتراكي أن المشكلة الاقتصادية تكمن في الجوهر في التملك الخاص للموارد الاقتصادية وبالتالي تتجلى في عملية توزيع الإنتاج الاجتماعي، وليس في المفاضلة، بين الحاجات أو استخدام الموارد فقط.

## ب. أشكال التعبير عن المشكلة الاقتصادية:

يمكن التعبير عن المشكلة الاقتصادية بشكل آخر من خلال طرح الأسئلة الأساسية التالية:

### 1. كيف ننتج؟

وتتعلق الإجابة عن هذا السؤال بكيفية إنتاج السلع والخدمات أي الطريقة والأسلوب التي تتم بها عملية الإنتاج، فما هي النسب والمقادير المطلوبة من عناصر الإنتاج – العمل والأرض ورأس المال – لتوفير الإنتاج المستهدف؟

وعلى المستوى الكلي. هل يتم الإنتاج وفق آليات السوق الحر أم وفق آليات التخطيط المركزي وتدخل الدولة؟

## 2. ماذا ننتج؟

ما هي السلع والخدمات المطلوبة للإنتاج من أجل إشباع الحاجات؟ وما الكمية التي يجب إنتاجها؟

## 3. لمن ننتج؟

مَنْ الذي سينتفع باستهلاك السلع والخدمات المنتجة؟ أي الأفراد أو الفئات أو الطبقات التي لها الأولوية في الانتفاع بالقسم الأكبر من الإنتاج؟

إن الإجابة عن تلك الأسئلة تتراوح بين وجهتي نظر أساسيتين:

1. أن يُعهَد إلى سلطة عليا تملك كل الموارد الاقتصادية باتخاذ القرارات الاقتصادية بخصوص طبيعة الإنتاج وحجمه وتوزيعه، وتلك هي وجهة النظر الاشتراكية.
2. أن يُعهَد إلى سلطة دنيا تملك جل الموارد الاقتصادية باتخاذ القرارات الاقتصادية بخصوص طبيعة الإنتاج وحجمه وتوزيعه، وتلك هي وجهة النظر الرأسمالية والاقتصاد الحر.

ومن الطبيعي إذا كان لكل وجهة نظر بعض الجوانب السلبية أن يُعمد إلى اعتماد الحلّ الوسط الممثّل في النظام الاقتصادي الذي يجمع بين الحماية الاجتماعية للفرد وبين حرية التملك والعمل والإبداع والمبادرة. ولعل ذلك كله يقود إلى تحليل الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي والكلي.

من حيث المبدأ فإن التحليل الاقتصادي هو أداة علمية لفهم الظاهرة الاقتصادية من خلال معرفة أسباب الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات ونظريات وتعاميم تساعد في فهم الظاهرة وكيفية التعامل معها.

## ثالثاً: التحليل الاقتصادي الجزئي

ويقوم هذا التحليل على اعتبار المنشأة الاقتصادية الفردية أو الخاصة هي نواة أو مركز الاقتصاد الوطني، ويركز على سلوك الوحدات الاقتصادية (الإنتاجية والاستهلاكية) وعلى سوق السلع والخدمات وكيفية تشكل الأسعار والقيم، وبالتالي فكل القرارات الاقتصادية الأساسية تُتخذ من قبل الأفراد أو القطاع الخاص، وتجري عملية الإنتاج والتبادل والاستهلاك وفقاً لآليات السوق. فالأسعار تتحد بناءً على قانون العرض والطلب، وتتوجّه الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الاقتصادية الأكثر ربحية، ولا يتم إنتاج السلع والخدمات إلا في حالة وجود طلب عليها، كما وتتحدّدُ الأجور في سوق العمل، وتشكل المصلحة الخاصة الدافع الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي ويجب على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد كيلا تعرقل النشاط الاقتصادي أو تتدخل في حالة نشوب أزمة اقتصادية حادة فقط.

وكما يلاحظ فإن التحليل الاقتصادي الجزئي ينتمي إلى النظام الرأسمالي حيث آلية السوق الحرة تحكم مجمل النشاط الاقتصادي.

## رابعاً: التحليل الاقتصادي الكلي

ينتمي هذا التحليل تاريخياً إلى النظام الرأسمالي وإن كان يُنسب في جوهره إلى النظام الاشتراكي. ويتناول التحليل الاقتصادي الكلي بالدراسة والاستقصاء الاقتصاد الوطني ككل كموضوع للدراسة والبحث، ويركز على المؤشرات الاقتصادية أو المجامع الاقتصادية الكلية كالناتج القومي والدخل الوطني والطلب الكلي والعرض

الكلّي والادخار الكلي، والاستثمار الكلي والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وسعر الصرف والتضخم والبطالة وغيرها، أي البنية الكلية للاقتصاد الوطني. ويقوم التحليل الاقتصادي الكلي على اعتبار الاقتصاد الوطني كتلة أو وحدة اقتصادية كلية إذْ تُتخذ القرارات الاقتصادية المهمّة من قبل الدولة، وبخاصة ما يتعلق بمكافحة البطالة أو تراجع سعر الصرف للعملة الوطنية أو معالجة عجز الموازنة، أو مشكلة الدين العام أو تراجع معدّل النمو أو انخفاض مخصصّات شبكة الحماية الاجتماعية، أو كيفية زيادة الناتج والدخل القومي ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

وقد ترسّخ التحليل الاقتصادي الكلي في النظام الرأسمالي بعد أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين على يد المدرسة الكنزية حيث ظهرت أزمة الكساد الكبير ومعدلات البطالة العالية وغير المسبوقة وإفلاس مئات المؤسسات المالية.

أما في النظام الاشتراكي فيُعد التحليل الكلي أفضل وسيلة لوضع الخطط الاقتصادية متوسطة وطويلة الأمد في تقدير الحاجات وتوفير الموارد من أجل تحقيق توازن اقتصادي بين الموارد والاستخدامات بشكل دائم ومستمر، فضلاً عن الإشباع المتزايد للحاجات الإنسانية.

## خامساً: تعريف علم الاقتصاد

ليس هناك من تعريف ثابت ومتفق عليه بين علماء الاقتصاد لعلم الاقتصاد، ويرجع السبب في ذلك إلى النظر إلى الاقتصاد بشكل جزئي إما من خلال الموارد أو الحاجات الاقتصادية وإما من خلال مراحل عملية الإنتاج أي من جهة نظر فردية، ولعل أكثر التعريفات شيوعاً هي التي تعرف علم الاقتصاد أنه: «العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجات المتزايدة بواسطة موارده المحدودة»، ويلاحَظ أن هذا التعريف يشير صراحة إلى المشكلة الاقتصادية التي تُعد جوهر الاقتصاد من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي.

بينما يقدّم كارل ماركس – مؤسس المذهب الاشتراكي – تعريفاً لعلم الاقتصاد أكثر دقة وموضوعية وشمولية، إذ يقول: «إن علم الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يبحث في القوانين الاقتصادية الأساسية للمجتمع البرجوازي»، وتتمثّل تلك القوانين بقانون الربح وقانون القيمة الزائدة وقانون التركيب العضوي لرأس المال وقانون العرض والطلب، كما يؤخذ على هذا التعريف عدم ارتباطه بمصالح أو منافع حقيقية

سواءٌ كانت مصالح خاصة أم عامة، وعلم الاقتصاد يُعد مثل أي علم من العلوم، عليه واجب اكتشاف القوانين التي تحكم الاقتصاد.

ويمكن تقديم تعريف لعلم الاقتصاد يأخذ بعين الاعتبار الأصل التاريخي للاقتصاد بوصفه إدارة للأشياء أكثر منه إنتاجاً لها، وبذلك يمكن اعتبار علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يبحث في كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المادية والبشرية بهدف الوصول إلى أفضل إشباع الحاجات الإنسانية"، وهو التعريف الذي نراه يعبر عن المعنى الحقيقي لكلمة اقتصاد والمتمثّل بالقصد والترشيد، وبالفعل فإن الإدارة تُعدُّ أكثر أهمية من الشيء المُدار أو المنتج.

فالإدارة بالمعنى الواسع والشامل تعني استخدام العقل أو تطبيق المنهج العقلي في الإنتاج.

# الخلاصة

- لم ينشأ علم الاقتصاد دفعة واحدة بل سبقته معرفة اقتصادية بسيطة وعميقة معاً.
- المعرفة الاقتصادية الشائعة والمألوفة تعني إدراك الظواهر الاقتصادية دون القدرة على اكتشاف قوانينها.
- المعرفة الاقتصادية فردية واجتماعية معاً.
- المشكلة الاقتصادية تتمثّل بتنوع وكثرة الحاجات وندرة الموارد.
- الحاجات الإنسانية هي رغبات عقلانية وخيّرة للحصول على شيء (سلعة أو خدمة) معيّن.
- الموارد الاقتصادية هي موارد بشرية (العمل) وموارد من نتاج العمل البشري (ورأس المال) وموارد طبيعية (الأرض).
- المشكلة الاقتصادية تشترط المفاضلة بين خيارات متعددة على سلّم تفضيلي.
- التحليل الاقتصادي الجزئي يركز على سلوك الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية.
- التحليل الاقتصادي الكلي يركز على الاقتصاد الوطني والمؤشرات الاقتصادية الكلية.
- علم الاقتصاد هو علم كيفية الاستخدام الأمثل للموارد.

# المراجع


1. ساموبلسون، بول، «الاقتصاد»، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001.
2. بكري، كامل، «مبادئ الاقتصاد»، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
3. يونس، محمود، «مقدمة في علم الاقتصاد»، الدار الجامعية، بيروت، 1992.
4. مجموعة من المؤلفين، «نظرات في علم الاقتصاد»، ترجمة محمد حدوتة، وزارة الثقافة، دمشق، 1982.
5. قنديل، عبد الفتاح، «مقدمة في علم الاقتصاد»، القاهرة، 1985.
6. قنديل، عبد الفتاح، «مبادئ الاقتصاد»، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1990.
7. تشومسكي، نعوم، «أشياء لن تسمح بها أبداً»، ترجمة أسعد الحسين، دار نينوى، دمشق، 2010.

# التمارين

**السؤال الأول:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. المعرفة الاقتصادية هي إدراك علمي لأسباب الظاهرة الاقتصادية.

   A. صح

   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

2. المشكلة الاقتصادية تتمثّل بندرة الحاجات ووفرة المورد.

   A. صح

   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

الحاجات الاقتصادية رغبات عقلانية وغير عقلانية للحصول على سلعة أو خدمة معينة.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

3. التحليل الجزئي يبحث في المؤشرات الكلية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

4. التحليل الكلّي يبحث في المؤشرات الجزئية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

**السؤال الثاني:**

1. حدد مفهوم المشكلة الاقتصادية واشرح عناصرها.
2. ما هي الموارد الاقتصادية؟ وأيها أكثر أهمية؟
3. قارن بين التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي.
4. ما هو علم الاقتصاد؟

# الوحدة الثانية

# مصطلحات اقتصادية أساسية

## مقدمة:

تعدّ المصطلحات مقولات نظرية مكافئة للواقع ومعادلة له، وكل علم يبتكر مصطلحات مفتاحية على هيئة أدوات أو وسائل معرفية ضرورية من أجل دراسة موضوعه ومعرفة أسباب الظاهرة المدروسة وصياغة النتائج، وبالتالي التحقق من الفرضيات الموضوعة ويمكن اعتبار تلك المصطلحات مقولات أساسية يصعب فهم مبادئ العلم الجديد من دونها.

وتُعد المصطلحات الجديدة مفاتيح العلوم ولاسيما أن المصطلحات القديمة تحول دون الفهم الصحيح لمكتشفات هذه العلوم، ولعل المصطلحات الجديدة تعبر أحسن تعبير عن طبيعة هذه العلوم ومضامينها ومبادئها فضلاً عن قيمتها المعرفية وإمكانية استخداماتها لخير الإنسانية والطبيعة.

إن الغاية من إيراد بعض تلك المصطلحات المفتاحية تتمثل في توفير دليل مفيد ومؤسس تأسيساً علمياً وثقافياً وتاريخياً للظواهر الاقتصادية ودلالاتها المتعددة والمتغيرة.

وبخصوص علم الاقتصاد الذي ينتمي إلى العلوم الاجتماعية يمكن التعرف على مقولاته أو مصطلحاته الأساسية.

## الاقتصاد:

ويعني التدبير والترشيد في استخدام الموارد من أجل سد الحاجات الإنسانية، وأهمّها: الطعام والشراب والسكن والصحة والتعليم. ويشمل الاقتصاد الأموال والأسواق والبضائع والثروات، والعمل والمشروعات والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والمخاطر والائتمان والمنافسة والاحتكار، والزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغيرها.

## السلعة والقيمة:

**السلع:**

وهي المنتجات والأشياء التي تسد حاجة بشرية ويمكن مبادلتها بشيء أو سلعة أخرى، وتشمل كل البضائع والأشياء التي يتاجَر بها أو تنتَج من أجل البيع أو السوق، وبمعنى أكثر دقة تُعد السلعة الشكل الذي تتخذه الأشياء عندما يتم إنتاجها من أجل التبادل في السوق وليس من أجل الاستعمال أو الاستخدام المباشر، إذ إن كل شيء ينتَج ينطوي على قيمة استعمالية، وبقدر ما يمكن استبداله بأشياء أخرى إما مباشرة أو عن طريق التحويل إلى أموال، ويمكن اعتباره متضمّناً على قيمة تبادلية، بمعنى آخر أي منتج يحمل قيمة استعمالية يتحول إلى سلعة عندما يذهب للتبادل في السوق.

فضلاً عن ذلك يمكن اعتبار السلعة بالمفهوم الاقتصادي شيئاً مادياً أو شيئاً معنوياً (خدمات الصحة والتعليم).

**القيمة:**

استحقاق شيء أو تقدير ما يستحقّه. بمعنى آخر: وقت العمل الاجتماعي الوسطي الضروري لإنتاج السلعة **أو** كمية العمل الاجتماعي الضروري الوسطي لإنتاج السلعة، ويعبّر عن وقت العمل أو كمية العمل بالزمن (ساعة – يوم – أسبوع – شهر – سنة.. إلخ)، وكل سلعة تملك قيمة يُضيفها العمل البشري على المادّة الأولية التي تقدّمها الطبيعة، ولذلك يُعد مصدر القيمة خارجياً وليس ذاتياً كامناً في الأشياء أو المواد الخام.

بمعنى آخر: العمل البشري هو مصدر القيمة وليست الطبيعة.

**القيمة الاستعمالية:**

هي منفعة الشيء أي أن يتضمّن الشيء (السلعة) نفعاً إذا كان موضع رغبة أو حاجة تتعلق بالقيمة الاستعمالية بالمظاهر والخصائص الفيزيائية والكيميائية الطبيعية للأشياء واستعمالاتها، ولا تدخل القيمة الاستعمالية للسلعة في عملية التبادل ولا علاقة لها بها. بشكل آخر: لا تشكّل القيمة الاستعمالية أساساً للتبادل ولا يعتمد التبادل عليها ولا يقوم على أساسها، وتتجسد القيمة الاستعمالية في قدرة السلعة على إشباع حاجة معينة.

**القيمة التبادلية:**

هي الشكل أو الصفة التي تتضمنها القيمة المتضمنة في السلعة، وتعني القدرة على مبادلة الشيء أو السلعة التي نملكها بأشياء أو سلع لا نملكها. وتتحقق عملية التبادل بناءً على شيء واحد أو قاسم مشترك تتضمن في جميع السلع والبضائع ألا وهي القيمة الكامنة فيها كوقت عمل اجتماعي، ولا يمكن اعتبار القيمة التبادلية كمظهر للخصائص الطبيعية للسلع أو الأشياء، ولذلك لا تشكل القيمة الاستعمالية أساساً للتبادل أو للقيمة الاستعمالية، ويمكن إيراد المثال المعبّر الآتي لتوضيح العلاقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وهو مثال الماء النافع جداً للحياة والألماس غير الضروري وغير النافع للحياة، فالماء لا قيمة تبادلية له (أو قيمته محدودة عند مساهمة العمل البشري في إنتاجه) بينما الألماس الذي لا يملك قيمة استعماليه ضرورية يمكن مبادلته بكمية من السلع. كذلك بالمثل يمكن القياس على أشعة الشمس والأوكسجين كقيم استعمالية لا قيمة تبادلية لها.

## بعض عناصر الإنتاج:

**العمل:**

هو إنفاق طاقة عضلية وعقلية وذهنية في أثناء إنتاج السلع والبضائع، وهو أيضاً علاقة بين الإنسان والطبيعة، كما يمكن اعتبار العمل قدرة أو طاقة تنفق على تحويل المواد الخام إلى سلع أو بضائع نافعة.

ويُعد العمل مصدراً لكل قيمة تبادلية بينما بالنسبة إلى القيمة الاستعمالية فيشكل العمل والأرض مصدراً لها، والعمل الذي يُعدُّ مصدراً للقيمة لا قيمة له – بحدّ ذاته – غير أنه عندما يتجلى أو يتجسّد في سلعة ينتج قيمة. وهناك أنواع وأشكال متعددة للعمل، كالعمل الملموس والعمل المجرد، والعمل الحي والعمل الميّت، والعمل البسيط والعمل المركّب أو المعقّد. ويتمثل القاسم المشترك في كل تلك الأنواع بالطاقة أو القدرة على العمل.

وفي النظام الرأسمالي فإن العامل يبيع قدرته على العمل للرأسمالي، ويكون العمل مقابل أجر.

**رأس المال:**

يعني – جوهرياً – علاقة اجتماعية بين طبقة المالكين لوسائل الإنتاج وطبقة غير المالكين لها، وتتجسد تلك العلاقة في الواقع على هيئة أصول إنتاجية كمواد أولية وآلات وعدد وأموال وعقارات...إلخ. ولا تشكل النقود بحد ذاتها رأس مال بل تتحول إلى رأس مال عندما يُشترى بها أصول إنتاجية تساهم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويمكن التمييز بين شكلين أساسيين لرأس المال:

**الشكل الأول:** يتكون من رأس المال المادي كالآلات والأبنية والأراضي بينما **الشكل الثاني** يتألف من رأس المال المالي كالأصول المالية على شكل أوراق مالية مختلفة.

كما يمكن تقسيم رأس المال من منظور اشتراكي إلى: رأس مال ثابت هو كل شيء عدا الأجور، ورأس مال متغير هو الأجور حصراً، ويهدف هذا التمييز إلى معرفة المصدر الحقيقي للربح إذ إن مصدر الربح هو رأس المال المتغير.

## قوى الإنتاج:

وتشمل العمل ووسائل العمل وموضوع العمل، ويُعد العمل (الموارد البشرية بكل اختصاصاتها) العنصر الأساسي في قوى الإنتاج، فالعمل ومن خلال استخدامه لوسائل العمل من عُدد وآلات وتجهيزات ومبانٍ يقوم بتحويل المواد الأولية (موضوع العمل) شكلاً ومضموناً إلى سلعة أو بضاعة تشبع حاجة وقابلة للتبادل في السوق. وباعتبار أن العمل هو مصدر القيمة والربح لذلك فقد غدا أهم قوى الإنتاج.

فضلاً عن ذلك فالقوة العاملة أو طبقة العمال تُعد الطبقة الوحيدة القادرة على إلغاء الاستغلال والاغتراب في المجتمع الرأسمالي، وذلك يشكل عاملاً إضافياً في اعتبار العمل حجر الزاوية في تطوير قوى الإنتاج وتقدّمها.

## علاقات الإنتاج:

هي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين المنتجين أثناء عملية الإنتاج. وجوهر تلك العلاقات يتمثل في العلاقات الاجتماعية بين العمال المنتجين للسلع ومن يملك وسائل الإنتاج ومن يملك قوة العمل، وتعني علاقات الإنتاج بالمعنى الواسع كل ما يتعلق بالقوانين والأنظمة والعادات والتقاليد والثقافة التي قد تشكل دافعاً أو كابحاً لتطوير علاقات الإنتاج.

وتُعد علاقات الإنتاج غير المواكبة لتطور قوى الإنتاج بشكل عام أكبر عقبة حقيقية وفعلية تجاه تطور قوى الإنتاج.

ولذلك تشكل عملية تغيير علاقات الإنتاج أولوية قصوى بالنسبة إلى تحسين ظروف قوى الإنتاج.

إن علاقات الإنتاج هي التي تحدد كيفية الإنتاج وتوزيعه فضلاً عن كيفية إشراك كل فئات المجتمع في عملية الإنتاج الاجتماعي الواسع على مستوى المجتمع والدولة.

## أسلوب الإنتاج:

هو شكل أو طريقة إنتاج الخبرات المادية أو السلع والخدمات الضرورية للاستهلاك والإنتاج، ويُعدُّ أسلوب الإنتاج الأساس المادي لحياة الفرد والمجتمع والدولة، ويتكوّن أسلوب الإنتاج من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المطابقة لها.

ولكل نظام اقتصادي تاريخي (إقطاعي أو رأسمالي أو عبودي أو شيوعي) أسلوب إنتاج خاص به ويقوم عليه.

## الاستهلاك:

يقابل الإنتاج، ويعني الاستخدام أو الاستعمال أو بشكل عام المتاجرة بالسلع والبضائع في السوق والحسابات المتعلقة بنتائجه المالية، سواء على صعيد الأفراد أم الدول. إنه إشباع للحاجات الإنسانية من خلال وسائل وأدوات اقتصادية، ويحمل معنى الاستهلاك في طياته الاهتلاكَ المادي إضافة إلى التجديد والتطوير والمتاجرة. والاستهلاك يمكن اعتباره نقيض الادخار من حيث تشجيعه على امتلاك الأشياء الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية.

ويُعد الاستهلاك مصدر الطلب في السوق سـواء على السلع الاستـهـلاكية أم على السلع الانتاجية كالآلات مثلاً، ولذلك تحظى وسائل الاستهلاك بأهمية قصوى بالنسبة إلى الرأسمالي لكون الاستهلاك أي الطلب على السلع والخدمات هو المحرك الأساسي لعملية الإنتاج، ويقترن مفهوم الاستهلاك بمفاهيم شائعة عن سيادة المستهلك واختيار المستهلك وحقوق المستهلك فضلاً عن جمعيات حماية المستهلك وحركات المستهلك وتعاونيات المستهلك.

## الرأسمالية والاشتراكية:

**الرأسمالية:**

تشير الرأسمالية إلى نظام اقتصادي وسياسي يفضّل سيطرة وقيادة الرأسماليـين أو أصحاب رأس المال النقدي أو العيني لتطور المجتمع، كما يدل على صيغة متميزة من الملكية الخاصة، ويقترن رأس المال بقضايا التملك والسيطرة والسلطة، وقد اقترنت الرأسمالية بالنظام الاقتصادي الذي يجمع بين الإنتاج الصناعي والسوق الحرة لتبادل السلع والأموال.

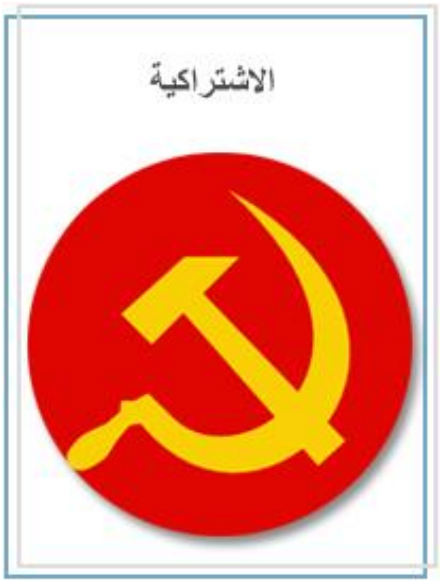


**الاشتراكية:**

شكلت الاشتراكية منذ أوائل القرن الثامن عشر علامة سياسية مثيرة للخلاف والجدل، فقد ظهر خلاف بين الاشتراكية كعقيدة في الإصلاح تهدف إلى تعديل النظام الأخلاقي الرأسمالي والاشتراكية كطريق بديلة شاملة في الحياة تقوم على التعاون والمساواة والعدالة الاجتماعية وتقي الظلم والاستغلال من خلال القضاء على الملكية الخاصة.

وتعني الاشتراكية – حرفياً – الاجتماعية، وعموماً الاجتماعي مقابل الفردي و«السوق»، وأحياناً «الاجتماعي» و«المجتمع المدني»، وعلى ذلك الأساس تهدف الاشتراكية إلى القضاء على الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي وتمركز السلطة والاستغلال والنفوذ.

## الخاص والعام:

**الخاص:**

يعتبر الخاص – بشكل عام – نقيض العام، وفي الاقتصاد يُنظر إلى الخاص على أنه استملاك للعام، وبالتالي تغدو الملكية الخاصة نقيضاً للملكية العامة أو الحكومية، ويرتبط مصطلح الخاص بالمصالح والمنافع الفردية الشخصية أولاً مقابل المصلحة العامة والمنفعة العامة، وتغدو السوق بناءً على ذلك مجالاً لتبادل الملكيات الخاصة أو الحقوق الخاصة للفرد مع أقرانه الآخرين. ويقترن مصطلح الخاص بالنزعة الفردية المتمثلة غالباً بالحرية الشخصية والمصلحة الذاتية والمنفعة الفردية، في المقابل يمكن اعتبار مصطلح الخاص على أنه أساس العام من حيث كون المصلحة العامة هي مجموع المصالح الخاصة للأفراد.

**العام:**

مفهوم العام يقابل مفهوم الخاص ويدل على الملكية العامة أو المصالح أو الفعاليات التي تنشئها الدولة أو تنتمي إليها، ولذلك يغدو من المألوف أن يجري الحديث عن الملكية العامة أو القطاع العام.

إن فكرة العام ظهرت حديثاً وتعكس ظهور الدولة الحديثة واهتمامها بالصالح العام أو المنافع العامة والمصالح المشتركة.

وحماية الصالح العام تُعد من الوظائف الأساسية والحاسمة للدولة، وقد ركّز علم الاقتصاد على مفهوم العام مقابل الخاص من أجل تجنّب الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للسوق الحرة أو الملكية الخاصة على أغلبية أفراد الشعب.

ولذلك، كثيراً ما تكون فكرة السوق إشكالية أو معضلة بالنسبة إلى ثنائية العام – الخاص ولاسيما أنها تقوم على ملكية خاصة، فالسوق يمكن أن تُترك حرة من تدخل الحكومة لأنها خاصة أو تُعد موضوعاً للتنظيم الحكومي لأنها عامة، ولأن الأسواق تعتمد اعتماداً كاملاً على المنافع والمصالح الخاصة فكثيراً

ما تفشل في تحقيق ذلك مما يشكل سبباً لتدخل الحكومة أو الدولة في السوق نيابة عن الملكية العامة أو القطاع العام.

## السوق وأنواعها:

**السوق:**

تُستخدم كلمة السوق – في الأصل – للدلالة على المكان الجغرافي ذي الموضع الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون من أجل المتاجرة بالسلع والبضائع، ولكن معناها توسع أكثر واستعار استعمالات واستخدامات لاحقة حتى غدت لا تنطوي على إشارة إلى مكان جغرافي معين.

وعلى الرغم من سيلان معنى السوق وصعوبة تحديده، فإن السوق تعني عمليات تبادل بين بائعين ومشترين أو عارضين وطالبين، وتبقى عملية تبادل السلع والخدمات فعالية مركزية وجوهرية في السوق واقتصاديات السوق ومجتمعات السوق.

على أي حال تُعد الأسواق هي المَواطن العامة لالتقاء الرغبات والتي تتشابك فيها وتتقاطع المصالح الخاصة، وتنزع السوق دائماً باتجاه نقطة توازن تُعرف بالموازنة بين مصالح البائع ومصالح المشتري من خلال عملية العرض والطلب.

ومفهوم السوق الحرة تُعد تاريخياً تحدياً لمختلف أشكال الاحتكار وتحريراً للتجارة من القيود الإقطاعية التقليدية، كما يعني رفض كل أشكال القيود والعراقيل التي تفرضها السيطرة الحكومية.

بمعنى آخر: لا تتطلب السوق سوى حد أدنى من حكم القانون من أجل العمل بفعالية وضمان حقوق الملكية الخاصة وحمايتها من الاعتداء.

**المنافسة الكاملة:**

وهي حالة مثالية أو مفترضة أكثر منها تعبيراً عن واقع اقتصادي حقيقي، وتعني عدم قدرة أي منتج أو مستهلك على تغيير المؤشرات الاقتصادية للسوق، **أهمها**: الأسعار والكميات المعروضة، وتتمثل الوظيفة الأساسية للمنافسة الكاملة في تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الأنشطة الاقتصادية بحيث يتوفر للمجتمع السلع المطلوبة بالكميات الملائمة وبالأثمان القادر على دفعها، ويُنظر إلى المنافسة الكاملة على أنها تحقق التوازن الطبيعي (دون تدخل الدولة) بين رغبات المنتجين ورغبات

المستهلكين أو بمعنى أعم بين العرض الكلّي والطلب الكلّي من خلال التوازن بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة والأسعار المناسبة.

**الاحتكار الكامل:**

تُعد الرأسمالية الاحتكارية المرحلة التالية والنقيضة لمرحلة الرأسمالية المنافِسة أو المنافسة الكاملة، ويعبّر الاحتكار الكامل عن اتحاد أو اندماج فروع اقتصادية عديدة أو شركات كبرى في مشروع اقتصادي واحد يأخذ شكل الكارتل والسنديكات والكونسرسيوم والتروست. وينجم الاحتكار عن تمركز الإنتاج وتركزه في أنشطة اقتصادية معينة (النفط، الطيران، الفولاذ،.. إلخ). ويتمثل جوهر الاحتكار في تركز رؤوس أموال ضخمة في أيدي الاحتكاريين وقدرة اقتصادية هائلة وفرض أسعار احتكارية مرتفعة جداً، وتحقيق أرباح احتكارية ضخمة، ويعدّ الاحتكار الكامل تعبيراً عن اندماج رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي لتشكيل ما يُعرف برأس المال المالي.

## الطبقة:

يشير معنى الطبقة الاجتماعية إلى تقسيم أو نظام أو فرد رتبة أو درجة اجتماعية، كما يشيع في عبارات مثل: الطبقات العليا والوسطى والدنيا. وهناك معانٍ أخرى للطبقة ترتبط بالتوزيع المتفاوت للثروة والدخل والقوة والسلطة.

إن الطبقة تُعد مفهوماً مركزياً وأساسياً سواء في النظام الرأسمالي أم الاشتراكي إذ يترتب عليها ما يُعرف بالصراع الطبقي بين الأغنـياء والـفقراء أو بين المالكين وغير المالكين. على أي حال يشي مفهوم الطبقة بالمجتمع اللاطبقي المرغوب فيه والمتخيَّل بالنسبة إلى كل المفكرين والفلاسفة والحكماء الذين يرفضون الظلم والاستغلال ويطمحون إلى السلام والعدالة الاجتماعية.

## الليبرالية:

الليبرالية تعني الحرية من القيود بالنسبة إلى الأفراد والمجتمع، وقد لعبت الليبرالية دوراً اقتصادياً قوياً وانبثقت عن مبدأ «عدم التدخل» أو «دعه يعمل دعه يمر» أي النظرة التي ترى أن الدولة يجب أن تبقى بمنأى عن الحياة الاقتصادية للمجتمع، فالسوق من وجهة نظر الليبرالية تملك آلياتها الداخلية في تصحيح وضبط الاضطرابات والاختلالات بدلاً من تدخل الحكومة الذي يعرقل هذه الآليات.

## النظرية والمدرسة الاقتصادية:

**النظرية:**

تعني كلمة النظرية عموماً التأمل أو التفكير النظري كـمقابـل للتطـبيق أو الممارسة، بينما بالمعنى الضيق تعني تصوُّراً أو مخططاً عقلياً أي نسق من القواعد أو المبادئ التي يجب اتباعها من أجل تفسير أو تعليل مجموعة من الوقائع أو الظواهر، وقياساً على ذلك تغدو النظرية الاقتصادية عبارة عن جملة من القواعد أو المبادئ الاقتصادية التي يجب أن يتم استخدامها لتفسير الوقائع والظواهر الاقتصادية أو رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

**المدرسة الاقتصادية:**

تدل كلمة مدرسة على جملة من المعارف أو الأفكار أو النظريات المتشابهة عموماً بخصوص بعض الموضوعات أو الوقائع، والتشابه لا ينفي بعض الخصوصيات أو الاختلافات على صعيد الشكل، أما من حيث المضمون أو الجوهر فهناك شبه اتفاق كامل بين رواد كل مدرسة. وعلى الصعيد الاقتصادي

تغدو المدرسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الأفكار الاقتصادية الأساسية التي تشرح أو تفسّر بعض القضايا الاقتصادية المهمّة مثل الثروة أو القيمة أو العلم أو الإنتاجية.. إلخ.

## البِطالة والتشغيل:

**البِطالة:**

تعرّف أنها كل القادرين على العمل والراغبين فيه، والباحثين عنه الذين يقبلون بمستوى الأجر السائد، ولكن لا يجدون عملاً.

وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا إلى تركه لأي سبب من الأسباب.

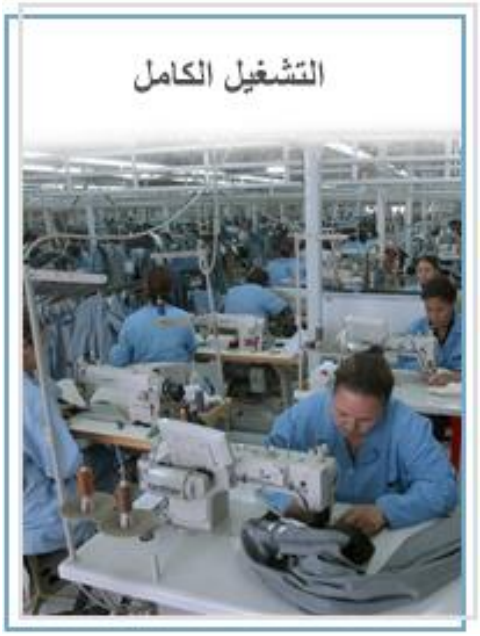


**التشغيل الكامل:**

لا يعني التشغيل الكامل أو التوظيف الكامل اختفاء البطالة تماماً، إذ يبقى قدر من البطالة ناجم عن التغيرات والظروف الهيكلية في بنية الاقتصاد القومي، ويسمّى هذا القدر من البطالة بمعدل البطالة الطبيعي الذي يتراوح بين 3% و4% من قوة العمل أو القادرين على العمل، ويصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل عندما يحقق أعلى ناتج قومي إجمالي ممكن يتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية المتاحة والتكنولوجية المستخدمة وحجم قوة العمل وإنتاجيتها والمعدل الطبيعي للبطالة.

## العولمة والعولمة الاقتصادية:

**العولمة:**

تعبر العولمة عن عملية تعميم أنماط إنتاج واستهلاك وثقافات وسلوك، وتسعى العولمة إلى إيجاد سوق اقتصادية عالمية متكاملة للإنتاج والاستهلاك والاستثمار وحرية حركة قوة العمل وانتقال رأس المال والسلع بين الأسواق الوطنية، وتدفع بالعولمة حكومات مختلفة وحركة اندماج كبيرة للشركات وجماعات مصالح مؤسسات عابرة للقومية، ويعتمد النمو الاقتصادي المحلي أو الوطني من منظور العولمة على إلغاء جميع العقبات والعراقيل التي تقف في طريق تحرير التجارة الدولية، ويعتمد المستقبل الاقتصادي لأي أمة على إرادتها ورغبتها في اعتماد السياسات القائمة على رفع القيود الجمركية أو الحماية الاقتصادية لأسواقها الوطنية، كما أن للعولمة جوانبَها الإيجابية والسلبية، والعامل الحاسم في تقليص الجوانب السلبية يعود إلى قوة الاقتصاد الوطني، وتعد العولمة ظاهرة موضوعية تحددها عوامل القوة والضعف والتحديات والفرص لأي اقتصاد وطني.

**العولمة الاقتصادية:**

وتعني سرعة انتقال السلع والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بين الدول، وتعبّر عن درجة أو مستوى الاعتماد الاقتصادي المتبادَل بين الدول، كما يشير إلى نمو واضح ومستمر في عمليات تكامل الإنتاج والتحويل والتسويق على صعيد العالم كله، وتُعد العولمة ظاهرة اقتصادية موضوعية لاستحالة تحقيق الاكتفاء الذاتي وصعوبة العزلة الدولية.

## الخصخصة:

وتعني كل أشكال نقل ملكية الدولة أو الملكية العامة ممثّلة بالقطاع العام أو الحكومي إلى ملكية الأفراد أو القطاع الخاص. وتشجّع النظرية الاقتصادية الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية ولاسيما الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي عمليات الخصخصة كحلٍّ اقتصادي للمشكلات والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول فيما يخصّ التوظيف الحكومي والدعم السلعي وعجز الموازنة والبطالة وانخفاض معدل النمو وتزايد المديونية الخارجية، ويعبّر عن الخصخصة فيما يعرف بمشروطية الصندوق النقدي الدولي والممثلة بالتغيرات أو التصحيح الهيكلي لبنية الاقتصاد الوطني ولاسيما في الدول النامية.

## النمو والتنمية:

**النمو الاقتصادي:**

ويعني الزيادة الطبيعية في حجم أو كمية الناتج القومي الإجمالي السنوي، ويشير إلى معدل الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة سنوياً على أساس قوى العرض والطلب في السوق، ويعبّر النمو الاقتصادي عن فعالية وكفاءة السوق في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

**التنمية الاقتصادية:**

يشير مصطلح التنمية إلى معنى التغير والارتقاء والتحسينات ويرتبط غالباً بطبيعة التغيير الاقتصادي، وقد أُضيفت إلى مصطلح التنمية مصطلحات جديدة مثل التنمية المستقلة والنفعية البشرية والتنمية الإنسانية والتنمية الاجتماعية وتنمية الأقاليم، وبالرغم من أن كل تلك المصطلحات الطبقية يرتبط بالتغير الاقتصادي إلا أن لكل منها أهمية خاصة ومختلفة.

وتشمل التنمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد، وتركزّ على العمل والفقر والصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية وتمكين المرأة.

وتعني زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل واعٍ ومخطط من قبل الدولة التي تعمل على استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل فعّال وذي كفاءة، ويشير مصطلح التنمية إلى ضرورة التخطيط الاقتصادي أو التخطيط المركزي في حشد الطاقات الاقتصادية الوطنية وتفعيلها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ترتئيها الدولة.

ولذلك يختلف مصطلح التنمية عن معدل النمو في آن، فالأول إرادي ومخطط ويشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بينما يعبر النمو عن الزيادة المادية الكمية في الناتج من السلع والخدمات مقارنة بفترة سابقة.

## توازن المستهلك وتوازن المنتج:

**توازن المستهلك:**

يقوم هذا التوازن على الدخل النقدي للمستهلك وعلى الأسعار المحددة في السوق، وعلى سلم رغبات أو تفضيل بالنسبة للسلع والخدمات التي يرغب في شرائها.

ويعني التوازن البحث عن الكيفية التي يوزّع بها المستهلك دخله المحدود على شراء السلع والخدمات المتفاوتة السعر أي الحصول على أكبر منفعة وأفضل إشباع لحاجته من خلال دخله المحدود.

ويبلغ نقطة التوازن المثلى إذا استطاع أن يعادل بين المنافع الحدية (منفعة آخر وحدة) لوجوه إنفاقه المختلفة مع المنفعة الحدية لوحدة النقود عند كل حالات الشراء في سوق منافسة كاملة.

**توازن المنتج:**

ويقوم هذا التوازن على البحث عن الكميات التوازنية التي يجب أن ينتجها المنتج حتى تبلغ أرباحه حدها الأقصى، ويعني توازن المنتج تساوي الإيراد الحدي (الإيراد المتحقق من إنتاج وحدة إضافية) مع التكاليف الحدية (كلفة آخر وحدة منتجة) في سوق منافسة كاملة.

## الإنتاجية الحدية:

وتعني أن عوائد عناصر الإنتاج الأربعة (الأجور والإيجارات والفوائد والأرباح) إنما تتحدد على أساس إنتاجية آخر وحدة مستخدمة من كل عنصر من هذه العناصر، وليس على أساس إنتاجيتها الوسطية.

# الخلاصة

- المصطلح تعبير نظري عن ظاهرة واقعية معينة.
- المصطلح الاقتصادي أداة معرفية لفهم الظاهرة الاقتصادية.
- الغاية من المصطلح الاقتصادي ضبط الظاهرة الاقتصادية معرفياً.
- لكل علم جديد مصطلحاته الجديدة.
- علم الاقتصاد فرع من شجرة العلوم الاجتماعية.
- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع وعلم السياسة وطيدة.
- المعرفة الاقتصادية أكثر أشكال المعرفة واقعية وملموسية.
- الحرية الاقتصادية مثل الحرية السياسية والحرية الاجتماعية.
- المعرفة الاقتصادية تتأرجح بين الرأسمالية والاشتراكية.
- المصطلحات الاقتصادية مثل القوانين الاقتصادية من حيث القيمة.

# المراجع


1- ساموبلسون/ نوردهاوس، "علم الاقتصاد"، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت 2006.

2- عبد المهدي، عامل، «الموسوعة الاقتصادية»، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.

3- نيكيتين، «أسس الاقتصاد السياسي»، دار التقدم، موسكو، 1984.

4- العبد الله، مصطفى، «علم الاقتصاد السياسي»، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

5- مجموعة مؤلفين، «مفاتيح اصطلاحية جديدة»، ترجمة سعيد الغانمي المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.

6- نعمة الله، نجيب إبراهيم، «مقدمة في الاقتصاد»، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

7- النابلسي، محمد سعيد، «الاقتصاد السياسي»، جامعة دمشق، 1985.

# التمارين

**السؤال الأول:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. المصطلحات الاقتصادية تعبيرات نظرية مخالفة للواقع.

   A. صح

   B. خطأ

الإجابة الصحيحة: B خطأ

2. المصطلحات القديمة تصلح لفهم العلم الجديد.

   A. صح

   B. خطأ

الإجابة الصحيحة: B خطأ

3. الاقتصاد يعين الترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية.

A. صح

B. خطأ

الإجابة الصحيحة: A صح

السلعة هي شيء مادي وغير مادي يسد حاجة إنسانية.

A. صح

B. خطأ

الإجابة الصحيحة: A صح

4. القيمة هي السعر.

A. صح

B. خطأ

الإجابة الصحيحة: B خطأ

5. العمل هو علاقة بين الإنسان والإنسان.

A. صح

B. خطأ

الإجابة الصحيحة: B خطأ

6. رأس المال عبارة عن مال اقتصادي أو نقدي.

A. صح

B. خطأ

الإجابة الصحيحة: A صح

7. السوق دائماً مكان جغرافي محدد.

A. صح

B. خطأ

الإجابة الصحيحة: B خطأ

8. الرأسمالية لا تختلف عن الاشتراكية من حيث المضمون.

A. صح

B. خطأ

الإجابة الصحيحة: B خطأ

**السؤال الثاني:**

1. ما أهمية المصطلحات الاقتصادية الجديدة؟
2. قارن بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.
3. وضّح طبيعة العلاقة بين العام والخاص.

# الوحدة الثالثة

# القوانين الاقتصادية ومنهجية علم الاقتصاد

## مقدمة حول القوانين الاقتصادية:

كما توجد في الطبيعة قوانين موضوعية وطبيعية وعقلانية، كذلك توجد في المجتمع قوانين مماثلة.

بما أن الحياة الاقتصادية تعدُّ جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية فهي تخضع أيضاً إلى قوانين اقتصادية موضوعية وعقلانية، وعلى الفكر الاقتصادي اكتشاف هذه القوانين وفهمها والعمل بمقتضاها، وتتمثل الطريقة العلمية المعتمدة في اكتشاف تلك القوانين الاقتصادية بأدوات معرفية تستخدمها كل العلوم سواء العلوم الطبيعية أم الاجتماعية وهي أدوات الاستقراء والاستنتاج والاستدلال. ولا تتعارض منهجية التجريب المستخدمة في العلوم الطبيعية مع تلك الأدوات المعرفية للبحث العلمي الاقتصادي والاجتماعي، ولذا تُعد منهجية العلوم واحدة في بحثها عن القوانين الأساسية التي تحكم الظاهرة الطبيعية أو الاجتماعية.

## منهجية البحث في الاقتصاد:

تعني المنهجية العلمية الطريقة أو النسق ذا الخط العام المستخدم في عملية البحث والتحليل والتركيب والاستنتاج للظاهرة المدروسة، ولا تُعد أي منهجية يتسرب إليها أو يتخللها أدنى تناقض على أنها منهجية علمية، وبالتالي يشكل عدم التناقض في طريقة البحث معياراً له وشرطاً لازماً وكافياً لدرجة علميتها.

يستخدم علم الاقتصاد الوسائل المعرفية نفسها التي تستخدمها العلوم الاجتماعية أو بشكل أعم العلوم النظرية كافة من أجل اكتشاف الأسباب الحقيقية التي تحكم الظاهرة الاقتصادية، وتتمثل أدوات البحث العلمي الاقتصادي في منهجيتين اثنتين: هما الاستقراء والاستنتاج أو الاستنباط.

### أ. المنهج الاستقرائي:

يعني هذا المنهج الانتقال من الخاص إلى العام بواسطة التعميم أو صياغة مبادئ أو أحكام عامة من خلال تعميم مبادئ أو أحكام خاصة، وتقوم تلك المنهجية على عنصري المشاهدة والملاحظة واستخدام المعطيات والأرقام الواقعية إذ يعمد الباحث الاقتصادي إلى مشاهدة أو ملاحظة أكبر قدر

ممكن من الوقائع أو الأحداث الاقتصادية، ومن ثم تجميعها وتدقيقها وتصنيفها وتعريفها من أجل صياغة قواعد أو أحكام خاصة بعد معرفة الأسباب ثم تعميمها على هيئة قوانين أو مبادئ أو نظريات.

يمكن تطبيق تلك المنهجية الاستقرائية على سبيل المثال لا الحصر على الظاهرة الاقتصادية الشهيرة ظاهرة علاقة السعر بكمية العرض وحجم الطلب على السلعة أو الخدمة، فقد لوحظ أن السعر ينخفض كلما زاد العرض من كمية السلعة أو العكس، مما قاد إلى اكتشاف قانون العرض والطلب الذي ينص على أن العلاقة بين كمية العرض وحجم الطلب علاقة عكسية، في حالة ثبات بعض الشروط الأخرى كاستخدام تكنولوجية جديدة على سبيل المثال فقط.

يؤخذ على المنهجية الاستقرائية أن نتائج استخدامها ليست صادقة تماماً، ولذلك تُستكمل بالمنهجية الثانية وهي المنهجية الاستنتاجية أو الاستنباطية.

### ب. المنهج الاستنتاجي:

معناه استنتاج أو استنباط قضايا خاصة من قضايا عامة، ويعتمد على فرضيات أو مسلّمات للوصول منها إلى استنتاجات أو نتائج معينة، وتكمن القضية الأساسية وفقاً لهذا المنهج في كيفية معالجة الظاهرة المدروسة بغية الوصول إلى نتائج مطابقة للواقع.

إذا لم يتحقق ذلك تجب مراجعة الفرضيات لاكتشاف العلة وتحديد الأسباب، وعلى سبيل المثال لا الحصر إذا ثبت أن زيادة العرض من سلعة لم يؤدِّ إلى انخفاض سعرها، فيجب البحث عن السبب إذ قد يرافق زيادة الكمية المنتجة من السلعة المحدودة الارتفاع في الدخول أو القوة الشرائية مما يحول دون انخفاض السعر.

إذن يمكن الاستنتاج مما تقدم بخصوص المنهجين الاستقرائي والاستنباطي أو الاستنتاجي أنهما متكاملان ولا يتناقضان، حيث إن كل منهج يقضي إلى تعميم معين أو مبادئ محددة يمكن من خلالها فهم الظاهرة المدروسة والتحكم فيها.

## معوقات البحث العلمي الاقتصادي:

يواجه الباحث الاقتصادي في سعيه إلى اكتشاف القوانين الاقتصادية للظواهر والوقائع الاقتصادية المدروسة جملة من العقبات أو الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى النتائج أو الأهداف المبتغاة، وتكمن هذه المعوقات في طبيعة علم الاقتصاد كفرع من العلوم الاجتماعية حيث موضوعه متغير ومتبدل، وعلى نقيض موضوع العلوم الطبيعية، وتتمثل أهم المعوقات التي قد تواجه مهمة الاقتصادي في بحثه عن الحلول الممكنة للمشكلات الاقتصادية بما يلي:

**1. صعوبة إجراء التجارب الاقتصادية:**

يتعذر على الباحث الاقتصادي القيام بتجارب اقتصادية على غرار الباحث في الظواهر الطبيعية الذي بإمكانه إجراء التجارب المخبرية والتحكم في الشروط أو الظروف المرافقة للظاهرة، فالسلوك الاقتصادي بوصفه سلوكاً بشرياً لا يمكن إخضاعه إلى تجارب قد تسيء لكرامة الإنسان وتحط من قدره، وتكمن الأسباب الحقيقية لتعذر التجارب الاقتصادية بالآتي:

1- استحالة عزل مجموعة من الأفراد منتجين أو مستهلكين في مختبر ومراقبة ردود أفعالهم تجاه بعض المشكلات الاقتصادية.

2- صعوبة تكرار المشكلة أو الأزمة الاقتصادية حيث لا يرغب أي شخص في ذلك سواءٌ أكان منتجاً أم مستهلكاً.

3- استحالة التعرّف على نوايا الأفراد تجاه أي متغيّر اقتصادي.

4- عدم ثبات المعايير المستخدمة في دراسة الظاهرة الاقتصادية.

تنعكس تلك الصعوبات على مدى صحة التحليل والنتائج التي قد يتوصل إليها الباحث الاقتصادي ما يجعله يلجأ إلى التقدير أو التكهن والاحتمال أكثر من اليقين والثقة.

### 2. عدم تمايز الظاهرة الاقتصادية عن الظاهرة الاجتماعية:

يتعذر عملياً فصل الظاهرة الاقتصادية أو بشكل أصح السلوك الاقتصادي للفرد عن سلوكه الاجتماعي، ولا تؤتي القوانين الاقتصادية أُكلَها إلا إذا توافقت مع القوانين الاجتماعية.

فظاهرة اقتصادية مثل التضخم أو البطالة تُعد في الوقت نفسه ظاهرة اقتصادية اجتماعية معاً، ولذلك لا يمكن النظر إلى السلوك الاقتصادي باستقلال تام عن السلوك الاجتماعي.

يُعد في كثير من الأحيان الحل الاقتصادي الناجح لمشكلة اقتصادية كعجز الموازنة أو تخفيض مخصصات الدعم التمويني لبعض السلع على أنه ضار على الصعيد الاجتماعي، وبالتالي غير مناسب أو غير مهم للأوضاع الاجتماعية لشريحة كبيرة من الأفراد أو المجتمع.

### 3. صعوبة قياس السعادة أو الرضا الاقتصادي:

إذا كان باستطاعة الباحث الاقتصادي قياس كمية سلعة وتحديد كلفتها، وبالتالي سعرها إلا أنه يصعب عليه قياس مستوى الإشباع الذي تحققه تلك السلعة للمستهلك.

فسد الحاجة أو الإشباع يُعد شعوراً نفسياً أو رضا ذاتياً لا يمكن قياسه بصورة موضوعية ودقيقة، كما لا يمكن اعتبار كل تحسّن في الوضع الاقتصادي للفرد دليلاً على زيادة كمية السعادة في حياته أو ارتفاع مؤشر البهجة والحبور لديه، والسعادة الشخصية هي محصلة مجموعة من الظروف والشروط الاقتصادية وغير الاقتصادية.

## القوانين الاقتصادية:

تماثل القوانين الاقتصادية كالقوانين الاجتماعية القوانين الطبيعية من حيث الموضوعية والعقلانية والاستقلالية.

فالقانون الاقتصادي يُعد مستقلاً عن إرادة الإنسان ووعيه مثل القانون الطبيعي تماماً، ولا يختلف القانونان عن بعضهما بعضاً إلا من حيث درجة اليقين والغاية:

- فالقوانين الطبيعية تُعد يقينية بالمطلق بينما القوانين الاقتصادية وكذلك القوانين الاجتماعية تُعدُّ نسبية في يقينيتها وصحّتها.
- كما أن القوانين الطبيعية غير معروفة الغاية أو الهدف بينما القوانين الاقتصادية تستهدف غايات معينة ومحددة.

يُعد القانون الاقتصادي وغير الاقتصادي أيضاً تعبيراً عن علاقات داخلية متشابهة ومتكررة بانتظام في الظاهرة المدروسة لا بل إن القانون ممثل بالضبط لهذه العلاقات الجوهرية للظاهرة.

ونعرّف القوانين الاقتصادية أنها العلاقات الضرورية الداخلية المتشابهة والمتكررة للظاهرة الاقتصادية أي أسبابها الحقيقية، كما أن تكرار حدوث أي ظاهرة اقتصادية كارتفاع الأسعار أو زيادة الإنتاج أو تحقق الربح أو الخسارة على سبيل المثال فقط يساعد في اكتشاف الأسباب التي تحكم هذه الظاهرة، وهو الشيء نفسه أن القوانين الاقتصادية التي تفسّرها.

بمعنى آخر: يُعبِّر القانون الاقتصادي عن العلاقة بين السبب والنتيجة بالنسبة إلى كل ظاهرة اقتصادية؛ وبالتالي فإن مهمة علم الاقتصاد هي اكتشاف القوانين الاقتصادية التي تحكم الظواهر الاقتصادية.

هنا يجب التنويه إلى أن القوانين الاقتصادية تختلف عن القوانين والتشريعات الوضعية التي تسنها السلطات التشريعية والتي تضبط وتنظم النشاط الاقتصادي للبشر (قانون التجارة، قانون الشركات، قانون الاستثمار.. إلخ).

تجدر الإشارة إلى أن القوانين الاقتصادية بوصفها قوانين اجتماعية ليست مطلقة أو فوق تاريخية، أزلية ونابعة بل لها طابع تاريخي، فهي تُعد مؤقتة وغير ثابتة، ولاسيما في أسلوب إنتاج اقتصادي معين أو في نظام اقتصادي تاريخي محدد.

لذلك يمكن التعرف على قوانين اقتصادية رأسمالية مقتصرة على النظام أو المجتمع الرأسمالي، وكذلك على قوانين إنتاج اشتراكية خاصة بالنظام أو المجتمع الاشتراكي.

وباعتبار أن موضوع القوانين أو العلوم الاقتصادية هو في التحليل الأخير: الإنسان، فإنها تتصف بخصائص معينة.

## خصائص القوانين الاقتصادية:

تتصف القوانين الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، وإن كان بعضها يُشبه خصائص القوانين الطبيعية، وأهمها:

### 1. الفعالية الإنسانية:

ليست القوانين الاقتصادية، وبالرغم من موضوعيتها النسبية قدرية وجبرية ومفروضة على الإنسان والمجتمع بل يمكن إدراكها وفهمها وتجنّب آثارها السلبية، ولأن القوانين الاقتصادية تخص نظاماً اقتصادياً اجتماعياً وتاريخياً معيناً، فإن طبيعة هذا النظام تُعد العامل الحاسم في تحويل النتائج المترتبة على هذه القوانين لصالح الفرد والمجتمع، فقوانين الملكية الخاصة على سبيل المثال لا الحصر يمكن إلغاؤها مع تحويل هذه الملكية إلى ملكية عامة، وكذلك قوانين السوق الحرة يمكن تجنب آثارها السلبية من خلال إخضاع هذه السوق لرقابة الدولة، وبذلك فإن العامل الذاتي يلعب دوراً أساسياً في توجيه القوانين الاقتصادية أو إلغاء آثارها السلبية وحتى استبدالها بقوانين اقتصادية أخرى تخص نظاماً اقتصادياً آخر.

بمعنى آخر: تبدو الفعالية الإنسانية على هيئة معرفة علمية للظواهر الاقتصادية، وبالتالي كيفية التأثير الواعي للبشر في هذه الظواهر.

### 2. الطابع النسبي للقوانين الاقتصادية:

لا تُعد القوانين الاقتصادية موضوعية ومستقلة عن إرادة الإنسان ووعيه إلا في حالة وجود نظام اقتصادي معطى تاريخياً أي في ظل ظروف اجتماعية وطبيعية محددة، وبالتالي فإن خيار إقامة نظام اقتصادي جديد يعني تشكيل قوانين اقتصادية جديدة، فالنشاط الاقتصادي المحدد يؤسس لظهور قوانين اقتصادية معينة.

تظهر تلك القانونية التاريخية عند الانتقال الواعي والهادف من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع اشتراكي أو من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي إذ تظهر قوانين اقتصادية جديدة مختلفة جذرياً عن القوانين السابقة.

بمعنى آخر: تُعد القوانين الاقتصادية تاريخية وانفعالية وليست ثابتة أو خالدة.

### 3. نسبية العلاقة بين السبب والنتيجة:

إذا كانت القوانين الاقتصادية تتمتع بموضوعية نسبية وتؤثر فيها الفعالية الإنسانية بقوة فإن العلاقة ين السبب والنتيجة المترتبة عليه تأخذ مساراً آخر، فالمصالح والمنافع والدوافع الفردية الخاصة تجعل العلاقة بين السبب والنتيجة فيما يخص القوانين الاقتصادية علاقة غير مباشرة بعكس مثيلتها في الطبيعة، فالدعوة مثلاً إلى استبعاد تدخل الدولة في السوق قـــد يخدم مصالح اقتصادية لبعض الأفــراد أو الطبقات الاجتماعية على حساب مصالح عامة للفرد والمجتمع، كما أن الدعوة إلى العولمة الاقتصادية بالمثل قد تخفي التوسع الرأسمالي والتبعية الاقتصادية للدول الضعيفة اقتصادياً.

## أنواع القوانين الاقتصادية:

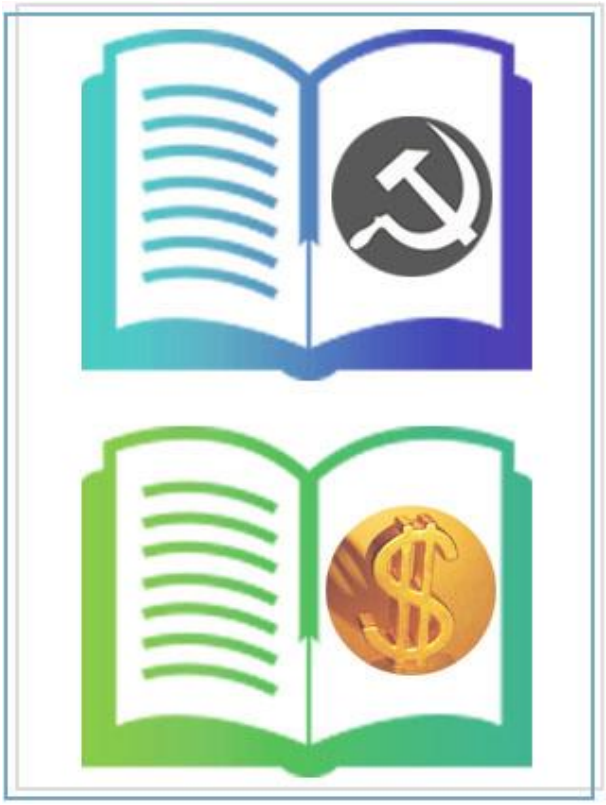

تأخذ القوانين الاقتصادية أشكالاً متعددة ومختلفة بعضها يتعلق بموضوعية السلوك أو النشاط الاقتصادي وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي القائم، ولذلك يمكن التمييز بين أنواع عديدة للقوانين الاقتصادية عامة وخاصة ومشتركة.

### 1. القوانين الاقتصادية العامة:

تمثل القوانين الاقتصادية الموجودة في كل الأنظمة الاقتصادية أو أساليب الإنتاج الاقتصادية أو هي الشيء نفسه في كل المجتمعات أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية. ويُعد قانون التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وقانون زيادة الإنتاج، وقانون تجديد الإنتاج أو قانون العمل من القوانين الاقتصادية العامة القائمة في كل الأنظمة الاقتصادية مشاعية وعبودية وإقطاعية ورأسمالية واشتراكية.

### 2. القوانين الاقتصادية الخاصة:

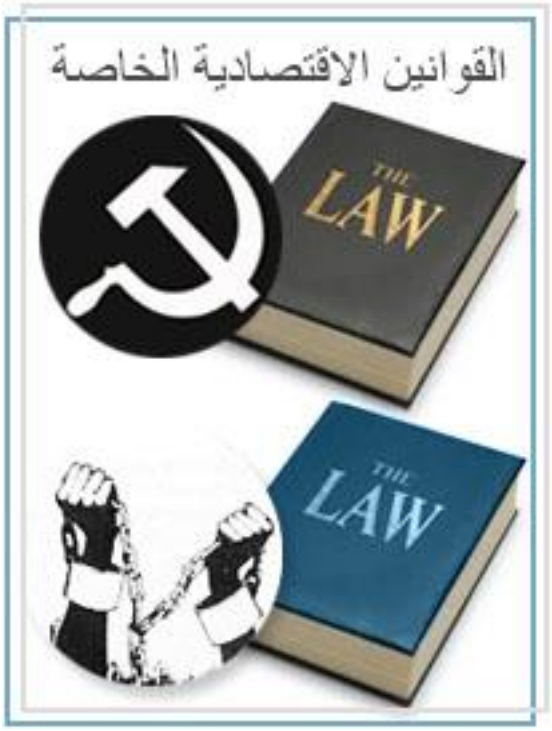


تمثل القوانين الخاصة بنظام اقتصادي تاريخي معين مثل قوانين نظام الرأسمالية أو قوانين النظام الاشتراكي، ولذلك تُدعى أحياناً بالقوانين الاقتصادية النوعية لأنها تخص نوعاً معيناً من المجتمعات أو الأنظمة الاقتصادي، ويمكن أن توجد أيضاً قوانين اقتصادية جزئية أو فرعية تخص مرحلة اقتصادية معينة ضمن النظام الاقتصادي المحدّد مثل قوانين المرحلة التنافسية قبل الاحتكارية في النظام الرأسمالي، وقوانين الطور الأول قبل الطور الشيوعي في النظام الاشتراكي.

تُعد القوانين الاقتصادية الخاصة معياراً للتمييز بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة كما وتعبّر –في الوقت نفسه– عن الخواص النوعية للأنظمة الاقتصادية فضلاً عن تحديد طبيعة النظام الاجتماعي.

### 3. القوانين الاقتصادية المشتركة:

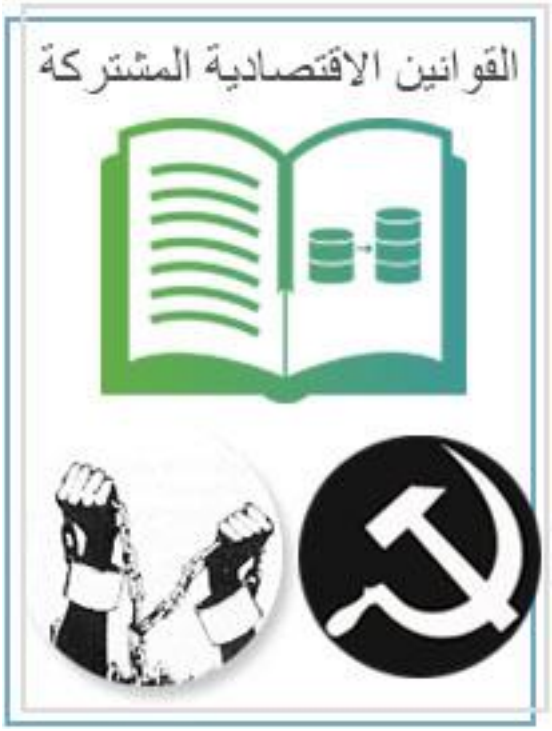


تتمثل بالقوانين الاقتصادية الموجودة في بعض الأنظمة الاقتصادية وليس كلها، وأهمها قانون القيمة وقانون الأجر وقانون الربح، فهذه القوانين توجد في كل نظام اقتصادي يقوم على الإنتاج البضاعي بدءاً من النظام العبودي وانتهاءً بالنظام الاشتراكي.

إن تعدد القوانين الاقتصادية وتنوعها لا يحول دون وجود قانون اقتصادي أساسي واحد لكل نظام اقتصادي تاريخي معين أو لكل أسلوب إنتاج اقتصادي إذ ومهما تعددت الأنظمة أو المجتمعات الاقتصادية إلا أنها تقوم على قانون اقتصادي أساسي، ومنه تتفرع القوانين الاقتصادية الأخرى.

على سبيل المثال يُعد قانون الربح هو القانون الأساسي للنظام الرأسمالي بينما قانون التخطيط المركزي يمثل القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاشتراكي أو قانون الإشباع المتزايد للحاجات الإنسانية.

# الخلاصة

- القانون الاقتصادي يُعد قانوناً موضوعياً مثل القوانين الطبيعية.
- الحياة الاقتصادية مثل الحياة الطبيعية تحكمها قوانين اقتصادية موضوعية ومستقلة وعقلانية.
- أدوات البحث العلمي في الاقتصاد هي نفسها المستخدمة في بقية العلوم الاجتماعية والطبيعية.
- المنهج الاستقرائي يعني الانتقال من الخاص إلى العام.
- المنهج الاستنباطي أو الاستنتاجي يعني الانتقال من العام إلى الخاص.
- مقومات البحث العلمي الاقتصادي تنحصر في صعوبة تطبيق التجارب المخبرية على البشر المنتجين والمستهلكين.
- القانون الاقتصادي تعبير عن العلاقات الداخلية الجوهرية المتشابهة والمتكررة في الظاهرة أو الحدث الاقتصادي.
- خصائص القوانين الاقتصادية تنحصر في عدم ثباتها أو نسبيتها.
- لكل نظام اقتصادي معين أو أسلوبِ إنتاجٍ اقتصادي قانونٌ اقتصادي أساسي يمثله أو يعبر عنه.

# المراجع


1. ولعلو، فتح الله، «الاقتصاد السياسي»، دار الحداثة، بيروت 1981.
2. حبيب، مطانيوس، «الاقتصاد السياسي»، جامعة دمشق، 1984.
3. درغام، أحمد، «تاريخ الفكر الاقتصادي»، جامعة دمشق، 1982.
4. خضور، رسلان/ فضلية، عابد، "التحليل الاقتصادي الجزئي"، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، 2008.
5. الحامض، خالد، «الاقتصاد السياسي»، منشورات جامعة حلب، 1989.
6. خليل سامي، «المفاهيم والنظريات الأساسية»، الكويت، 1994.

# التمارين

**السؤال الأول:**

1. قارن بين العقوبات الاقتصادية والقوانين الطبيعية.
2. اشرح منهجية البحث العلمي الاقتصادي.
3. ما هي مقومات البحث العلمي الاقتصادي؟
4. ما هي خصائص القوانين الاقتصادية؟
5. عدد أنواع القوانين الاقتصادية واشرح أحدها.

**السؤال الثاني:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. القانون الاقتصادي تعبير عن رغبة في الحصول على سلعة أو خدمة معينة.
   A. صح
   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

2. الحياة الاقتصادية تختلف عن الحياة الطبيعية وبالتالي لا تحكمها قوانين اقتصادية موضوعية.
   A. صح
   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:**B خطأ

3. منهجية البحث العلمي في الاقتصاد هي نفسها المستخدمة في العلوم الأخرى.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

4. القوانين الاقتصادية مثل القوانين الطبيعية تماماً.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:**A صح

5. لكل نظام اقتصادي قانون أساسي يحكمه.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

6. معوقات البحث العلمي في الاقتصاد تنحصر في صعوبة تحديد مفهوم الاقتصاد.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

# الوحدة الرابعة

# عوامل الإنتاج الاقتصادية

## عوامل الإنتاج الاقتصادية

يهدف علم الاقتصاد إلى اكتشاف القوانين الاقتصادية الأساسية التي تحكم الظواهر الاقتصادية والسلوك والنشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع.

ويتجلى النشاط الاقتصادي في إنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، ولا يحصل الأفراد أو المجتمع على السلع والخدمات جاهزة من الطبيعة وإنما على شكل مواد أولية تخضع لعمليات تحويل في الشكل والمضمون حتى تصبح سلعاً وخدمات صالحة للاستعمال أو الاستهلاك.

وعملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات وسلع جاهزة لسد الحاجات الإنسانية تُسمّى عملية إنتاج اقتصادية، وتلك العملية تحتاج إلى موارد اقتصادية وطبيعية بنسب وكميات ومقادير وتراكيب وتوليفات مختلفة، وتُعد الموارد الاقتصادية والطبيعية عناصر أو عوامل إنتاج اقتصادية لا يمكن إنتاج السلع والبضائع من دونها.

وتتمثّل عوامل أو عناصر الإنتاج بالأرض الطبيعية والعمل البشري ورأس المال والتنظيم أو الإدارة (يمكن إضافة عامل خامس إلى عوامل الإنتاج الأربعة المذكورة وهو العامل المعرفي والتكنولوجي). وسندرس عوامل الإنتاج الأربعة بشكل مفصّل.

## أ. الأرض:

ويشمل عنصر الأرض أو الطبيعة كل ما على سطح الأرض وفي باطنها من ثروات أو خيرات مادية بصورة مواد أولية والتي تُعد موضوعاً للعمل الإنساني حيث يجري تحويلها باستخدام أدوات ووسائل إنتاج معينة إلى سلع جاهزة للاستخدام والاستهلاك، فالطبيعة لا تقدم منتجات جاهزة إلا فيما ندر ما يستدعي تدخل العمل البشري لتحويل مواد الطبيعية إلى منتجات صالحة للاستهلاك.

وتُسهم الأرض كعنصر إنتاج في إيجاد القيمة الاستعمالية بينما لا علاقة لها أبداً بإيجاد القيمة التبادلية، كما أنها تُعد هبة من هبات خالق الطبيعة ولا علاقة للإنسان في وجودها. ويتميز عنصر الأرض كعامل إنتاج بمجموعة من الخصائص التي يتعذر حصولها لباقي عوامل الإنتاج، وأهمها:

### 1. انعدام الكلفة:

فالأرض تُعد هبة من الطبيعة، وبالتالي لم يُبذل أي جهد إنساني لإنتاجها، ولذلك لا يتضمن هذا العنصر أي كلفة أو نفقة إنتاج، وبالرغم من ذلك فإن لعنصر الأرض ثمناً أو سعراً معيناً ناجماً عن ندرتها والطلب الإنساني عليها.

### 2. الندرة:

يُعد عنصر الأرض نادراً نسبياً، ولا يمكن زيادة حجم عنصر الأرض بالمطلق بينما يمكن زيادته نسبياً عن طريق تأهيل البوادي والصحارى والمستنقعات والجبال وغيرها من الأراضي غير الصالحة للاستخدام، وذلك بالاستخدام الواسع لمنجزات الثورة العلمية التكنولوجية.

### 3. تفاوت الخصوبة:

تتسم الأراضي الطبيعية بعدم تجانسها من حيث الخصوبة، فبعضها أراضٍ خصيبة وبعضها الآخر متوسط الخصوبة، وقسم ثالث أقل خصوبة، ويترتب على تفاوت الخصوبة للأرض ظهور دخل لمالك الأرض هو الربع التفاضلي أو الفرقي، فربع الأرض ينجم عن ارتفاع الكلفة في استخدام الأراضي الأقل خصوبة مقابل ثباتها في استخدام الأراضي الخصبة.

وتجدر الإشارة إلى أن عنصر الأرض يمكن اعتباره عنصراً سلبياً مقارنة مع عناصر الإنتاج الأخرى ولاسيما عنصر العمل الإنساني: فالأرض أو الطبيعة تُعد موضوع العمل البشري بتقديمها للمواد الأولية أو لمادة العمل، ولذلك تُعد عنصراً إنتاجياً مفعلاً أو سلبياً إذ تجري عليها عملية العمل أو الإنتاج.

## ب. العمل:

يُعرّف العمل الإنساني أو الاجتماعي بأنه إنفاق طاقة عضلية وذهنية ونفسية في عملية الإنتاج الاجتماعي أو هو علاقة بين الإنسان والطبيعة ينجم عنها إنتاج سلعة أو بضاعة صالحة للاستهلاك، ويُعد العمل الاجتماعي مصدراً للقيمة الاقتصادية وحصراً القيمة التبادلية، ويمكن زيادة عنصر العمل عن طريق التزايد السكاني وإعادة التأهيل والتدريب لقوة العمل غير المؤهلة، وكذلك عن طريق زيادة نسب التشغيل. ويمكن التمييز بين أنواع عديدة للعمل الإنساني إذ هناك العمل الحي أو المباشر والعمل الماضي أو المتراكم، كما أن هناك العمل البسيط والمعقد أو المركب، والعمل الملموس والمجرد فضلاً عن العمل العضلي والذهني.

ويُعد عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج قاطبة حتى في حالة تزايد درجة المكننة والأتمتة حيث يندر وجود العمال في المنشآت.

### 1. العمل الحي والعمل الميّت:

يُعرّف العمل الحي أنه العمل المباشر الآن أو في الوقت الحاضر أو العمل الملموس الذي ينتِج سلعة محددة (عمل النجار أو الدهان أو الرسام). أمّا العمل الميت فهو العمل الماضي أو المتراكم والمتجسّد في السلع المنتجة (الأدوات والمعدات والآلات والمباني).

**2. العمل البسيط والعمل المعقّد:**

يمثل العمل البسيط ذلك العمل غير المؤهل الذي لا يتطلب أي مهارة أو خبرة أو شهادة، أما العمل المعقد فهو العمل المركب أو الذي يتطلّب مهارة وكفاءة وتدريباً مستمراً أو خبرة معينة.

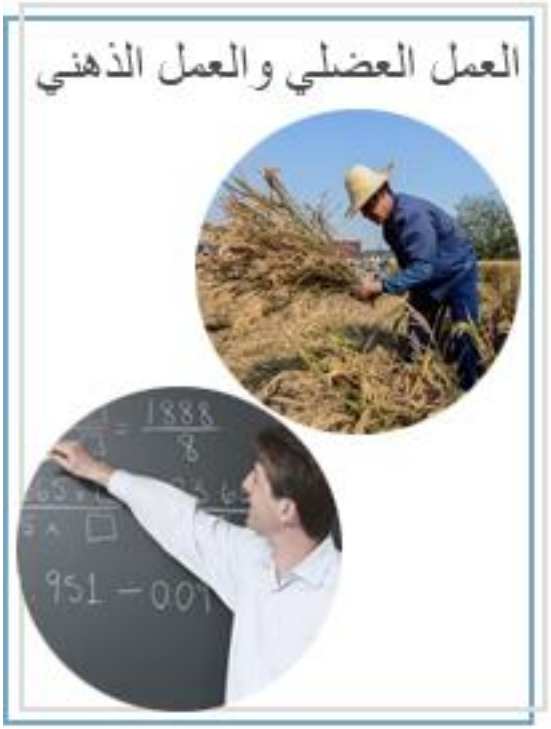


**3.العمل العضلي والعمل الذهني:**

يمثل العمل العضلي العمل الذي يعتمد على الحركات البدنية أو قوة العامل الجسدية. أما العمل الذهني فهو العمل المنفَق في القراءة أو الكتابة أو الإنتاج الفني أو العلمي.

**4.العمل الملموس والعمل المجرّد:**

يمثل العمل الملموس العمل الذي تنتُج عنه سلعة محددة كعمل النجار أو الحذّاء، أما العمل المجرد فهو العمل الاجتماعي المنتج للسلع بغض النظر عن كونه عمل زيد أو عمل عمرو من الناس أو المصانع.

يحصل عنصر الإنتاج على عائد اقتصادي يُدعى الأجر الذي يُعد مقولة اقتصادية رأسمالية ولم يكن موجوداً في الأنظمة الاقتصادية قبل الرأسمالية، وقد يكون الأجر على شكل عيني كجزء من الإنتاج أو على شكل مبلغ نقدي، كما أنه قد يكون على أساس القطعة أو عدد السلع المنتَجة في الساعة الواحدة أي على أساس الزمن.

وأيضاً يمكن التمييز بين الأجر الاسمي والأجر الحقيقي، فالأول هو المبلغ النقدي الذي يحصل عليه العامل خلال فترة زمنية معينة، أما الأجر الحقيقي فهو كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل بالمبلغ النقدي، ويُعد الثاني المعيار الوحيد لمستوى معيشة العامل، كما وتُعد القيمة التبادلية ناجمة عن العمل الاجتماعي والعمل المجرد.

### ج. رأس المال:

يمثل رأس المال في شكله العيني والمادي السلع الإنتاجية أو الرأسمالية المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية كالآلات والمعدات والأدوات والمباني والأراضي والمخزون.

كما يمثل في شكله النقدي المبالغ النقدية السائلة والضرورية لعملية الإنتاج أو ما يُعرف برأس المال النقدي، ولا تشكل النقود رأسمال إلا في حالة تراكمها أو تزايدها نتيجة استثمارها في نشاط اقتصادي معين أي عند تحويلها إلى أصول إنتاجية تساهم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وتولد دخول.

ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة لرأس المال هي:

**1. رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر:**

ويمثل رأس المال الأساسي المباني والمعدات والآلات.

أما رأس المال الدائر فيمثل المواد الأولية والأجور.

**2. رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:**

ويمثل رأس المال الثابت كل شيء من مواد أولية ومباني وآلات...إلخ من دون الأجور. بينما رأس المال المتغير يمثل الأجور فقط.

**3. رأس المال الفردي ورأس المال الاجتماعي (الجماعي):**

ويمثل رأس المال الفردي رأس مال الشخص أو الفرد الطبيعي أو الاعتباري، أما رأس المال الاجتماعي أو الجماعي فيمثل رأس مال الدولة أو الجمعيات أو الاتحادات أو ما يماثلها.

وكيفما تجلى رأس المال فإن شروط اعتباره رأس مال اقتصادياً يتمثل في إنتاجه للربح، ويُعد دخل رأس المال أو العائد الاقتصادي له هو الفائدة، وتمثل معادلة (نقود، بضاعة، نقود زائدة) خير تمثيل لمفهوم رأس المال.

**المنظّم:**

يُنظر إلى المنظم –في النظام الرأسمالي– على أنه صاحب رأس المال نفسه المستثمر في العملية الإنتاجية أو هو بشكل أعم الشخص غير المالك للمنشأة أو المشروع الذي يقوم بمزج أو تجميع عناصر الإنتاج الثلاثة وفق مقادير وبنسب معينة من أجل عملية الإنتاج.

يتمثل دور المنظم في التنسيق المحدد بين عوامل الإنتاج واختصار طريقة الإنتاج المناسبة له بناءً على حجم أو معدل الربح المتوقع.

ويتشكل نتيجة تجميع عناصر أو عوامل الإنتاج ما يُعرف بالمشروع الاقتصادي أو المنشأة الاقتصادية.

## المشروع الاقتصادي:

يمثل المشروع في شكله الأولي فكرة اقتصادية أو مقترحاً استثمارياً معيناً، ثم وبعد تحققه أو تجسّده في منشأة اقتصادية يغدو مشروعاً اقتصادياً وحقيقياً. ويعرّف المشروع الاقتصادي أنه الوحدة الاقتصادية الأساسية المكوّنة من مقادير ونسب معيّنة من عناصر أو عوامل الإنتاج، ويأخذ أشكالاً اقتصادية متعددة ومتنوعة كالمصنع أو الشركة أو المتجر أو المصرف على سبيل المثال لا الحصر، كما ويمكن أن يكون مشروعاً اقتصادياً زراعياً أو صناعياً أو تجارياً أو خدمياً فضلاً عن انتشاره في أكثر من منطقة أو إقليم على الصعيد الوطني أو في أكثر من دولة على الصعيد الدولي.

وقد تدرّجت الوحدة الاقتصادية الأساسية كمشروع اقتصادي من العشيرة أو القبيلة في المجتمع المشاعي إلى مزرعة العبيد في المجتمع العبودي ثم إلى الإقطاعية في المجتمع الاقطاعي وانتهاءً بالمشروع الخاص في المجتمع الرأسمالي بالتعاونية الاشتراكية أو المنشأة العامة في المجتمع الاشتراكي.

ويهدف المشروع الاقتصادي الخاص في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الربح؛ بينما المشروع الاقتصادي العام في النظام الاشتراكي يهدف إلى الإشباع المتزايد للحاجات الإنسانية.

تجدر الإشارة إلى أن تأسيس المشروع الاقتصادي الحديث، سواء في النظام الرأسمالي أم في النظام الاشتراكي يجب أن تسبقه دراسة اقتصادية علمية ودقيقة تحدد فيما إذا كان المشروع مُجدياً اقتصادياً أو غير مجدٍ.

بمعنى آخر: يجب أن توضع دارسة جدوى اقتصادية لمعرفة مدى ربحية المشروع من عدمها، وتتكون دراسة الجدوى الاقتصادية من مراحل عدة تبدأ بمرحلة دراسة السوق وتنتهي بمرحلة حساب تحقيق الربح المتوقع أو المنتظر.

## أنواع المشروعات الاقتصادية:

يشكل المشروع الاقتصادي الخاص الشكل الأولي للمشروعات الاقتصادية، ثم المشروع الاقتصادي العام، والمشروع الاقتصادي المشترك بين الخاص والعام.

ويتمثل المشروع الاقتصادي الخاص في النظام الرأسمالي بأحد الشكلين التاليين:

**1. شركات الأشخاص:**

وتنشأ بين مجموعة من الأفراد الطبيعيين إما المتضامنين في حالة الربح والخسارة أو المحددة مسؤولياتهم وبنسب أرباحهم مسبّقاً، وأهم أشكال هذه الشركات الفردية يتمثل بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركات محدودة المسؤولية.

**2. شركات الأموال:**

وتنشأ هذه الشركات بين مجموعة كبيرة جداً من الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالدول أو الحكومات ومن في حكمهم.

وتسمى شركات الأموال بالشركات المساهمة حيث يملك الشركاء حصصاً أو أسهماً محددة قابلة للبيع والتداول في السوق، وتشكّل الشركات المساهمة عماد أسواق المال أو البورصات. أما موضوع تلك الشركات فقد تجلى بأنواع متعددة ومختلفة حيث تتعدّد المشروعات الاقتصادية بتعدّد القطاعات الاقتصادية أو بتحقق معدّلات الأرباح الملائمة والمستهدفة أو بتحقيق الأهداف من إنشائها، ويمكن تقسيم المشروعات الاقتصادية وفقاً للقطاعات الاقتصادية الأساسية الأربعة كما يلي:

**المشروعات الزراعية:** وتشمل مشروعات استصلاح الأراضي وتربية الحيوان واستنبات محاصيل جديد فضلاً عن مشروعات حماية البيئة.

**المشروعات الصناعية:** وتشمل مشروعات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية.

**المشروعات التجارية:** وتشمل عمليات تجارة الجملة والمفرّق للسلع الزراعية والصناعية.

**المشروعات الخدمية:** وتشمل مشروعات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والبنوك والتأمين وغيرها.

# الخلاصة

- عوامل الإنتاج هي العناصر الأساسية للمشروع الاقتصادي.
- عنصر الأرض أو الطبيعة يُشكل المادة الأولية لأي إنتاج.
- عنصر الأرض يمثل هبة من الطبيعة وبالتالي لا كلفة له.
- العمل الإنساني أهم عوامل الإنتاج وأكثرها حيوية وخصوصية.
- أهم أنواع العمل الموجِد للقيمة التبادلية هو العمل المجرد والاجتماعي.
- رأس المال كعنصر إنتاج يُعد أي شيء ينتج الربح.
- عائد رأس المال هو الفائدة وليس الربح.
- المنظم هو محرك العملية الإنتاجية بعناصرها الإنتاجية.
- المشروع الاقتصادي هو مقترح استثماري معين.
- لا مشروع اقتصادي من دون دراسة جدوى اقتصادية.
- الشركات المساهمة هي شركات فردية في جوهرها.
- المشروع الاقتصادي هو الوحدة أو النواة الاقتصادية لأي نشاط اقتصادي خاص أو عام أو مشترك.

# المراجع


1. شيخة، مصطفى، «علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزيئي»، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
2. العوران، أحمد الحاج، «الاقتصاد، مبادئ ومذاهب»، الجامعة الأردنية، عمان، 1999.
3. إبراهيم، غسان، الكفري، مصطفى، «المدخل إلى علم الاقتصاد»، جامعة دمشق، 2012.
4. كاظم محسن، «مبادئ الاقتصاد»، دار المعرفة الكويت، 1986.

# التمارين

**السؤال الأول:**

1. ما هي عوامل الإنتاج البشرية؟
2. ما هي عوامل الإنتاج الطبيعية؟
3. عدد وعرّف أنواع العمل.
4. عرّف رأس المال وحدّد أنواعه.
5. ما أهمية المشروع الاقتصادي؟
6. ما أهمية الشركات الاقتصادية؟

**السؤال الثاني:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. عوامل الإنتاج هي عوامل بشرية فقط.
   A. صح
   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

2. أهم عوامل الإنتاج هي الأرض.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

3. المشروع الاقتصادي في شكله الأولي مقترح استثماري وليس منشأة واقعية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

4. الشركة أخذت شكلاً للمشروع الاقتصادي.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

5. المشروع الاقتصادي لا يحدث إلا للربح.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

# الوحدة الخامسة

# أساليب الإنتاج الاقتصادية

## مفهوم أسلوب الإنتاج الاقتصادي:

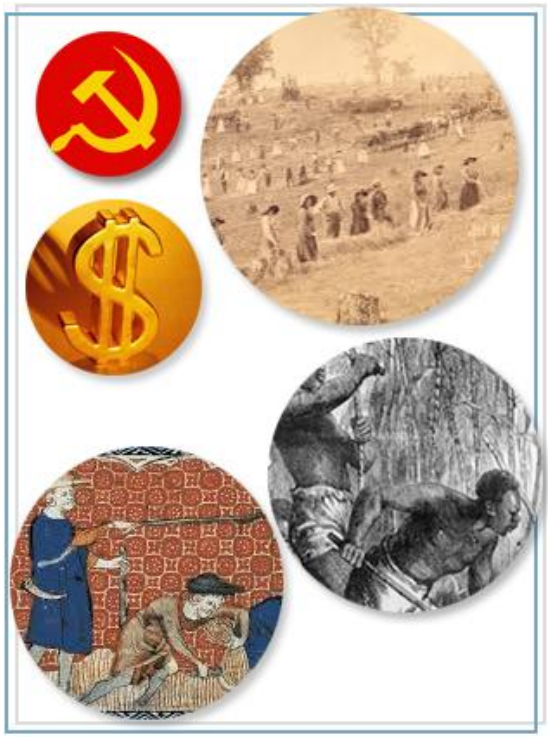

يمكن النظر إلى التاريخ الاقتصادي الاجتماعي للشعوب والأمم–من منظور اقتصادي محض– إلى مجموعة من الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية التي تقوم على ما يُعرف بالأساليب الاقتصادية للإنتاج، ويتأسس أسلوب الإنتاج الاقتصادي على قانون اقتصادي أساسي يعبر عن قوى الإنتاج المادية ممثّلة بقوة العمل عموماً، وعلى علاقات الإنتاج الاجتماعية ممثّلة بعلاقات الإنتاج المادية. ويُعد أسلوب الإنتاج الأساس المادي للمجتمع من حيث الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات الاقتصادي، ويُنظر إليه على أنه قاعدة إنتاج كل ما يحتاج إليه

الفرد والمجتمع والدولة من سلع وبضائع وخدمات تسد الحاجات الأساسية والضرورية بل غير الضرورية أيضاً، كما يُعد أساساً مادياً تشاد عليه ما بات يُعرف بالبنية الفوقية للفرد والمجتمع من

مؤسسات اجتماعية وسياسية وثقافية بينما تشكل علاقات الإنتاج التي تقوم بين الأفراد والعاملين في قطاع الإنتاج أساسالعلاقات الاجتماعية الممثّلة للعلاقات القانونية والتشريعية والسياسية والثقافية.

وبمعنى آخر: تُعد العلاقة بين البنية التحتية المادية ممثلة بالإنتاج المادي والبنية الفوقية ممثّلة بالعلاقات الاجتماعية القانونية والتشريعية والسياسية والثقافية علاقة جدلية ذات تأثير متبادل وإن كانت الأولوية والأهمية تُعطى للبنية التحتية المادية.

من جهة أخرى إن البنية التحتية للمجتمع باعتبارها تمس الحياة المادية للفرد من طعام وشراب ومأوى وصحة وتعليم تبدو على غاية من الأهمية والخطورة مقارنةً بالبنية الفوقية التي تعيش على ما يقدّم لها من سلع وبضائع وأموال من قبل البنية المادية، ولذلك تُعِد طريقة العيش أو كيفية إنتاج السلع والبضائع هي المحددة لسلوك الفرد تجاه قضاياه الأخرى من سياسية وثقافية وغيرها،كما أن السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع أكثر حيوية وأهمية من أنواع السلوك الأخرى المتعددة والمختلفة.

إن الفرد والمجتمع مرتبطان بسد حاجاتهما أكثر من ارتباطهما بتلبية آمالهم وطموحاتهم غير الاقتصادية لأن الفرد يُعد كائناً اقتصادياً قبل أن يكون كائناً اجتماعياً أو سياسياً، وقد وصف أرسطو الإنسان على أنه "كائن اجتماعي ينتج ويستهلك". ولا يختلف النظامان الرأسمالي والاشتراكي –من حيث الجوهر– في النظر إلى العامل الاقتصادي وأهميته في حياة الفرد والمجتمع والدولة عن النظرة سابقة الذكر.

من جهة أخرى يؤسس أسلوب الإنتاج لما بات يُعرف بالتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية، وبناءً على ما تقدم يمكن تقسيم التاريخ الاقتصاديالاجتماعي للشعوب إلى مجموعة من أساليب الإنتاج الاقتصادية

التي تمثل في الوقت نفسه الأنظمة الاقتصادية التاريخية (القرن الخامس قبل الميلاد)، أولها حسب التسلسل التاريخي أسلوب الإنتاج المشاعي أو البدائي.

## أولاً: أسلوب الإنتاج المشاعي أو البدائي

ويعدأول مجتمع عرفته البشرية، ويقوم هذا الأسلوب على الملكية المشاعية لأدوات ووسائل الإنتاج وأهمها الأرض الزراعية وأدوات الصيد والقنص، والملكية المشاعية أو البدائية تعني غياب الملكية الخاصة عن تلك الأدوات والوسائل أو عدم تحديدها وتمليكها من قبل الأفراد. بمعنى آخر: تُعد الملكية المشاعية ملكية جمعية بامتياز حيث لا يحق لأي فرد أن يقسّم هذه الملكية على أنها حصة واحدة،وأيضاً تُعد الملكية المشاعية ملكية مشتركة بين جميع أفراد العشيرة أو القبيلة أو الجماعة ولا يجوز تقسيمها أو توزيعها بأي حال من الأحوال، كما كان توزيع المنتجات أو غنائم الصيد يتم بالتساوي بين الأفراد والأسر.

وكانت المرأة تملك زمام المبادرة في إدارة عملية التوزيع بناءً على الشكل البسيط من تقسيم العمل آنذاك.

لقد كان المجتمع المشاعي استهلاكياً أي يقوم على تملك المنتجات الطبيعية الجاهزة للاستهلاك أو على الاقتصاد الاستهلاكي الذي لا يعرف الاكتناز أو التراكم الاقتصادي اللاحق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجتمع الشيوعي قد اشتق مفهومه للشيوعية من المجتمع المشاعي القائم على الملكية المشاعية للأرض وغياب الصراع الطبقي.

## أ. سمات أسلوب الإنتاج المشاعي:

1. الملكية المشاعية أو البدائية للأرض وأدوات الإنتاج الأخرى.
2. غياب الملكية الخاصة على الأرض.
3. غياب الصراع الطبقي لانعدام الملكية الخاصة.
4. الإنتاج بسيط جداً وهو من أجل الاستهلاك المباشر.
5. غياب التبادل والنقود.
6. الإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر.

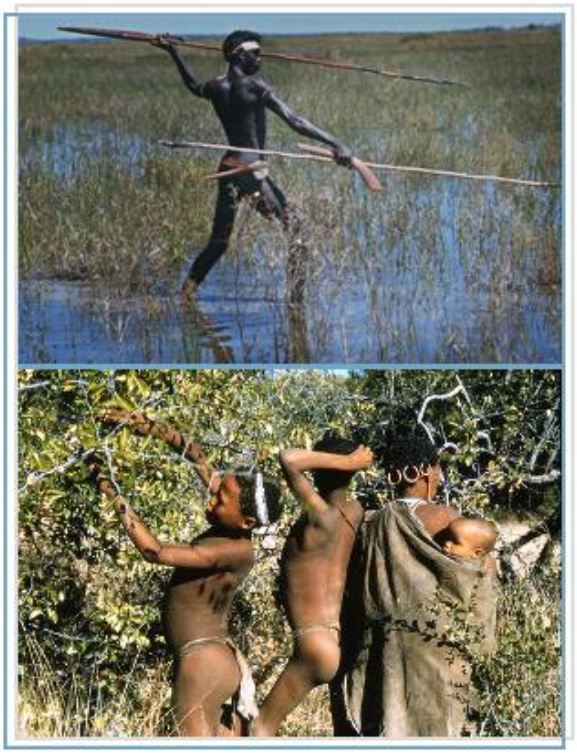

## ب. قوى الإنتاج المشاعية:

تتمثّل قوى الإنتاج البدائية للمجتمع المشاعي بالبساطة والعفوية وضعف التطور، وأهمها:

1. قوة العمل المكونة من أفراد يمارسون الصيد والرعي وزراعة الأرض.
2. أدوات الإنتاج التي كانت بسيطة وبدائية.
3. الملكية الجماعية أو المشتركة لأدوات ووسائل الإنتاج.
4. الإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر، وكان ضعيفاً في الكم والكيف.
5. غياب الفائض الاقتصادي القابل للتوزيع أو التملّك.
6. غياب الملكية الخاصة على الأرض.

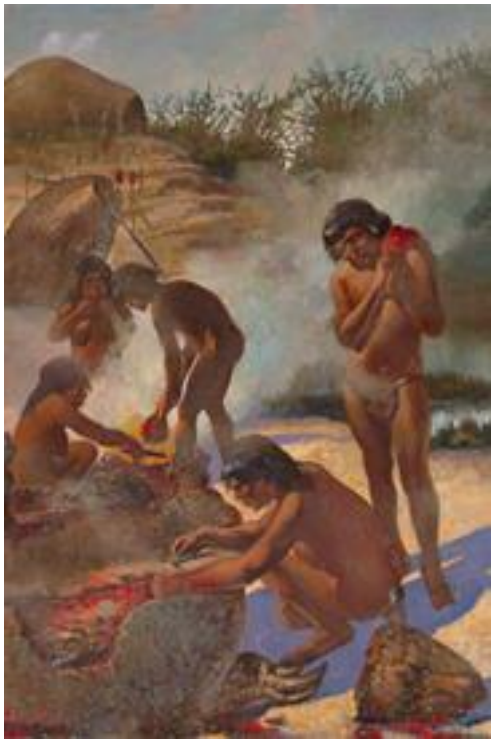

## ج. علاقات الإنتاج المشاعية:

لم يعرف المجتمع المشاعي الملكية الخاصة على وسائل أو أدوات الإنتاج، وبالتالي لم يعرف الصراع الطبقي أو الاجتماعي بين المالكين وغير المالكين أو بين الأغنياء والفقراء، ولأن الملكية المشاعية أو الجماعية هي التي كانت سائدة فقد نجم عنها حتمية توزيع المنتجات بين الأفراد وبالتساوي، وكانت علاقات الإنتاج تقوم على التضامن والتعاون بين الأفراد لمواجهة أخطار الطبيعة،كما كانت جمعيات الإنتاج نادرة وقليلة تصعب زيادتها بسبب ضعف الخبرة والمهارة وبدائية أدوات الإنتاج، ولذلك لم يكن الإنتاج يبلغ حد الكفاف والبقاء وكان كله من أجل الاستهلاك المباشر لذا انعدمت إمكانية الاستيلاء على منتجات عمل الآخرين وبالتالي انعدم الاستغلال وصراع الطبقات.

لقد عاش المجتمع البدائي لفترة تاريخية طويلة جداً، وتميز بالبساطة وعدم التعقيد وضعف التطور، وكان اهتمامه الأساسي يتمثّل في الحفاظ على وجوده أو بقائه من أخطار الطبيعة والبيئة المحيطة به، ولذلك ركز نشاطه على الاستهلاك المباشر لما تقدمه له الطبيعة من منتجات جاهزة، ولم يعرف التناقضات الاجتماعية أو الصراع الطبقي إذ لم تكن هناك ملكية خاصة على الأرض وبالتالي لم يتشكل فائض أو زيادة في المنتجات تُثير رغبات الأفراد في تملكها أو حيازتها شخصياً.وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب الإنتاج الاشتراكي أو الشيوعي مشتق في مبادئه الأساسية من أسلوب الإنتاج المشاعي نفسه ولاسيما فيما يتعلق بالملكية المشاعية وغياب الطبقات الاجتماعية.

## ثانياً: أسلوب الإنتاج العبودي (القرن الأول قبل الميلاد)

يُنظر إلى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العبودية التي تقوم على قاعدة أسلوب الإنتاج العبودي على أنها أول تشكيلة اجتماعية أو – وهو الشيء نفسه – أول مجتمع طبقي في التاريخ البشري، فقد ظهرت في ذلك المجتمعالملكية الخاصة على الأشياء والأشخاص إذ امتلك مالك العبيد قوة العمل الأساسية آنذاك وهي طبقة العبيد المقهورة والمُستغلة بأبشع أنواع الاستغلال، فقد كان مالك العبيد يمتلك شرعاً وقانوناً أجساد عبيده وأنفسَهم يتصرف فيها كما يشاء، ويعود السبب الأساسي للصراع الطبقي في المجتمع العبودي إلى نشوء الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج الرئيسة وأهمها الأرض والعبد، وكذلك إلى ظهور الفائض الاقتصادي وتملكه من قبل بعض الأفراد كمالكي العبيد.

إن ظهور كمية من المنتجات الفائضة عن حاجة الأفراد استدعت من بعضهم الرغبة في امتلاكها أو حيازتها، وكان تحقق ذلك في أواخر المجتمع المشاعي «بداية تشكل المجتمع العبودي، وباعتبار تلك الكمية من الغذاء ضرورية وحيوية للأفراد، فقد أدى امتلاكها بشكل خاص وفردي إلى تحكم المالك وسيطرته على بقية أفراد المجتمع، ومن ثمالامتلاك الخاص لمنتِج تلك المنتجات وبالتالي إلى ظهور طبقة العبيد».

من الناحية التاريخية يُعد المجتمع العبودي الطبقي أو مجتمع الرق أكثر تطوراً من المجتمع المشاعي اللاطبقي بالرغم من نشوء طبقة العبيد أو طبقة الرقيق عديمة الحقوق شخصياً واجتماعياً، ويرجع السبب الجوهري لذلك التطور إلى ظهور الاستقرار البشري في أراضٍ معينة، والتخلص نهائياً من مرحلة العيش على الصيد والرعي والترحال فضلاً عن ظهور الملكية الخاصة وما يترتب عليها من مصالح خاصة ومنافع ذاتية ودوافع فردية.

إن مصدر طبقة العبيد في المجتمع العبودي يتمثل بأسرى الحروب والأفراد الذين عجزوا عن تسديد ديونهم إلى دائنيهم فضلاً عن بداية ظهور التجارة بالأفراد، وقد شكل استثمار العبيد واستغلالهم النمط السائد في عملية الإنتاج ما أسهم في انقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين طبقة مالكي العبيد وطبقة العبيد، وقد أفضى ذلك الانقسام إلى ظهور التناحر الاجتماعي أو النزاع، وبالتالي الصراع الطبقي.

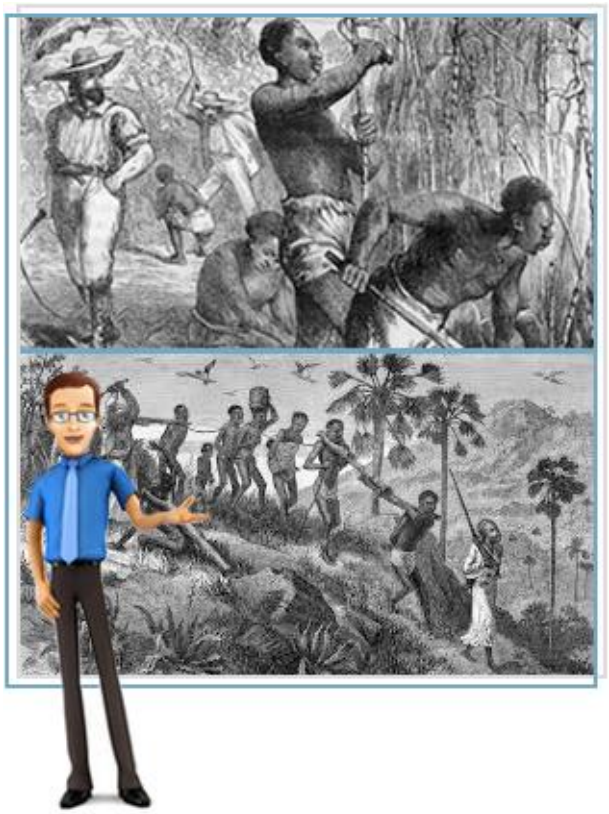

## أ. خصائص أسلوب الإنتاج العبودي:

وتتمثل أهم خصائص أسلوب الإنتاج العبودي بالآتي:

1. ظهور الملكية الخاصة على الأرض.
2. انقسام المجتمع لأول مرة في التاريخ إلى طبقات مستغِلة ومستغَلة.
3. ظهور الصراع الطبقي أو الاجتماعي.
4. قوة العمل الأساسية هي طبقة العبيد أو طبقة الرق أو الأقنان.
5. ظهور بوادر الاقتصاد البضاعي من أجل السوق.
6. الأرض الزراعية هي وسيلة الإنتاج الأساسية.
7. ظهور رأس المال الربوي.
8. الإنتاج من أجل الاستهلاك.

## ب. قوى الإنتاج العبودية:

يتميز أسلوب الإنتاج العبودي مقارنة بأسلوب الإنتاج المشاعي بالتطور النسبي لقوى الإنتاج، فقد ظهر العبد الذي يشتغل في الأرض والمنزل بدلاً من الصياد وجامع الثمار في المجتمع المشاعي، كما تطورت أدوات أو وسائل العمل المستخدمة في الإنتاج، وقد أدى ذلك كله إلى زيادة كميات الإنتاج وبالتالي بداية ظهور الإنتاج الفائض أو الزائد وإن كان حجمه مازال صغيراً. وتتمثل قوى الإنتاج العبودية بما يلي:

1. طبقة العبيد المسترقّة قانونياً وسياسياً واجتماعياً والمحرومة من تملّك وسائل الإنتاج والمكرهة على العمل بالقهر والعنف أو ما يُعرف بالقهر الاقتصادي القائم على الإكراه الجسدي والنفسي على العمل.
2. طبقة مالكي العبيد والمالكة لوسائل الإنتاج الأساسية المتمثلةبالأرض.
3. الأرض الزراعية كبديل عن وسائل وأدوات الصيد والقنص وجمع الثمار.
4. الاعتماد على القوة العضلية للإنسان والحيوان.
5. ظهور الإنتاج البضاعي البسيط أو الصغير حيث العامل هو المالك.

لم يهتم العبيد بنتائج عملهم، فلم يحسّنونها أو يطوروها، وكان عملهم يقوم على شكلبسيط من التعاون أو العمل الجماعي،حيث أدى ذلك كله إلى عرقلة تحسين أدوات العمل والإنتاج، كما أسهم الانفصال بين العمل العضلي للعبيد والعمل الذهني لملاك العبيد فضلاً عن الأحرار والسادة الذين تخصصوا في السياسة والإدارة والحكومة وممارسة الأعمال الفكرية والفلسفية والأدبية إلى تسعير حدة التمايز الاجتماعي ومن ثم الصراع الطبقي.

## ج. علاقات الإنتاج العبودية:

يُعد الاقتصاد العبودي عموماً اقتصاداً طبيعياً أي يقوم على الاستهلاك المباشر للمنتجات وليس على التبادل، وإن ظهرت بدايات الاقتصاد البضاعي القائم على الإنتاج من أجل التبادل وبخاصة بالنسبة إلى الإنتاج الزائد والفائض عن الحاجة،وقد تميّزت علاقات الإنتاج العبودية بالآتي:

1. ظهور الزراعة وانفصالها عن تربية الماشية والصيد.
2. ظهور الحرف والمهن وانفصالها عن الزراعة.
3. ظهور أول تقسيم للعمل الاجتماعي بين مالكي العبيد والعبيد.
4. انفصال المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: سادة وعبيد.
5. الاستيلاء على كامل إنتاج العبيد من قبل مالكيهم.
6. حرمان العبيد من الحقوق الفردية والسياسية وحقوق الملكية.
7. ظهور رأس المال الربوي.
8. الإنتاج للاستهلاك وضرورته للتبادل.

لقد عرف المجتمع العبودي قبل زواله الإنتاج البضاعي، أي الإنتاج من أجل التبادل وخصوصاً الإنتاج الفائض عن حجة طبقة السادة، كما ظهرت النقود ولعبت دوراً أساسياً كوسيلة للتبادل وأداة للاكتناز والثروة ومقياس للقيم، وقد أفضى ذلك كله إلى تطور التجارة وظهور رأس المال التجاري الذي كان قد سبقه رأس المال الربوي أي القائم على إقراض المال بالفائدة أو بالربا.

## ثالثاً: أسلوب الإنتاج الإقطاعي (القرن الرابع حتى القرن الخامس عشر)

لقد ظهر المجتمع الإقطاعي إما نتيجة انحلال المجتمع العبودي أو بنتيجة انحلال المجتمع المشاعي من دون المرور بمرحلة العبودية.

وقد انهار أسلوب الإنتاج العبوديبسبب التناقض الأساسي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

بمعنى آخر:لقد أفضت التناقضات الاجتماعية بين العبيد ومالكي العبيد وبين الريف والحضر، وبين الاستثمارات الكبيرة والاستثمارات الصغيرة، وبين طبقة السادة والأحرار وطبقة المحرومين من الملكية، وبين العمل العضلي والعمل الذهني. أفضت كلها إلى زوال أسلوب الإنتاج العبودي

وظهور أسلوب إنتاج جديد هو أسلوب الإنتاج الإقطاعي، وقد تم التمهيد لظهور المجتمع الإقطاعي باحتدام التناقضات الاجتماعية بين السادة والعبيد، وقيام ثورات العبيد بالتعاون والتضامن والتقارب مع المزارعين الأحرار والحرفيين المفلسين والأحرار المكبّلين بالديون، وقد نجم عن ذلك كله انهيار المجتمع العبودي وزوال أسسه وأركانه ودعائمه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إذ انهارت طبقة العبيد وطبقة مالكي العبيد إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى زوال الاضطهاد والاستغلال والظلم للطبقات الفقيرة.

فقد حلّت الطبقة الإقطاعيةأو طبقة المالكين العقاريين محلّ طبقة مالكي العبيد، كما ظهرت طبقة الفلاحين أو الأقنان محل طبقة العبيد، وإن بقيت الأرض وسيلة الإنتاج الأساسية.

لقد تحوّل القهر اللااقتصادي الذي كان سائداً في المرحلة العبوديةإلى قهر اقتصادي في المحصلة الإقطاعية. فاستبدل عملياً شكلاً للاستغلال بشكل آخر.

ويُنظر تاريخياً إلى أسلوب الإنتاج الإقطاعي على أنه أكثر تطوراً من سابقه أسلوب الإنتاج العبودي.

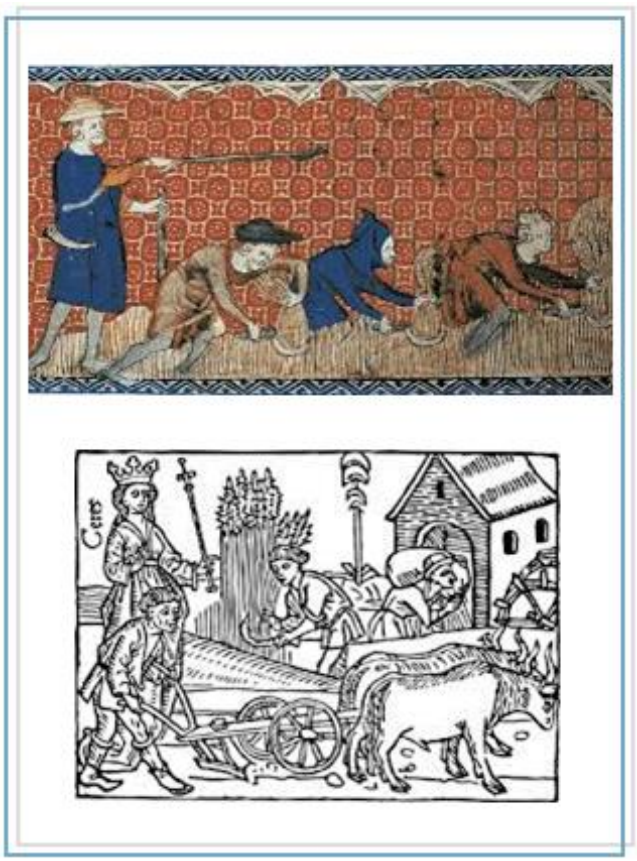

## أ. خصائص أسلوب الإنتاج الإقطاعي:

ويتميزأسلوب الإنتاج الإقطاعي بالخصائص التالية:

1. هيمنة الملكية العقارية الإقطاعية على الأرض.
2. انقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة المالكين العقاريين أو الإقطاعيين وطبقة الفلاحين الأقنان أو نصف الأحرار.
3. تفاقم الصراع الطبقي بين طبقة الأسياد وطبقة الفلاحين.
4. قوة العمل الأساسية هي طبقة الفلاحين.
5. ظهور الإنتاج الصناعي البسيط.
6. ظهور رأس المال التجاري.
7. ظهور الاقتصاد النقدي.

## ب.قوى الإنتاج الإقطاعية:

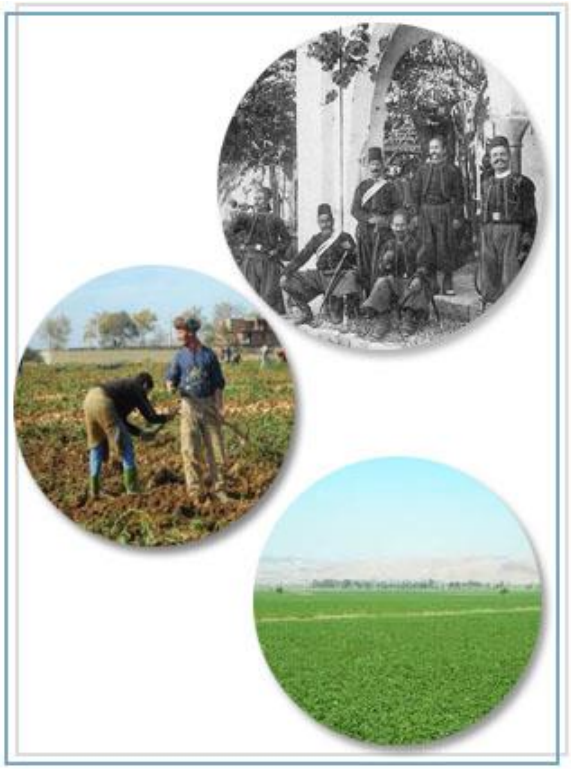

بعد أن بدأ الخراب يدبُّ في المجتمع العبودي وبخاصة في قواه المنتجة ظهرت فئات اجتماعية جديدة حلّت محل طبقة مالكي العبيد وطبقة الأسياد بشكل عام، وأخذت قوى الإنتاج الجيدة تتشكل تدريجياً وتقوي مواقعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتمثل قوى الإنتاج الإقطاعية الجديدة بما يلي:

1. ظهور طبقة الفلاحين الأجراء أو الأقنان نصف الحرة مقارنةبطبقة العبيد غير المالكة للأرض الزراعية.
2. نشوء طبقة الإقطاعيين أو المُلاك العقاريين.
3. ظهور الإقطاعية أو قطعة الأرض المستملكة من قبل الإقطاعي كوسيلة رئيسية للإنتاج الإقطاعي بما فيها وعليها من أفراد أو قرى أو مدن.
4. تطور المهن والحرف ممثلة بالإنتاج البضاعي البسيط.
5. الأرض تُعد وسيلة الإنتاج الأساسية وتعود ملكيتها للإقطاعي أو السيد.
6. ظهور الريع العقاري كمقابل لاستخدام الأرض من قبل غير المالكين لها: وهو أجرة استخدام الأرض أو ما يعرف بـ «دخل الأرض».
7. ظهور المدن كمراكز للتجارة والحرف والمهن والأسواق.
8. تعمّق تقسيم العمل الاجتماعي.

## ج. علاقات الإنتاج الإقطاعية:

نجم عن ظهور المجتمع الإقطاعي تحول كبير في نظام الملكية فقد نشأ نوعان من الملكية الاجتماعية. تمثّلَ النوع الأول بالملكية الإقطاعية الكبيرة للأرض بينما تمثّل النوع الثاني بالملكية الصغيرة للفلاحين والمنتجين الصغار، كما كانت هناك ملكية مشاعية أو جماعية لبعض الأراضي إلا أن الإنتاج المتحقّق في الملكية الإقطاعية الكبيرة كان هو الإنتاج المسيطر الذي يقوم عليه أسلوب الإنتاج الإقطاعي. وتتمثّل علاقات الإنتاج الإقطاعية بما يلي:

1. صيغة الملكية الإقطاعية الكبيرة على الأرض.
2. انقسم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: الطبقة الإقطاعية والطبقة الفلاحية أو طبقة الأقنان.
3. التبعية الشخصية للفلاح أو القن (نصف حرّ مقارنة بالعبد) إلى السيد الإقطاعي.
4. ظهور ريع الأرض كدخل لطبقة الإقطاعيين، وكان على شكلين إما ريع عيني كجزء من إنتاج الأرض يقدمه الفلاح للإقطاعي مجاناً، أو على شكل نقدي.
5. اعتماد الضرائب والسخرة كإيراد أساسي للدولة والطبقة الإقطاعية.
6. تحوّل الفلاحين الأحرار إلى أقنان نتيجة الإكراه والعنف وسوء المحاصيل والضرائب الباهظة أو بنتيجة التزام طوعي مقابل حماية الإقطاعي لهم.
7. الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي أو ما يُعرف بالاقتصاد الاستهلاكي الطبيعي.
8. تفاقم الاستغلال الإقطاعي للفلاحين من خلال نظام التبعية والحماية.
9. تطوّر التجارة الداخلية والخارجية.
10. نمو العلاقات السلعية النقدية وتزايد أهمية السوق.

لقد أسهم نظام العمل وظهور الاقتصادي السلعي النقدي فضلاً عن تفاقم الاستغلال لقوة العمل الفلاحية إلى زوال المجتمع الإقطاعي وظهور مجتمع جديد هو المجتمع الرأسمالي.

## رابعاً: أسلوب الإنتاج الرأسمالي (منذ القرن الخامس عشر)

### أ. نشأة النظام الرأسمالي:

نشأ النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي ونشأ تاريخياً عن طريقين أساسيين:

**الطريق الأول:** ويتمثل بتحوّل بعض الإقطاعيين إلى رأسماليين.

**الطريق الثاني:**يتمثل بتحول بعض التجار إلى رأسماليين.

ويُعد الطريق الأول تقليدياً بينما الثاني يعُد ثورياً في التحول إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

وكيفما كانت طبيعة التحول إلا أن تناقضات أسلوب الإنتاج الإقطاعي وفي مقدمتها التناقضات الأساسية بين قوى الإنتاج المتطورة نسبياً وبين علاقات الإنتاج المعيقة للتقدم الاجتماعي تُعد العوامل الأساسية في ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي وانهيار أسلوب الإنتاج الإقطاعي:

- الملكية الإقطاعية ونظام السخرة وانعزال الإقطاعيات وفرض الرسوم والضرائب على الدخولوسوء المحاصيل الزراعية فضلاً عن الإكراه والعنف الواقعيْن على طبقة الفلاحين.
- وظهور الاقتصاد السلعي النقدي.
- وتفوّق مزايا أسلوب الإنتاج الجديد على أسلوب الإنتاج الإقطاعي.

قد أسهم ذلك كلّه في انهيار أسلوب الإنتاج الإقطاعي واستبداله بأسلوب إنتاج جديد هو أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

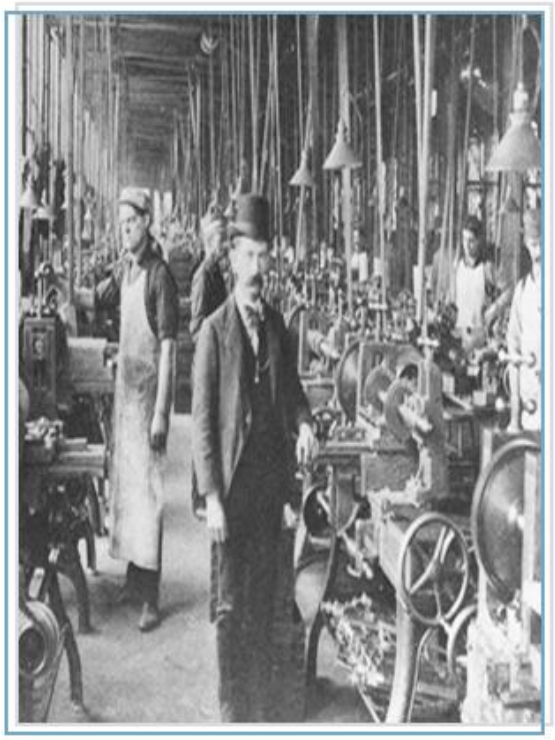

## ب. خصائص أسلوب الإنتاج الرأسمالي:

يتصف أسلوب الإنتاج الرأسمالي بالخصائص التالية:

1. وسيلة الإنتاج الأساسية هي الآلات الصناعية.
2. قوة العمل الأساسية هي طبقة العمال أو قوة العمل المأجورة أو ما تعرف بطبقة «البروليتاريا».
3. سيطرة الملكية الخاصة بالكامل على وسائل الإنتاج الأساسية وصيانتها قانونياً ودستورياً.
4. انقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين هما: طبقة رأس المال أو طبقة الرأسماليين وطبقة العمل المأجورين أو طبقة العمال.
5. الحرية الاقتصادية هي قاعدة للإنتاج الرأسمالي.
6. عدم التدخل الحكومي في الاقتصاد إلا في حالة الأزمة الاقتصادية الحادة.
7. الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في الإنتاج.
8. الاستخدام الواسع للعلم والتقانة في الإنتاج.
9. الإنتاج من أجل التبادل هو المهيمن والسائد.
10. قانون العرض والطلب هو أساس السوق الحرة.
11. الأسعار تخضع للسوق وليس إلى تدخل الدولة في الاقتصاد.
12. الأزمات الاقتصادية تُعد سمة عضوية في الرأسمالية.
13. الدافع أو الحافز الفردي (المنافسة الاقتصادية) هو أساس النشاط الاقتصادي.

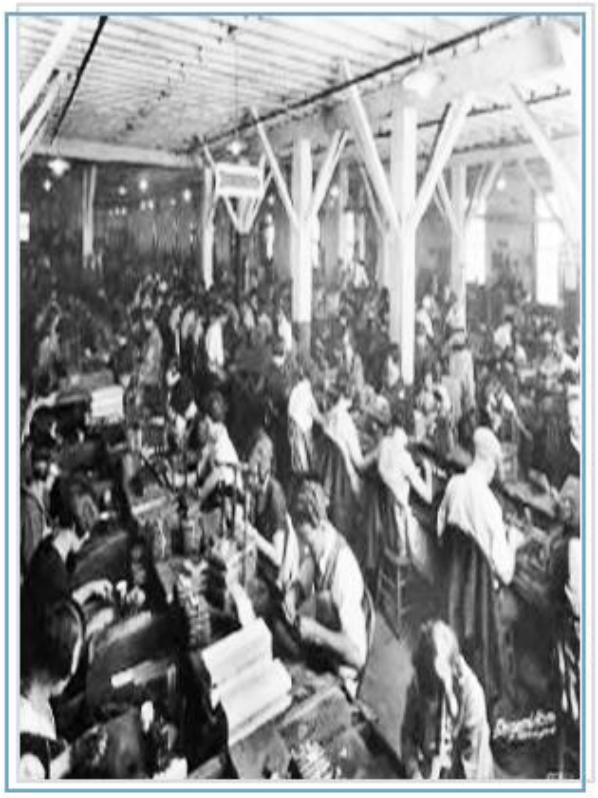

ويُعد النظام الرأسمالي أول نظام اقتصادي يقوم على الحرية الاقتصادية المطلقة في ممارسة النشاط الاقتصادي للأفراد فضلاً عن حماية الملكية الخاصة وصيانتها قانونياً ودستورياً باعتبارها سند النظام الاقتصادي وعماد الإنتاج الرأسمالي، وقد تفوق النظام الاقتصادي الرأسمالي من حيث الإنتاج والثروة والحرية على كلاالأنظمة الاقتصادية السابقة له، ويُعد النظام الأوحد الذي ينتِج من أجل التبادل وليس من أجل الاستهلاك المباشر أو الاكتفاء الذاتي، ولذلك يمكن تقسيم الأنظمة الاقتصادية التاريخية إلى قسمين أساسيين: أنظمة ما قبل رأسمالية وأنظمة رأسمالية،

وفي الأنظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية اتسم الاقتصاد بأنه اقتصاد طبيعي من أجل الاستهلاك أو الاكتفاء الذاتي بينما اتسم الاقتصاد الرأسمالي بأنه اقتصاد تبادلي من أجل الربح والتبادل والثروة.

كما يتميّز النظام الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي قائم على الحرية الاقتصادية في ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل أي فرد، وبالتالي ليس هناك من إكراه أو قسر اقتصادي أو غير اقتصادي كما كان الأمر في الأنظمة الاقتصادية الطبقية السابقة العبودية والإقطاعية.

وقد تفوّق النظام الرأسمالي على تلك الأنظمة السابقة على الصعيد الاقتصادي المحض بزيادة الإنتاجية بشكل هائل نتيجة اعتماد المكننة والأتمتة أو الاستخدام المتزايد للعلم في الاقتصاد، كما تطورت قوى الإنتاج الرأسمالي بشكل عظيم ومتزايد.

## ج. قوى الإنتاج الرأسمالية:

لعلأكثر ما يتميّز به أسلوب الإنتاج الرأسمالي أو النظام الاقتصادي الرأسمالي هو –بالضبط– التطور الهائل لقوى الإنتاج سواء قوة العمل البشرية أم وسائل الإنتاج المادية، وقد تحصنت الرأسمالية بالعلم والمعرفة فضلاً عن الحرية والملكية الخاصة والدافع الفردي والمصلحة الخاصة من أجل ترسيخ سيطرتها وتوسعها سواءٌ على الصعيد الوطني أو على الصعيد الخارجي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تفوّق الرأسمالية على الأنظمة الاقتصادية السابقة لها لا يعود إلى ميزات داخلية ووطنية فحسب بل لعل توسعها عن طريق الاستعمار المباشر وغير المباشر قد أسهم بشكل كبير في غناها وتفوقها وسيطرتها.

وتتسم قوى الإنتاج الرأسمالية بالسمات التالية:

1. قوة العمل الأساسية هي طبقة العمال المأجورين أو ما يعرف بـ «البروليتاريا».
2. الاعتماد الواسع أفقياً وعمودياً على العلم والتكنولوجيا، والثورة الصناعية.
3. تعمّق تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج محلياً وخارجياً.
4. الاعتماد الهائل على المكننة (استبدال بعض الحركات العضلية بالآلات) والأتمتة (استبدال بعض الوظائف العقلية بالذكاء الصناعي أو الروبوت).
5. الحرية في التعاقد من أجل العمل واختفاء القهر الاقتصادي وغير الاقتصادي.
6. زيادة الإنتاجية بشكل كبير جداً.
7. تطور كبير في وسائل وأدوات الإنتاج.
8. الاعتماد بشكل واسع على الاقتصاد غير المادي (قطاع الخدمات) إضافة إلى الاقتصاد المادي (الصناعة والزراعة).
9. نشوء النقابات والاتحادات العمالية لحماية حقوق العاملين والمنتجين من التعسف والبطالة والفقر.
10. نشوء الشركات المساهمة وتوسعها محلياً وخارجياً.
11. ظهور الاحتكارات الدولية (التروست والكارتل والسنديكات والكونسوسيوم).
12. سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد الدولي.
13. الاعتماد الواسع على شبكة الإنترنت في تعزيز الاقتصاد.

14. تحسين الجودة بشكل مستمر واعتماد معايير للمواصفات من أجل حماية الفرد والبيئة.
15. استقدام خبرة العقول والكفاءات من كل أصقاع العالم إلى الدول الرأسمالية وتوظيفها في الإنتاج الرأسمالي.
16. إنشاء نظام اقتصادي عالمي يحقق مصالح المجتمعات والدول الرأسمالية.

إن تطور قوى الإنتاج الرأسمالية يعود في جوهره إلى طيف الحريات الرأسمالية وإيجاد المؤسسات القائمة على احترام القانون وصون الحريات الفردية فضلاً عن الاعتماد غير المحدود على العلم والمعرفة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

## د. علاقات الإنتاج الرأسمالية:

تُعد الملكية الخاصة في المجتمع الرأسمالي أساس الاقتصادي وعماد تطوره إن كان يستحيل فصلها – عملياً– عن قرينتها الحرية الاقتصادية. ويُنظر إلى الملكية الخاصة على أنها أساس الحافز الفردي والدافع الشخصي للممارسة النشاط الاقتصادي فضلاً عن كونها الباعث على الربح وتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة مستوى الرفاهية، كما تُعدّ المصلحة الخاصة في الرأسمالية أساس النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، وتُعد المصلحة العامة هي المجموع الحسابي للمصالح الخاصة.إضافة إلى أن تقدم المجتمع الرأسمالي يرتبط اقتصادياً بالمصلحة الخاصة إذ هناك «يد خفية» تعمل على التوفيق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، ويرى الاقتصاديون الرأسماليون أنه ليس هناك من بديل عن المصالح الخاصة في تحقيق التقدم الاقتصادي، وقد جاء سقوط المنظومة الاشتراكية بزوال الاتحاد السوفييتي ليعزز قيمة المصلحة الخاصة ومكانتها في النشاط الاقتصادي إلا أن المسألة تُعد أعمق من ذلك بكثير فليست الملكية الخاصة فقط هي المفسّر للتقدم الاقتصادي في الدول الرأسمالية بل إن الحريات الأساسية ودولة المؤسسات والمواظبة وأسس العلم والمعرفة هي العامل الحاسم في تقدم المجتمعات الرأسمالية.

على أي حال تتسم علاقات الإنتاج الرأسمالية بالآتي:

1. سيطرة الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج الأساسية.
2. انقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة الرأسماليين المالكين وطبقة العمال المحرومة من الملكية.

3. المصلحة الخاصة تشكل الدافع الأساسي لممارسة النشاط الاقتصادي.
4. حرية انتشار النقابات والاتحادات سواءٌ للعمال أم للرأسماليين.
5. العقد الحر أساس الارتباط بين العامل والرأسمالية.
6. تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية للأفراد.
7. الملكية الخاصة مصانة قانونياً وتأميمها أو مصادرتها يتم وفقاً لتعويض عادل.
8. القانون يكفل حق العمل والإصابة وحماية العامل.
9. النشاط الاقتصادي يخضع للسوق الحرة وليس إلى تدخل الدول.
10. التشريعات الاقتصادية الحكومية تراعي مصالح الرأسماليين والعمال.
11. التوفيق بين مصالح رأس المال والعمل المأجور.
12. التخطيط الاقتصادي يتحقق على المستوى الجزئي أي على مستوى المنشأة الخاصة الفردية، وليس على المستوى الكلي أي على مستوى الاقتصاد الوطني.
13. الربح هو القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية.

### هـ. جوانب سلبية من الرأسمالية:

يؤخذ على الرأسمالية إيمانها المطلق بفاعلية الملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية، والسوق الحرة، والدافع الفردي والمصلحة الخاصة. وبشكلٍ آخر: لا تراعي الرأسمالية المصلحة العامة وإمكانية انحراف السوق وإخفاقها في تحقيق المصالح الاقتصادية للأفراد والمجتمع والدولة، فضلاً عن واقع نشوب الأزمات الاقتصادية الحادة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة في المجتمع، وبالتالي تفجير صراع طبقي مرير بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال والمحرومين من أفراد المجتمع.

كما ويؤخذ على الرأسمالية اعتمادها على الحروب من أجل تأمين مصالحها ومواردها وأسواقها الاقتصادية الوظيفية، وقد تحقق ذلك كله في التاريخ القصير لعمر الرأسمالية بل واشتعلت حربين عالميتين في القرن العشرين، وبناءً عليه فقد طُرح بديل اقتصادي اجتماعي للرأسمالية تمثّل في النظام الاشتراكي أو الشيوعي الذي حاول أن يقضي على الملكية الخاصة وآثارها السلبية ويقيم بدلاً منها الملكية الاشتراكية التي يرتجى منها القضاء على الاستغلال والظلم والصراع الطبقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتقدم.

## خامساً: أسلوب الإنتاج الاشتراكي

### أ. نشأة أسلوب الإنتاج الاشتراكي:

يختلف أسلوب الإنتاج الاشتراكي عن كل أساليب الإنتاج السابقة والمرافقة له بأنه لم ينشأ نتيجة تطور طبيعي بل نتيجة فعل منظم هو الثورة الاشتراكية أو الشيوعية، وإن كانت الاشتراكية رد فعل عنيفاً على مظالم الرأسمالية إلاأنها لم تنشأ نتيجة تطور سلمي كالعبودية أو الإقطاعية أو الرأسمالية.

والطابع التاريخي لظهور الاشتراكية وَسَمَها بالعنف والشمولية وانعدام الحريات والاستبداد السياسي، ولذلك يصعب القول إن تناقضات الرأسمالية وأمراضَها الاجتماعية والسياسية هي التي أفضت إلى ظهور الاشتراكية. على أي حال تُعد الاشتراكية نظاماً بديلاً عن النظام الرأسمالي ومعارضاً له في كلالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لقد ظهرت الاشتراكية ولاسيما في بداياتها كنظام سياسي وليد وجديد على أنها نظام للعدالة والمساواة الاجتماعية ونفي للاستغلال والظلم وإلغاء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ونصير للشعوب الفقيرة والمظلومة، فاكتسبت بذلك شعبية واسعة وسمعة حسنة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وقد حققّت الاشتراكية تقدّماً اقتصادياً مذهلاً في عقودها الأولى وبخاصة على صعيد التصنيع وتوفير السلع والنمو الاقتصادي وتخفيض الأسعار واستقرارها.

وقد توجست الرأسمالية قلقاً وخوفاً من التقدّم الاقتصادي السريع للاشتراكية، ولم يكن في الحسبان أبداً إمكانية انهيار الاشتراكية في هذا الوقت القصير جداً.

إن التقدم الاقتصادي الذي حققته الاشتراكية في بداياتها يعود في جوهره إلى الحماس الشعبي والجماهيري بوعود المساواة والعدالة والقضاء على الظلم والاستغلال وإعادة توزيع الدخل والثروة الوطنية بشكل عادل. وقد تطورت قوة الإنتاج الاشتراكية في فترة قصيرة نسبياً حيث شكلت نداً لقوى الإنتاج الرأسمالية.

## ب. خصائص أسلوب الإنتاج الاشتراكي:

يتسم أسلوب الإنتاج الاشتراكي بالخصائص التالية:

1. سيطرة الملكية العامة على وسائل الإنتاج الأساسية.
2. إلغاء الملكية الخاصة بشكل كامل في كل القطاعات الاقتصادية.
3. اعتماد التخطيط المركزي كبديل عن السوق الحرة في الاقتصاد الوطني.
4. قيادة الحزب الشيوعي أو حزب العمال والفلاحين للدولة والمجتمع.
5. قطاعات الإنتاج الأساسية هي الصناعة أولاً ثم الزراعة.
6. انتشار الجمعيات العامة الحكومية إلى جانب الجمعيات الفلاحية التعاونية.
7. ملكية الدولة لكلالموارد الاقتصادية على سطح الأرض وفي باطنها.

8. إلغاء السوق الحرة واستبدالها بسوق اشتراكية مخططة وخاضعة لإدارة الدولة الاشتراكية بالكامل.
9. استبدال الحرية الاقتصادية بالتحكم والسيطرة الحكومية.
10. سيطرة البيروقراطية الحكومية على كل القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية.
11. تأجيل المسألة الاجتماعية الممثلة بالحريات ودولة القانون والمواطنة والمؤسسات ريثما تترسخ أركان النظام الاشتراكي.

## ج. قوى الإنتاج الاشتراكية:

تُعد قوى الإنتاج مقارنة بعلاقات الإنتاج العامل الحاسم في التطور الاقتصادي؛ لأنها تتضمّن العنصر البشري الذي يعد الأداة والغاية في النشاط الاقتصادي، وقد شكلت الطبقة العاملة في المجتمع الاشتراكي الرافعة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاشتراكي.

وتتسم قوى الإنتاج الاشتراكية بالسمات التالية:

1. الطبقة العاملة هي قوة العمل الأساسية.
2. الحزب الشيوعي طليعة العمال والفلاحين هو القائد والدولة والمجتمع.
3. الصناعة هي وسيلة الإنتاج الأساسية.
4. الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة.
5. السيطرة الحكومية الكاملة على سوق العمل.
6. الملكية الاشتراكية على كامل الموارد الاقتصادية.
7. الاستخدام الواسع لتطبيقات العلوم في الاقتصاد.
8. التحكم والسيطرة الحكومية الكاملة على المواد الأولية.

لقد شكلت طبقة العمال وطبقة الفلاحين العمود الفقري لقوى الإنتاج الاشتراكية، ولذلك فقد أسهمت الطبقتان وبشكل حاسم في البناء الاشتراكي وترسيخه لفترة زمنية معينة.

### د. علاقات الإنتاج الاشتراكية:

قام النظام الاشتراكي بالتأميم الكامل لوسائل الإنتاج في كل القطاعات الاقتصادية وخصوصاً في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي مما نجم عنه ظهور علاقات ملكية جديدة هي علاقات إنتاجية واجتماعية اشتراكية، وقد ترتبت على الملكية الاشتراكية خصائص وسمات جديدة أيضاً، أهمها:

1. الطبيعة الاجتماعية للعمل القائم على التعاون والملكية العامة.
2. توزيع المنتجات والسلع والبضائع بشكل مركزي من قبل الدولة.
3. تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل وانعدام البطالة.
4. القضاء نهائياً على الفوارق الاجتماعية وزوال الصراع الطبقي.
5. الإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية الضرورية وغير الضرورية.
6. تجديد الإنتاج الكبير وزيادة الإنتاجية.
7. تحسين عملية الإنتاج وقواها المحركة وتطويرها.
8. اعتماد التخطيط الاشتراكي على قاعدة الملكية الاشتراكية.

لقد أخفقت الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي السابق وفي منظومته الاشتراكية لتزدهر في الصين الشعبية بعد أن اعتمدت إصلاحاً اقتصادياً جذرياً، وكيفما كانت حال الاشتراكية إلا أنها تبقى معبرة عن أفكار اجتماعية مثالية منافية للظلم والاستغلال والفقر والبؤس. وكما هو معروف وثابت تاريخياً فإن الأفكار والقيم الأخلاقية لا تسقط مع أولى التجارب التاريخية لتطبيقها بل تبقى شعلة مضيئة لكل ظلام الأفعال البشرية المخزية.

# الخلاصة

- أسلوب الإنتاج هو الوجه الآخر للنظام الاقتصادي.
- أسلوب الإنتاج هو الأساس المادي للمجتمع.
- يتألف أسلوب الإنتاج من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.
- البنية التحتية تشكل أساس البنية الفوقية.
- البنية التحتية تمثل الشروط المادية للإنتاج.
- البنية الفوقية تعبر عن الجوانب السياسية والقانونية والثقافية للمجتمع.
- يقوم أسلوب الإنتاج المشاعي على الملكية المشاعية أو الجماعية على أدوات ووسائل الإنتاج.
- المجتمع العبودي يُعد أول مجتمع طبقي في التاريخ البشري.
- النظام الإقطاعي يقوم على الملكية العقارية الكبيرة للأرض.
- القهر اللااقتصادي سمة أسلوب الإنتاج العبودي والإقطاعي.
- القهر الاقتصادي سمة أسلوب الإنتاج الرأسمالي.
- المجتمع الشيوعي مشتق من المجتمع المشاعي.
- الاشتراكية اهتمت بالاقتصاد أكثر من السياسة والاجتماع والثقافة.

# المراجع


1. عبد المولى، محمود، «تطور الفكر الاقتصادي»، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.
2. ديدار، محمد حامد، «الاقتصاد السياسي»، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
3. الحامض، خالد، «الاقتصاد السياسي»، منشورات جامعة حلب، 1989.
4. كانشافسكي، بوري، «عبودية، إقطاعية أم أسلوب إنتاج آسيوي»، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، 1980.
5. دليلة، عارف، «تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية»، جامعة دمشق، 1996.

# التمارين

**السؤال الأول:**

1. ما هي السمات الأساسية لأسلوب الإنتاج العبودي؟
2. اشرح التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.
3. قارن بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي.
4. ما أوجه الاختلاف بين النظام الرأسمالي والأنظمة ما قبل الرأسمالية؟

**السؤال الثاني:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. النظام الاقتصادي يُعد انعكاساً لأسلوب الإنتاج.
   A. صح
   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

2. قوى الإنتاج تشمل العمل ووسائل الإنتاج وموضوع العمل.
   A. صح
   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

3. علاقات الإنتاج لا علاقة لها بقوى الإنتاج.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

4. المجتمع العبودي يُعد أول مجتمع طبقي في التاريخ.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

5. جوهر النظام الرأسمالي يتمثل بالملكية العامة.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

6. الاشتراكية لم تظهر نتيجة تطور طبيعي وسلمي.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:**B خطأ

7. قوى الإنتاج تُعد أهم مكوّنات أسلوب الإنتاج.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:**A صح

# الوحدة السادسة

# المدارس الاقتصادية

## المدرسة الاقتصادية:

لم ينشأ علم الاقتصاد كما لم يظهر إلى الوجود دفعة واحدة، فقد سبقته حزم كبيرة واسعة ومتعددة من الأفكار الاقتصادية سواء المألوفة والشائعة أم العلمية والدقيقة، ويمكن تصنيف تلك المعارف وتبويبها وفقاً لأهم موضوعاتها إلى مجموعة من المدارس الاقتصادية حيث توضح كل مدرسة أهم الأفكار التي كانت سائدة في زمنها، ولعل أول تلك المدارس هي المدرسة الإغريقية أو اليونانية –كما أُتفق عليه من قبل المؤرخين الاقتصاديين– تليها المدرسة الرومانية ثم المدرسة التجارية أو المركانتيلية فالمدرسة الطبيعة أو الفيزيوقراطية فالمدرسة التقليدية

الرأسمالية أو الكلاسيكية فالمدرسة المالتوسية ثم المدرسة الهامشية أو الحدّية فالمدرسة التدخلية وأخيراً المدرسة الاشتراكية. وسنبدأ بشرح مضامين هذه المدارس الاقتصادية تباعاً، وقد جاءت الأفكار والدراسات الاقتصادية قبل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر الميلادي في إطار الدراسات الاجتماعية والفلسفية والأخلاقية حيث لم يكن قد تبلور بعدُ علم الاقتصاد كعلم مستقل.

## أولاً: المدرسة الإغريقية (القرن الخامس قبل الميلاد)

اشتَهر الإغريق بالفلسفة وعلم الفلك والرياضيات والأدب أكثر من شهرتهم بالفكر الاقتصادي إلا أن ذلك لم يقلل من شأنهم في الدراسات الاقتصادية حيث قدّموا أفكاراً خصبة وغنية في بعض الموضوعات الاقتصادية وقد جاءت أفكارهم الاقتصادية متناثرة ومتفرقة في بعض الكتب الفلسفية أو الأدبية، ولم يكن هناك كتب اقتصادية مستقلّة ومتخصصة، ويمكن اعتبار الفيلسوف أفلاطون والفيلسوف أرسطو من أهم الفلاسفة الذين نظروا في الوقائع والظواهر والمشكلات الاقتصادية، وقدّموا أفكاراً على درجة رفيعة من العمق والشمول، وتُنسب المدرسة الإغريقية إلى هذين الفيلسوفين، وتتمثل الأفكار الاقتصادية الأساسية لتلك المدرسة بالآتي:

1. تشكّل الزراعة أي الأرض ونسبياً التجارة والمهن والحرف وسيلة الإنتاج الأساسية.
2. يقوم العمل في الأرض على العبيد حيث عاب على الأفراد الأحرار أي مواطني مدينة أثينا اليونانية على أنفسهم ممارسة العمل العضلي في الزراعة.
3. يُعد العبيد قوة العمل الأساسية، وبالرغم من ذلك فقد نُظر إليهم آنذاك كأدوات عمل ناطقة تمييزاً لهم عن الحيوانات.

4. تحريم الملكية الخاصة على بعض أفراد المجتمع (الحكام والجنود) وإباحتها بالنسبة إلى المشتغلين بالزراعة عدا العبيد.
5. النقود تملك وظيفة أساسية كأداة للتبادل فقط وليس كوسيلة لتراكم الثروة والاكتناز.
6. إنكار الربا أو الفائدة لأنها غير عادلة.
7. العمل ليس مصدراً للقيمة باعتباره يصدر عن العبيد.
8. القيمة الاستعمالية تمثّل الاستخدام العادي والمألوف للشيء (المنزل على سبيل المثال) والقيمة التبادلية تمثّل الاستخدام غير العادي وغير الشائع للشيء (مبادلة المنزل بالحصان على سبيل المثال).

مما تقدم يمكن إبراز ملاحظة أساسية، وهي أن المدرسة الإغريقية عرضت بعض الأفكار العميقة التي ستعتمدها المدرسة الاشتراكية وخصوصاً ما يتعلّق منها بإلغاء الملكية الخاصة أو شيوعية الأشياء كالملكية المشاعية.

## ثانياً: المدرسة الرومانية (القرن الرابع قبل الميلاد)

لم يقدّم الرومان أدنى إسهام في المعرفة الاقتصادية. لقد كانوا محاربين أشداء حيث شغلتهم هموم الإمبراطورية عن الفكر الاقتصادي فتراجعوا كثيراً عما قدّمه الفلاسفة الإغريق، وإذا كان لا بد من احتساب إنجاز اقتصادي للمفكرين الرومان فهو بالضبط ما يتجلى في احترامهم للملكية الخاصة وصيانتها وتحديدها قانونياً، فقد أبدعوا في المجال القانوني نتيجة ضخامة إمبراطوريتهم وسعتها مما أُضطرَّهم إلى تنظيم ملكية الأراضي والأقاليم التي سيطروا عليها.

ومن خلال موضوع الملكية الخاصة وتنظيم كل ما يتعلق بها من الشؤون الاقتصادية يمكن عرض أهم أفكار المدرسة الرومانية والمتمثلة بالآتي:

1. الزراعة في الأرض هي وسيلة الإنتاج الأساسية وهي أشرف مهنة وأكثرها ربحاً.
2. قوة العمل الرئيسية هي العبيد المشتغلون في المزرعة أو الاقتطاعية أو «اللاتيفوندا» التي تعود ملكيتها لمالك العبيد أو السيد.
3. الملكية الخاصة للأرض مصانة قانونياً وتُعد وسيلة أساسية للتبادل في السوق.
4. إدارة المزرعة التي يشتغل فيها العبيد بشكل منظم ومنضبط تُعد وظيفة مالك العبيد الذي حاول استخدام مبدأ «الترغيب والترهيب» من أجل رفع إنتاجية العبيد وتحسين جودة عملهم وإنتاجهم.

إذن يمكن الاستنتاج أن المدرسة الرومانية ركّزت على الزراعة وما يتعلق بها من الرعي والصيد فضلاً عن إبداعها في المجال القانوني، ولاسيما ما يتعلق بتعريف الملكية الخاصة وتحديدها وحمايتها دستورياً، كما تلمست تلك المدرسة بعض القواعد والأسس شبه العلمية بخصوص إدارة الملكية الخاصة على الأرض من أجل زيادة الإنتاج والدخول والأرباح.

## ثالثاً: المدرسة التجارية:

تعبّر المدرسة التجارية أو المركانتيلية بشكل دقيق عن مصالح بعض فئات المجتمع كالتجار والأمراء، وعبر سياسات وإجراءات حكومية، وتُعد الثروة الوطنية بالنسبة إلى تلك المدرسة هي حصراً المعدن الثمين أي الفضة والذهب، ويجب على الدولة أو الحكومة مهمة القيام بزيادة احتياطي الذهب والفضة وليس الأفراد نظراً لخطورة الاحتياطي وأهميته بالنسبة إليها، وقد ظهرت تلك المدرسة في القرن السادس عشر واستمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر، وتتمثل الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية بثلاث صيغ أو أشكال هي:

**1. الصيغة المعدنية (إسبانيا القرن السادس عشر):**

تقوم هذه الصيغة على اعتبار المعدن الثمين أي الذهب والفضة هو الثروة التي يجب على الدولة أن تزيد احتياطيها منه من خلال منع خروجه من البلاد، والعمل في الوقت نفسه على إدخال أكبر كمية منه إليها، وقد اعتمدت الصيغة المعدنية على مجموعة من التدابير والوسائل من أجل زيادة الاحتياطي من الذهب والفضة أهمها:

1- تقوية أسطول الدولة البحري من أجل نقل المعدن الثمين من الخارج إلى الداخل سواء عن طريق الغزو أم النهب أم التجارة.

2- إقامة مراقبة جمركية صارمة لمنع تسرب المعدن الثمين إلى خارج الدولة.

**2. الصيغة الصناعية (فرنسا القرن السابع عشر):**

وتمثلت في اعتبار الوسيلة الأفضل لزيادة الاحتياطي أو الثروة من المعدن الثمين هي إقامة صناعة وطنية قوية ولاسيما صناعة مواد الزينة والترف، وتصديرها إلى الخارج والحصول مقابلها على المعدن الثمين، وقد اعتمدت الصيغة الصناعية على حزمة من الإجراءات العملية أهمها:

1- الحماية الجمركية أو الاقتصادية للسلع الصناعية الوطنية.

2- إعفاء المواد الأولية المستوردة من الرسوم الجمركية بشرط تصنيعها وإعادة تصديرها إلى الخارج.

3- إعفاء السلع والبضائع الصناعية المصدّرة من الرسوم الجمركية بشرط تحسين جودتها من أجل المنافسة وكسب أسواق جديدة.

**3. الصيغة التجارية (بريطانيا القرن الثامن عشر):**

وتمثل الصيغة الأخيرة التي انتهت إليها المدرسة التجارية وما دامت الثروة هي المعدن الثمين، والهدف هو زيادة الاحتياطي منه فيمكن تحقيق ذلك كله عن طريق التجارة والملاحة البحرية، وقد اعتمدت الصيغة التجارية بعض التدابير العملية وأهمها:

1- ضرورة الحصول على ميزان تجاري راجح حيث تزيد الصادرات عن المستوردات برصيد ذهبي دائن أو موجب.

2- تقوية الأسطول البحري الوطني وحصر التجارة الخارجية فيه.

3- المطالبة بالحرية الاقتصادية على صعيد التجارة الخارجية.

يمكن ملاحظة أن المدرسة التجارية ركّزت على الميزان النقدي في الصيغة المعدنية، وعلى الميزان التجاري في الصيغتين الصناعية والتجارية. ولذلك فقد اعتُبرت مهمة الاقتصاد تتمثّل فيما يلي: كيف يمكن تحقيق أكبر زيادة ممكنة في عدد مصدّري البضائع، وفي الوقت نفسه تخفيض عدد المشترين في الدولة إلى أدنى حّد ممكن؟

## رابعاً: المدرسة الطبيعية (القرن الثامن عشر)

تُعدُّ المدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية ثورة فكرية ضد المدرسة التجارية أو المركانتيلية لأن هذه الأخيرة أهملت الزراعة التي كانت تساهم بنحو ثلاثة أرباع الدخل القومي الفرنسي.

وتتمثل الأفكار الاقتصادية للمدرسة الطبيعية بما يلي:

1. يوجد قانون طبيعي وموضوعي في الحياة الاقتصادية على غرار القانون الطبيعي والموضوعي في الطبيعة.
2. تُعد القوانين الاقتصادية مثل القوانين الطبيعية تماماً قوانين منطقية وعقلانية وعفوية وحرة.

3. تُكتشف القوانين الاقتصادية بأدوات معرفية مثل الاستدلال والاستنباط والاستقراء.
4. يُعد حق الملكية الخاصة حقاً أساسياً من أجل إنتاج الثروة وسنداً للنظام الاقتصادي.
5. يجب ربط الحرية الاقتصادية بحق الملكية الخاصة لأن الحرية تعبر عن جوهر النظام الطبيعي، وبالتالي عن جوهر النظام الاقتصادي.
6. تُعد الزراعة القطاع الاقتصادي الوحيد المنتج للثروة لأنها تزيد الثروة سنوياً فضلاً عن كون استهلاك السلع الزراعية لا يمنع تحديدها، ولا يؤثر سلبياً على مصدر إنتاجها.
7. لا تنتج الصناعة والزراعة والنقل والتبادل أي ثروة؛ لأن هذه القطاعات الاقتصادية لا تنمّي الثروة وإنما تبددها أو تمنع تجديدها.
8. الثروة الاقتصادية أو ثروة المجتمع تمثل حصراً الإنتاج الزراعي أو ما يعرف بـ «الغلة الصافية» التي هي هبة من الطبيعة.

يُلاحظ أن المدرسة الطبيعية التي استمدت أفكارها من تطور العلوم الطبيعية والفلسفية قد ركّزت على القانون الاقتصادي الموضوعي والحرية الاقتصادية واحترام حق الملكية الخاصة. في المقابل فقد أخطأت المدرسة الطبيعية في إهمالها للصناعة والنقل والتجارة الوطنية واعتبارها غير منتجة للثروة الوطنية.

## خامساً: المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر):

تُعد المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية من أهم المدارس الاقتصادية، لأنّها درست جل الظواهر الاقتصادية وحلّلتها بأسلوب علمي دقيق فاكتشفت أهم القوانين الاقتصادية وأسباب المشكلات الاقتصادية والنتائج المنطقية والعملية المترتبة عليها، كما قدمت حلولاً لكثير من المسائل الاقتصادية التي استعصت على الفكر الاقتصادي السابق عليها، ولعل السبب الجوهري في تقدمها على المدارس الاقتصادية السابقة يتمثلُ في سيطرة الرأسمالية وهزيمتها للإقطاعية، إضافةً إلى نضج الظواهر والوقائع الاقتصادية بعد ترسخ أسلوب الإنتاج الرأسمالي في أوروبا بدءاً من القرن الثامن عشر.

ومن المعروف أن آدم سميث هو مؤسس علم الاقتصاد حيث بدأ علم الاقتصاد يتبلور كعلم مستقل بعد إصدار كتابه الشهير "ثروة الأمم" عام 1776، فيما يُعد ريكاردو من أهم روّاد ومفكري المدرسة التقليدية الرأسمالية وتمثّل أفكارهما الاقتصادية جوهرَ تلك المدرسة وأهمها:

1. العمل هو مصدر القيمة والثروة. ويتحدد العمل بزمن العمل أي بالساعات أو الأيام أو الأسابيع.. إلخ.
2. الثروة هي البضاعة أو الأموال المادية أو الخيرات المادية، وتعد الزراعة والصناعة النشاطات الأهم لكونها التي تسدّ الحاجات الإنسانية الضرورية وغير الضرورية.
3. التخصص في الإنتاج أو تقسيم العمل يُعد أهم وسيلة إلى جانب التكنولوجيا في زيادة الإنتاج والإنتاجية.
4. رأس المال قد يكون على شكل أموال نقدية سائلة أو على شكل أموال عينية كالآلات أو العقارات أو الأراضي، أما الصناعات فهي شرط تحقيق الربح وتراكمه على شكل استثمارات.
5. القيمة الاستعمالية أي منفعة السلعة تنتج عن الطبيعة والعمل البشري بينما القيمة التبادلية تنتج عن العمل البشري فقط.
6. تُعد الحرية الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتبادل جوهر النظام الرأسمالي، ولا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا عند الحاجة والضرورة.
7. تتحدد الأسعار عن طريق قانون العرض والطلب.
8. السوق بطبيعتها هي سوق حرة تجب حمايتها ومنع التدخل الحكومي فيها إلا عند انحرافها عن غايتها ووظيفتها.
9. تقوم التجارة الخارجية على تقسيم العمل الدولي أياً كان أساس الكلفة المطلقة أي الإنتاج بأدنى كلفة أو على أساس الكلفة النسبية المكتسبة أي الكلفة المقارنة والإنتاج وفقاً للكلفة الأدنى ومبادلته بجزء من إنتاج الدول الأخرى للحصول على كمية أكبر.
10. يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة، والدافع الفردي، ولذلك تجب حماية الملكية الخاصة وصيانتها قانونياً وعدم إلغائها عند الضرورة إلا بتفويض عادل.
11. تُعد المنافسة الاقتصادية جوهر السوق الحرة بل والنشاط الاقتصادي برمته، ويتمثل أساس تلك المنافسة بالحرية الاقتصادية المصانة قانونياً وتشريعياً.

12. غياب التخطيط المركزي على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد الكلي لأن النشاط الاقتصادي الفردي يمثّل جوهر الاقتصاد الرأسمالي.
13. هدف الإنتاج الرأسمالي كله يتمثل في تحقيق الربح أو المصلحة الخاصة وليس سد الحاجات الإنسانية أو تحقيق المصلحة العامة.
14. الدافع أو الباعث الفردي يشكل جوهر النظام الاقتصادي الرأسمالي.
15. الأسعار تتحدد بناءً على العرض والطلب أو الوفرة والندرة.
16. تملك النقود وظائف أساسية متعددة، فهي وسيلة تبادل ومقياس للقيمة وأداة اكتناز ووسيلة دفع.

يلاحَظ –مما تقدم– أن المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية وضعت الأسس الفكرية للنظام الرأسمالي حتى الوقت الحاضر، ولم يجر الخروج عن تلك الأسس والنظرية إلا مع الكساد الكبير أو العظيم الذي استوجب ظهور المدرسة الكنزية التي طالبت بتدخّل الدولة في الاقتصاد من أجل معالجة مشكلة البطالة والكساد معاً.

## سادساً: المدرسة المالتوسية (القرن الثامن عشر)

تمثّل المدرسة المالتوسية الفكر التشاؤمي في علم الاقتصاد، وقد أعلنت أن البشرية تعيش تحت رحمة نقص السلع والبضائع أو الأرزاق مقارنة بالتزايد السكاني اللامحدود، وبالتالي فإن التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية لن يتحقّق إلا بتخفيض عدد السكان إما بالأمراض الوبائية أو بالمجاعات والبؤس والفقر والحروب، وتزايد السكان يجب أن يكون محكوماً بحجم الموارد الاقتصادية المحدودة في كل لحظة أو فترة زمنية.

وتقوم المدرسة المالتوسية على المبادئ التالية:

1. السكان يتزايدون وفقاً لمتوالية هندسية 1 2 4 8 12 ... 64.. إلخ ويتضاعف عددهم كل 25 سنة أي أن الانتقال من الرقم 1 إلى الرقم 2 أو من الرقم 4 إلى الرقم 8 يترتب عليه مضاعفة عدد السكان كل 25 سنة.
2. الموارد الاقتصادية أو السلع والبضائع أو الأرزاق تتزايد في أحسن الأحوال وفقاً لمتوالية حسابية 1 2 3 4 5 6 7.

النتيجة الحتمية لما تقدم تتمثل بزيادة هائلة بالسكان مقارنة بالأرزاق ما قد يؤدي إلى المجاعات أو الأمراض والحروب.

ولكي يحصل التوازن بين عدد السكان والأرزاق تقترح المدرسة المالتوسية:

1. العزوف عن الزواج حتى سن متأخرة بحيث يتمكن الشخص من إعالة نفسه وأسرته.
2. التزام العفة من قبل الرجال والنساء قبل الزواج.

وتدعو المدرسة المالتوسية إلى عدم تقديم المساعدة إلى الفقراء، وعدم زيادة الأجور، لأن ذلك قد يؤدي في حالة العكس إلى زيادة عدد السكان.

في المقابل تُعد المدرسة المالتوسية أول مدرسة اقتصادية تضع نظرية متكاملة في السكان، فقد أثبتت أن هناك علاقة عميقة وقوية بين عدد السكان وتطور كمية الإنتاج، وأغفلت عناصر الزمن والحركة والتطور العلمي والتكنولوجي في دراسة الفعاليات الاقتصادية عندما كانت هذه الفعاليات تُدرس وتُحلل على أسس سكونية وراكدة.

## سابعاً: المدرسة الحدية (الهامشية) (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر):

تقوم المدرسة الهامشية أو مدرسة المنفعة الحدّية على الظاهرة الاقتصادية البسيطة التالية: شدة الحاجة والرغبة في الشيء أو السلعة تخف وتتراجع تدريجياً عند استهلاك وحدات إضافية منها.

وبالتالي فإن الوحدة الأخيرة من الشيء أو السلعة على سلم الحاجات البشرية تحدد منفعة الشيء أو السلعة كلها، وإذا كانت الوحدة الأخيرة لا تملك نفعاً للشخص فإن قيمتها الاقتصادية تهبط إلى الصفر وربما إلى ما دون الصفر إذا كانت الكثرة من السلعة تؤدي إلى حدوث الضرر. بما أن المنفعة تمثل القيمة فإن المدرسة الحدية تعتبر

المنفعة الهامشية أو الأخيرة التي لا يحتاجها الشخص ممثلة لقيمة الشيء أو السلعة، وترى تلك المدرسة أن التبادل يتحقق بتخلي كل طرف عن الوحدة الهامشية التي لا يحتاج إليها للطرف الآخر الذي يحتاج إليها، كما أن استبدال سلعة بسلعة أخرى تحل محلها لا يمكن أن يغير من سعرها لأنها تسد الحاجة نفسها. فضلاً عما تقدّم ترى المدرسة الهامشية أن قيمة السلعة تتحدد بعوامل إنتاجها من أرض أو رأس مال أو عمل على أساس الوحدة الأخيرة من كل عنصر إنتاج وليس على أساس مشاركتها الكلية في الإنتاج.

## ثامناً: المدرسة التدخلية (الكنزية) (القرن العشرون)

تُعد المدرسة التدخلية أو الكنزية أول مدرسة رأسمالية بعد المدرسة التجارية تطالب بإعادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بناءً على أزمة الكساد الكبيرة التي حلت بالرأسمالية عام 1929.

وتُنسب تلك المدرسة إلى الاقتصادي الإنكليزي جون مينارد كينز الذي صاغ مبادئ هذه المدرسة، وأهمها:

1. الطلب الكلي على السلع والبضائع لا يتطابق بشكل ضمني مع العرض الكلي للسلع والبضائع، وبالتالي يغدو نقص الطلب الكلي نتيجة البطالة حقيقة واقعة وعملية.
2. الأزمة الاقتصادية ليست شيئاً عرضياً وهامشياً في النظام الرأسمالي بل هي نتيجة حتمية لعدم فعالية السوق الحرة وعدم الرقابة عليها من قبل الدولة.

3. تدخل الدولة في الاقتصاد يُعد واجباً قانونياً وشرعياً عندما تحدث الأزمة الاقتصادية، فالأزمة تُعد دليلاً حاسماً على إخفاق السوق الحرة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين المؤشرات الاقتصادية كالطلب والعرض في سوق العمل أو في سوق السلع.
4. الإصدار النقدي الجديد يشكل بديلاً ممتازاً عن نقص إيرادات الدولة، ويهدف الإصدار إلى إعادة تشغيل العاطلين عن العمل بعد أن عجزت السوق أو عجز القطاع الخاص عن إعادة تشغيلهم.
5. تمويل الإنفاق الحكومي بالقروض والدين العام أو ما يُعرف بسياسة التمويل بالعجز يُعد حاجة ضرورية جداً للتعويض عن نقص الإنفاق الخاص.
6. الإصدار النقدي أو زيادة الكتلة النقدية لن يؤدي إلى التضخم أو ارتفاع الأسعار، فالتضخم يُعد ظاهرة اقتصادية وليس ظاهرة نقدية. ويرجع التضخم إلى زيادة الكتلة النقدية في حالة الاستخدام الكامل أو التشغيل الكامل، أما إذا كان هناك استخدام ناقص أو بطالة فإن زيادة الإصدار النقدي ستؤدّي إلى زيادة التشغيل، وبالتالي رفع الطلب الكلي بما سيفضي إلى زوال البطالة والكساد معاً.

يمكن ملاحظة أن المدرسة التدخلية شكلت مخرج طوارئ للرأسمالية في حالة الكساد والبطالة ونقص التمويل الخاص، ولذا تُعد مدرسة إنقاذية للرأسمالية في حالة الأزمات، ولا تزال تدخلات الدولة الرأسمالية في الاقتصاد قائمة حتى الوقت الحاضر كلما استجدت أزمة اقتصادية حادة ومتفاقمة، وخير مثال على ذلك هو تدخل حكومات الدول الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت أواخر عام 2007 وبدايات عام 2008.

## تاسعاً: المدرسة الاشتراكية (القرن التاسع عشر)

لقد سبقت الأفكار الشيوعية أو الاشتراكية الأفكارَ الرأسمالية بزمن طويل جداً، وبالتالي لم تكن المدرسة الاشتراكية رداً طبيعياً ومباشراً على المدرسة التقليدية الرأسمالية. «تقوم المدرسة الاشتراكية على أساس علمي هو نظرية القيمة في العمل والتي بناءً عليها تم اكتشاف نظرية القيمة الزائدة، وتتمثل أهم أفكار المدرسة الاشتراكية بالآتي:

1. استبدال الملكية الخاصة الرأسمالية بالملكية العامة الاشتراكية.
2. اعتماد التخطيط المركزي على مستوى الدولة والمجتمع كبديل عن المنافسة والسوق الحرة والمصلحة الخاصة.
3. إيلاء الأهمية القصوى للإنتاج المادي، الصناعي والزراعي أو ما يعرف بالقطاع المادي.
4. القيمة الزائدة تتجلى واقعياً في الربح والريع والفائدة.
5. إلغاء الطبقات الاجتماعية وبالتالي القضاء على الصراع الطبقي.
6. مقاربة المساواة والعدالة الاجتماعية.
7. قيادة الدولة والمجتمع من قبل الحزب الممثل للعمال والفلاحين أو الطبقات الكادحة أي الحزب الشيوعي.

مما تقدم يمكن الاستنتاج أن المدرسة الاشتراكية تنكر حرية السوق والحرية الاقتصادية معاً، وتستبدلهما بإدارة مركزية مخططة لكل قطاعات الاقتصاد الوطني وفئات المجتمع.

# الخلاصة

- المدرسة الاقتصادية تعبير عن أفكار اقتصادية متجانسة.
- كل مدرسة اقتصادية تعبر عن نظام اقتصادي تاريخي معين.
- لكلّ مدرسة اقتصادية فكرة جوهرية تحدد طبيعتها.
- المدرسة الاقتصادية تقوم على جملة من الأفكار الأساسية.
- علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة وإنما بشكل تدريجي.
- المدارس الاقتصادية تعبير عن الأنظمة الاقتصادية التاريخية.
- المدارس الاقتصادية تعبير عن النشاط الاقتصادي في كل مجتمع.
- الأفكار الاقتصادية لكل مدرسة لم تكن معروضة في كتب متخصصة.
- المدرسة الاقتصادية تمثل الفكر الاقتصادي السائد تدريجياً.
- هناك تعارض واضح بين المدارس الاقتصادية.
- المدرسة الاشتراكية تبدو على النقيض من كل المدارس الاقتصادية.

# المراجع


1. دليلة، عارف، «تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية»، جامعة دمشق، 1996.
2. م فلورباية، مارك، «الرأسمالية أمالديموقراطية»، ترجمة عاطف المولى، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2007.
3. جّدنز، أنتوني، «الديموقراطيةالاجتماعية»، ترجمة أحمد زايد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010.
4. تشوسكي، نعوم، «الدول الفاشلة»، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
5. سلان، باسكال، «الليبرالية»، ترجمة تمالدو محمد، مكثفة بغير الحرية، الأردن، عمّان، 2010.
6. درغام، أحمد، «تاريخ الفكر الاقتصادي»، جامعة دمشق، 1982.
7. إبراهيم، غسان، الكفري، مصطفى، «المدخل إلى علم الاقتصاد»، جامعة دمشق، 2012.
8. عبد المولى، محمود، «تطور الفكر الاقتصادي»، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

# التمارين

**السؤال الأول:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. يمثل أرسطو الفكر الاقتصادي للمدرسة الرومانية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

2. يشكل العمال قوة العمل الأساسية في النظام الاقتصادي الإغريقي.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

3. قدم الرومان إسهاماً كبيراً في علم الاقتصاد.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

4. الثروة هي المعدن الثمين عند التجاريين أو المركنتيليين.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

5. شُكّلت المدرسة الطبيعية ثورة مقارنة بالمدرسة التجارية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

6. آدم سميث هو مؤسس علم الاقتصاد.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

7. الاشتراكية تقوم على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

**السؤال الثاني:**

1. اشرح مضمون المدرسة التجارية وعدد أشكالها.
2. كيف يمكن مكافحة البطالة من وجهة نظر المدرسة الكنزية؟
3. ما هي أهم أفكار المدرسة الاشتراكية؟

# الوحدة التعليمية السابعة

# الاقتصاد الجزئي

## مقدمة حول الاقتصاد الجزئي:

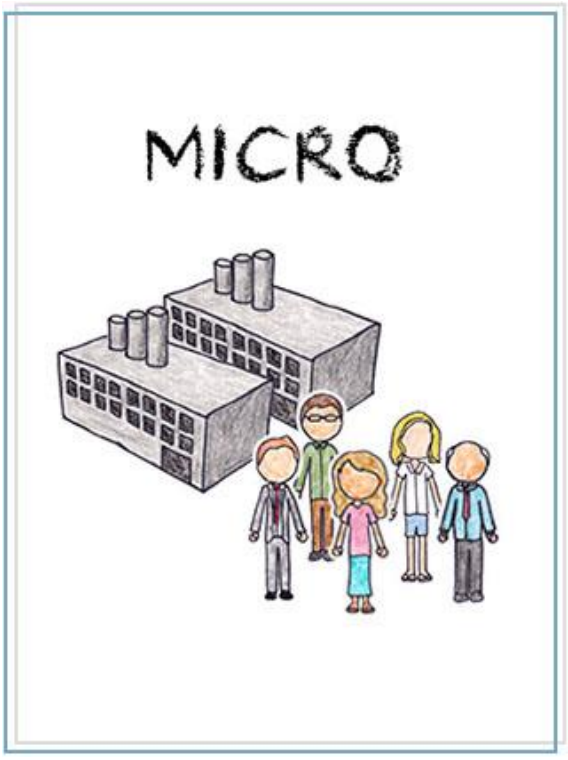


يشمل الاقتصاد الجزئي النشاط الاقتصادي لجميع المنشآت أو الوحدات الاقتصادية الفردية، ويتناول بالدراسة والتحليل كل المؤشرات الاقتصادية الجزئية مثل السعر والقيمة والمنفعة والربح والكلفة والطلب والعرض وتوازن المستهلك وتوازن المنتج ومنحنيات السواء.. إلخ، ويُعد الاقتصاد الوطني أو الكلي من منظور الاقتصاد الجزئي عبارة عن مجموع حسابي للمنشآت الاقتصادية الفردية أو العائلية التي تهدف إلى الربح والمنفعة الذاتية والمصلحة الخاصة، ويتمثل الاقتصاد الجزئي تحديداً بالنشاط الاقتصادي للقطاع العائلي وقطاع الأعمال، ويُعد من أهم مؤشرات الاقتصاد الجزئي الطلب والعرض والسعر والربح والمنفعة والكلفة وتوازن المستهلك وتوازن المنتج.

## أولاً: القيمة والسعر

يُعد قانون القيمة الأساس الاقتصادي لمراحل الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، ولا تظهر القيمة بحد ذاتها في السوق وإنما من خلال السعر الذي هو الشكل النقدي لها.

والسعر يمكن أن يكون أكبر من القيمة أو أصغر منها أو مساوياً لها، ويتعلق ذلك بحجم الطلب والعرض على السلعة أو الخدمة إذ إن عدم التوافق أو التوازن بين الطلب والعرض هو ما يجعل السعر يتأرجح حول القيمة هبوطاً أو صعوداً، وعندما يرتفع الطلب مع بقاء العرض على حاله يرتفع السعر عن القيمة بينما عندما يزيد العرض عن الطلب ينخفض السعر عن القيمة، وذلك بالضبط ما يمثل قانون العرض والطلب، ولا يتساوى السعر مع القيمة إلا عندما يتوازن العرض والطلب.

## ثانياً: الطلب

يعرّف الطلب أنه الكميات التي يرغب ويستطيع المستهلك شراءها من سلعة أو خدمة محددة عند سعر محدد وفترة زمنية محددة ومكان محدد أي يعبّر الطلب عن كمية السلع والخدمات التي يرغب المستهلكون في شرائها بأسعار محددة وفي مكان وزمان معينين، ويقوم الطلب على القوة الشرائية للمستهلك والتي تتحدد بمجموعة من العوامل الأساسية كالدخل والأسعار وقيمة النقود، والظروف الزمانية والشروط المكانية.

كما يمكن تعريف الطلب أنه كمية السلع والخدمات التي ترغب الوحدات الاقتصادية وتستطيع شرائها بسعر معيّن.

إن حجم الطلب يتوقف على ما يعرف بـ "مرونة الطلب السعرية"، والمرونة هي التغيرات النسبية في الكميات المطلوبة الناجمة عن تغيرات نسبية في السعر، ويمكن التعبير عن مرونة الطلب السعرية بالمعادلة التالية:

$$م = \frac{\Delta ك}{\Delta س}$$ حيث:

م: مرونة الطلب السعرية.

$\Delta$ ك: التغير النسبي في الكميات المطلوبة.

$\Delta$ س: التغير النسبي في السعر.

وتقسم السلع والخدمات بناءً على مرونة الطلب إلى سلع وخدمات ذات طلب مرن وسلع وخدمات ذات طلب غير مرن أو ضعيف المرونة، وطلب عديم المرونة وطلب متكافئ المرونة.

الطلب المرن:

يعني الطلب المرن تغير الكميات المطلوبة من السلعة بنسب أكبر من نسب تغير السعر صعوداً أو هبوطاً وبالاتجاه المعاكس باعتبار أن العلاقة بين الطلب على سلعة وسعرها هي علاقة عكسية، على سبيل المثال يتناقص الاستهلاك أو حجم الطلب على السلع والخدمات إذا ارتفعت أسعارها، وبخاصة السلع التي تعد غير ضرورية (مقارنة بالسلع الغذائية) كالغسالات والبرادات والتلفزيونات والسيارات والعطورات.

الطلب غير المرن أو ضعيف المرونة:

يعني تغير الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة تغير السعر صعوداً أو هبوطاً وبالاتجاه المعاكس، وهذا ينطبق على السلع والخدمات الضرورية عندما ترتفع أسعارها كالخبز والملح والكهرباء والزيت، وبشكل عام السلع الغذائية والأدوية.

تتوقف مرونة الطلب على طبيعة السلعة أو الخدمات فيما إذا كانت ضرورية أو غير ضرورية، وفيما إذا كان للسلعة بدائل أو لم يكن وعلى حصة السلعة من دخل المستهلك المخصص للإنفاق الاستهلاكي.

وتُعد العلاقة بين سعر السلعة والطلب عليها علاقة عكسية بالنسبة للسلع العادية، ويمكن توضيح العلاقة العكسية بين السعر والطلب من خلال المثال التالي:

**العلاقة بين السعر والطلب:**

| السعر | الكمية |
|---|---|
| 85 | 30 |
| 73 | 45 |
| 64 | 78 |
| 45 | 85 |
| 20 | 90 |

(الأرقام افتراضية)

توضّح الأرقام المذكورة طبيعة العلاقة العكسية بين سعر السلعة العادية والكمية المطلوبة منها، فكلما انخفض السعر ازدادت الكمية المطلوبة، وكلما ارتفع السعر انخفضت الكمية المطلوبة، ويمكن توضيح تلك العلاقة بيانياً من خلال منحنى الطلب، كما في الشكل التالي:

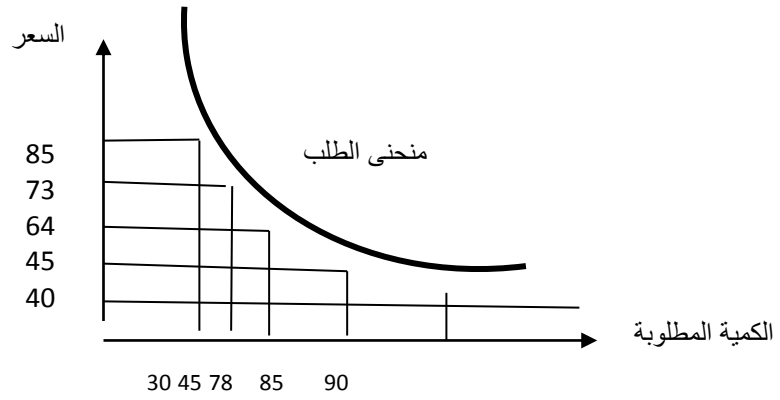


**منحنى الطلب المرن**

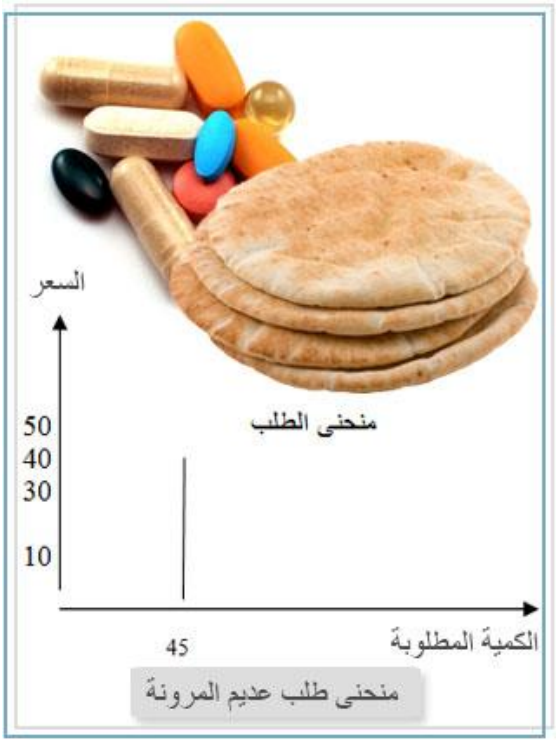


ويمكن إرجاع اختلاف درجة مرونة الطلب من سلعة إلى أخرى إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

1. ضرورة السلعة أو الخدمة أو عدم ضرورتها.
2. دخل المستهلك أو حجم القوة الشرائية للمستهلك.
3. توفّر بدائل للسلعة أو الخدمة أو عدم توفرها (معدل الإحلال).
4. تكامل السلع (وسائل النقل والمشتقات النفطية) حيث إن انخفاض سعر المشتقات قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على وسائل النقل.
5. تغير أذواق المستهلكين.

أما في حالة الطلب عديم المرونة، فإن منحنى الطلب يأخذ الشكل التالي:

**منحنى طلب عديم المرونة**

يكون الطلب عديم المرونة عندما يتغير سعر السلعة وتبقى الكميات المطلوبة دون تغير، وينطبق هذا على السلع الضرورية جداً كالأدوية.

## ثالثاً: العرض

يعرّف أنه رغبة وقدرة البائع أو المنتِج على عرض كمية محددة من السلع والخدمات في السوق بأسعار محددة خلال فترة معينة.

وتُعد العلاقة بين العرض والسعر علاقة طردية إذ كلما ارتفع السعر لجأ المنتجون أو البائعون إلى زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق بينما يحصل العكس كلما انخفض السعر إذ يقلّ حجم المعروض من السلع في السوق.

ويمكن توضيح طبيعة العلاقة الطردية من خلال المثال التالي:

العلاقة بين سعر السلعة وكمية العرض:

| السعر | الكمية |
|---|---|
| 7 | 40 |
| 11 | 50 |
| 15 | 60 |
| 19 | 80 |
| 23 | 120 |

(الأرقام الافتراضية)

ويمكن تمثيل العلاقة الطردية بين السعر والعرض من خلال الشكل البياني التالي:

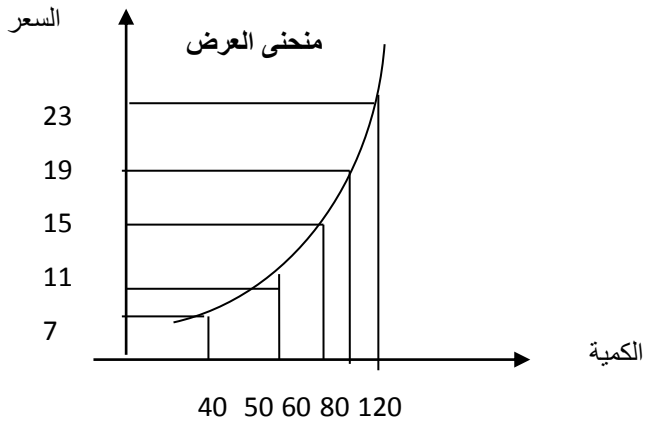


ويلاحَظ من الشكل أنه عند ارتفاع السعر من 7 إلى 11 فقد ازدادت الكمية من 40 إلى 50، وهكذا..

ويتحدد العرض بمجموعة من العوامل الأساسية أهمها:

1. المستوى الفني للإنتاج أو طبيعة التكنولوجيا المستخدمة.
2. أسعار عوامل الإنتاج.
3. توقعات المنتجين أو البائعين.

4. عدد البائعين أو المنتجين.
5. طبيعة السلعة.
6. الكلفة.
7. الفترة الزمنية لزيادة العرض أو الطاقة الإنتاجية.
8. السياسات الحكومية بخصوص الضرائب وإعانات الإنتاج.

تمثّل العلاقة السببية بين الطلب والعرض ما يُعرف بقانون العرض والطلب الذي يُعدّ القانون الأساسي في الاقتصاد الرأسمالي القائم على السوق الحرة.
وكما للطلب مرونة كذلك للعرض مرونة تسمّى مرونة العرض، وتقيس مرونة العرض التغيرات النسبية في الكمية المعروضة الناجمة عن تغير نسبي في أسعار السلع والخدمات، بمعنى آخر مدى استجابة المنتجين أو البائعين لارتفاع الأسعار أو انخفاضها.

ونعرّف مرونة العرض أنها نسبة التغير في الكمية المعروضة الناجمة عن تغير نسبي في السعر، ويعبّر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغيرات النسبية في الكمية المعروضة}}{\text{التغيرات النسبية السعر}}$$

وتُعد مرونة العرض عكس مرونة الطلب إذ عندما تؤدي زيادة الأسعار إلى إحجام المستهلك عن زيادة الطلب على السلعة فإنها بالنسبة إلى المنتِج أو البائع تشكّل حافزاً لديه لزيادة إنتاجه أو عرضه للسلع في السوق.

## رابعاً: السوق

تعني السوق تقابل العرض والطلب أو هي تعبير عن إرادات المنتجين والمستهلكين في عرض واستهلاك السلع والخدمات بأسعار تحددها هذه السوق نفسها، وتُعد السوق بطبيعتها الحرة تنافسية، وإنْ كانت تنحرف في بعض الأحيان إلى حالة احتكارية.

ولا تتوازن السوق إلا من خلال التفاعل بين قوى العرض وقوى الطلب حيث لا تستطيع أي قوى بمفردها أن تحقق هذا التوازن، وتوازن السوق يقوم على سعر للتوازن يلائم الكميات المعروضة والمطلوبة في الوقت نفسه.

وبالتالي يقوم توازن السوق على آلية السعر أو القدرة التنظيمية للسعر، ويمكن التعبير عن سعر التوازن بالنقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض، كما في الشكل التالي:

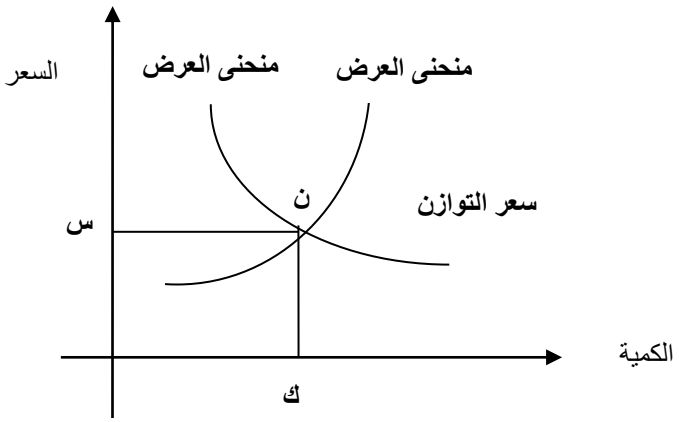

**توازن السوق**

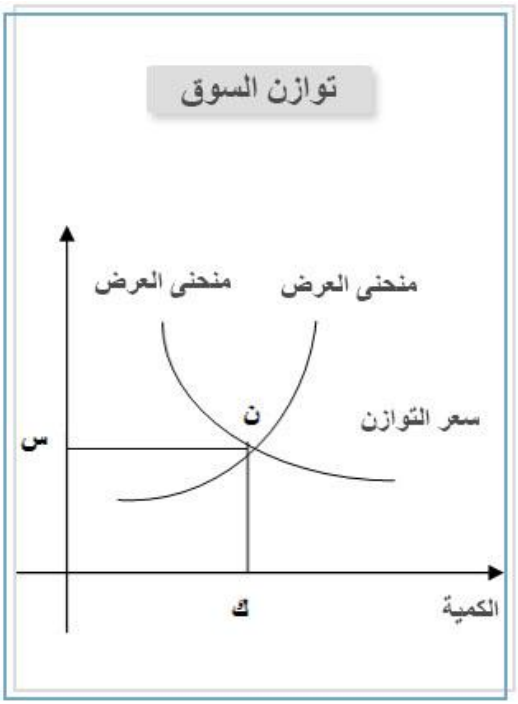


يلاحَظ من الشكل السابق أن سعر التوازن في النقطة (ن) يعبر عن الكميات المطلوبة من المستهلكين والتي يَقبل المنتجون ببيعها عند سعر معين هو نفسه سعر التوازن. إذن سعر التوازن هو السعر الذي تتساوى بناءً عليه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، ويؤدّي الانحراف عن سعر التوازن إلى تدخل قوى ضاغطة من المنتجين والمستهلكين من أجل العودة مرة أخرى إلى سعر التوازن أو إلى سعر توازن جديد حيث تتحقق مصالح الطرفين.

ويتمثّل الانحراف عن سعر التوازن إما بفائض الطلب أو بفائض العرض، وبالتالي يشكل الفائض بحد ذاته خللاً في السوق.

ويمكن التعبير عن توازن السوق أيضاً من خلال ما يُعرف بـ «سعر أو ثمن الطلب» و«سعر أو ثمن العرض»، ويمثل سعر الطلب الحد الأقصى للسعر الذي يقبل به المستهلك بينما سعر العرض يمثل الحد الأدنى للسعر الذي يَقبل به البائع أو المنتِج. يُستنتج من ذلك أن أي تغير في الطلب أو في العرض يؤثر بشكل مباشر على سعر التوازن أو على توازن السوق، كما أن التغير سواءٌ في الطلب أم العرض يحدث نتيجة تغير بعض أو كل العوامل المحددة للطلب أو العرض.

**1. زيادة الطلب مع ثبات العرض:**

ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

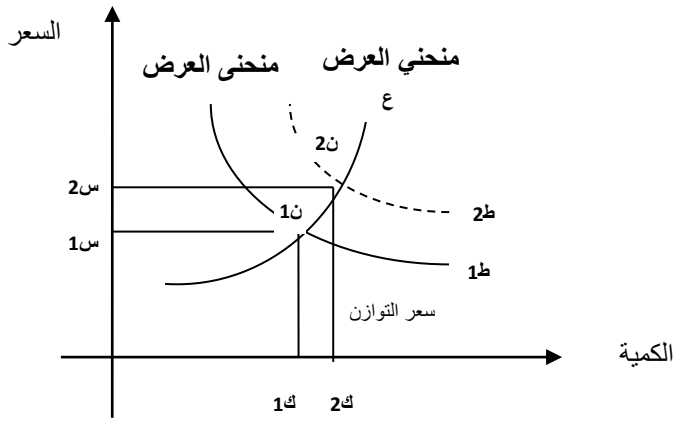

يلاحَظ من الشكل السابق أنّ منحنى الطلب (ط2) ينتقل إلى يمين منحنى الطلب (ط1) مع ثبات الكمية المعروضة بينما تنتقل نقطة التوازن من ن1 إلى ن2 ما يعني أنه مع زيادة الطلب وثبات العرض في الوقت نفسه، فسيرتفع سعر التوازن وكمية التوازن معاً.

**2. انخفاض الطلب مع ثبات العرض:**

ويتحقق الوضع السابق، ولكن بشكل معكوس حيث ينتقل منحنى الطلب وسعر التوازن إلى جهة اليسار، كما في الشكل التالي:

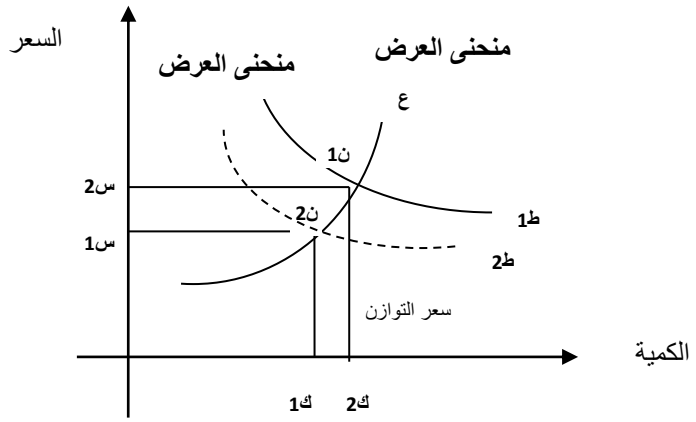


وتوضح نقطة التوازن الجديدة (ن2) أو سعر التوازن الجديد انخفاض في سعر التوازن وكمية التوازن معاً.

### 3. زيادة العرض مع ثبات الطلب:

ينتقل منحنى العرض (ع1) باتجاه اليمين حيث يأخذ الشكل (ع2) ويتحدد سعر توازن جديد هو (ن2) كما في الشكل التالي:

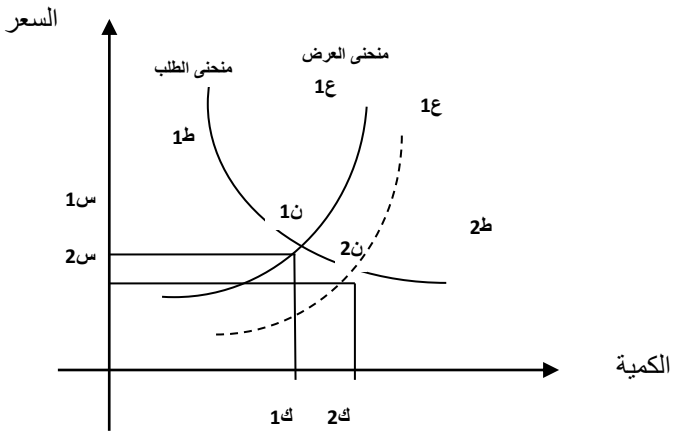


يلاحَظ من الشكل أعلاه أن زيادة العرض مع ثبات الطلب تؤدي إلى انخفاض سعر التوازن من النقطة (ن1) إلى النقطة (ن2) وزيادة كمية العرض من النقطة (ك1) إلى النقطة (ك2).

### 4. انخفاض العرض مع ثبات الطلب:

يحصل عكس الحالة السابقة كما يظهر من الشكل التالي:

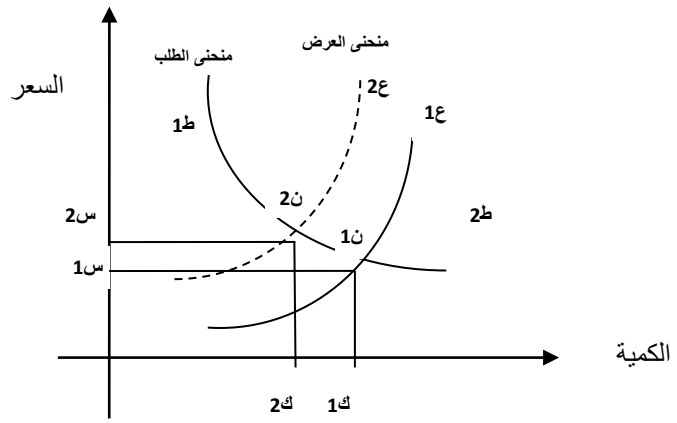

ويلاحَظ من الشكل أعلاه انتقال منحنى العرض (ع1) إلى اليسار ليصبح منحنى العرض الجديد (ع2)، ويترتب على ذلك انتقال نقطة التوازن القديمة (ن1) إلى نقطة التوازن الجديدة (ن2) حيث يزداد سعر التوازن من النقطة (س1) إلى النقطة (س2) وتنخفض كمية التوازن من النقطة (ك1) إلى النقطة (ك2). ومن الواضح أنه توجد حالات أخرى لتغير الطلب وتغير العرض إلا أنها يمكن اعتبارها مشتقة من الحالات السابقة.

## خامساً: التدخل الحكومي في السوق

لا تلجأ الحكومة أو الدولة إلى التدخل في السوق في حالة الأزمات الاقتصادية فقط بل في حالة التوازن ما بين الطلب والعرض أيضاً، وإذا كان السعر التوازني أو توازن السوق تعبير عن آلية اقتصادية عفوية إلا أنه ليس توازناً مناسباً لأصحاب الدخول المحدودة والفقراء، ولاسيما بالنسبة إلى السلع الغذائية والأدوية أو الأجور المنخفضة، ولذلك تتدخل الدولة في السوق لتعديل السعر التوازني ارتفاعاً أو انخفاضاً.

## تحديد حد أعلى للسعر:

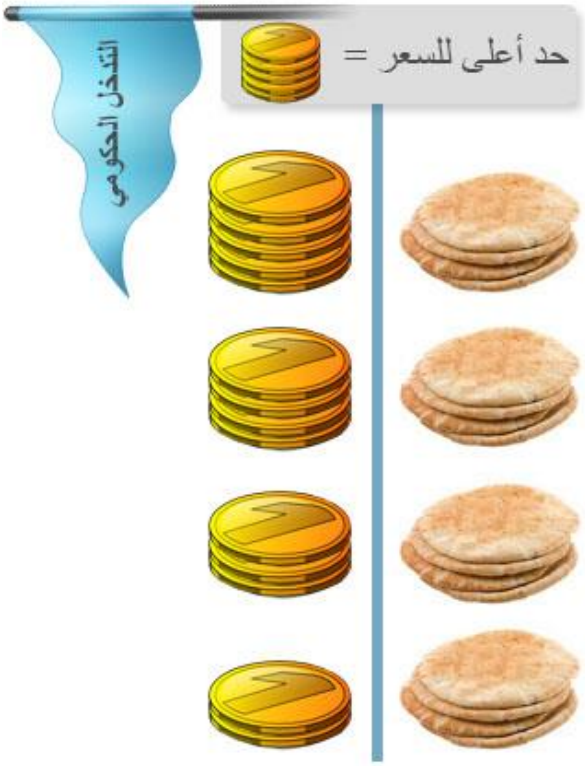


تتدخل الدولة في السوق عندما تتأكد من أن السعر التوازني السائد في السوق لا يلبي مصالح بعض فئات المستهلكين، وخصوصاً أصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة، أو بشكل عام أصحاب القوة الشرائية الضعيفة، ولا تلجأ الدولة للتدخل في السوق من أجل تعديل السعر التوازني لكل السلع والخدمات إنما لبعضها، وبخاصّة السلع الضرورية كالسلع الغذائية أو الأدوية، وذلك ما يُعرف بالتسعير الحكومي أو التسعير الإداري، ويتحدد السعر التدخلي من قبل الدولة

على أساس حد أقصى لسعر السلعة يجب ألا يتم تجاوزه، ويجب أن يكون الحد الأقصى للسعر التدخلي أقل من سعر التوازن إلا إذا انتفت ضرورة التدخل الحكومي.

ويُعرف الحد الأقصى بـ «السقف السعري»، ويمكن تمثيل السقف السعري أو الحد الأقصى للسعر بالشكل التالي:

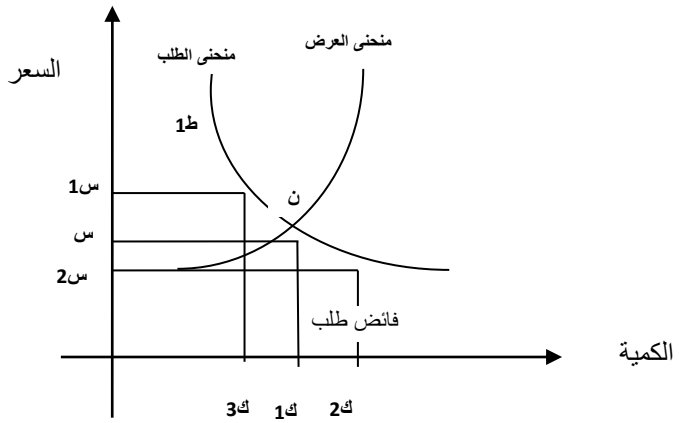

يتبين من الشكل أعلاه أن النقطة (ن) تمثل السعر المتوازن، والكمية (ك1) تمثل الكمية التوازنية، وأن السعر الذي فرضته الدولة هو (س2) حيث يظهر بوضوح أنه أدنى من السعر التوازني. يترتب على ذلك وجود فائض في الطلب الذي ازداد من النقطة (ك1) إلى النقطة (ك2) نتيجة لانخفاض السعر من (س1) إلى (س2) بينما انخفضت الكمية المعروضة من (ك1) إلى (ك3) نتيجة لانخفاض السعر، وذلك يوافق طبيعة العلاقة بين السعر والعرض وفقاً لقانون العرض والطلب (علاقة طردية بين الكمية المعروضة والسعر).

إن فائض الطلب (ك2، ك3) يُظهر أن الكمية المطلوبة (ك2) عند السعر التدخلي (س2) أي السعر المحدد من قبل الدولة أكبر من الكمية المعروضة (ك3): ما يوجِد مشكلة عدم كفاية الكمية المعروضة، ولذلك تلجأ الدولة إلى تقنين العرض المحدود عن طريق البطاقات التموينية، وقد يترتب على ذلك الوضع نشوء ظاهرة ما يُعرف بـ «السوق السوداء» التي تعني بيع السلعة بسعر أكبر من السعر الإداري الذي وضعته الدولة.

## تحديد حد أدنى للسعر:

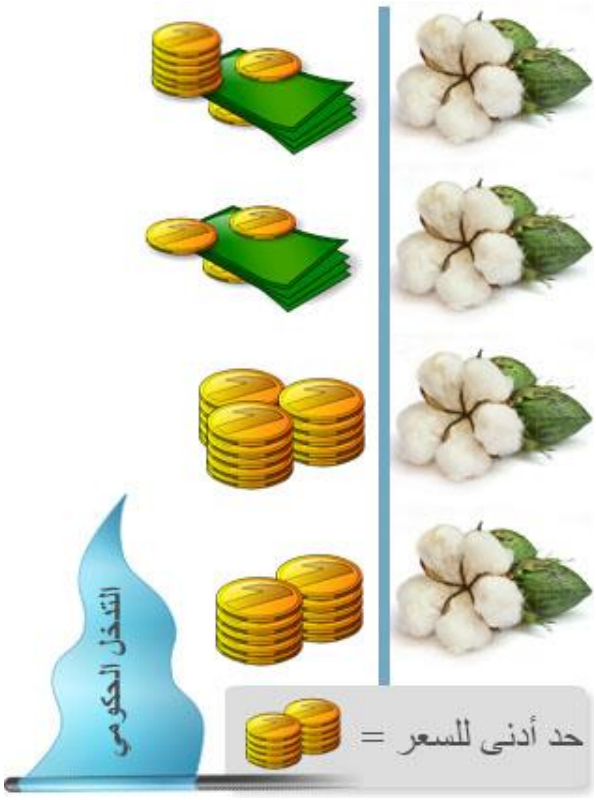


تلجأ الدولة إلى وضع حد أدنى لأسعار بعض السلع بغية حماية منتجيها وتشجيعهم على الاستمرار في إنتاجها، ولكي يحقق السعر الأدنى المرجو منه فيجب أن يكون أكبر من السعر التوازني، وتنطبق تلك الحالة على أسعار القطن المباع إلى الدولة.

وتهدف الدولة من تحديد سعر تدخلي أعلى من السعر التوازني إلى حماية مصالح مزارعي القطن وضمان حد أدنى لدخولهم وتعويضهم عن الكلفة وتشجيعهم على الاستمرار في الإنتاج، ويمكن تسمية السعر التدخلي بـ «الأساس السعري».

ويوضح الشكل البياني أثر التدخل الحكومي:

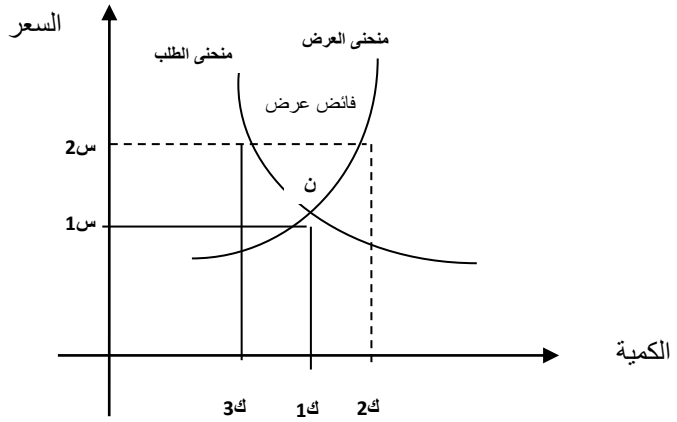


يتبين من الشكل البياني أعلاه أن تدخل الحكومة بفرض حد أدنى للسعر (س2) أكبر من السعر التوازني (س1) قد أدى إلى وجود فائض عرض أو فائض في العرض مقداره (ك2، ك3) حيث إن الكمية المعروضة (ك2) أكبر من الكمية المطلوبة (ك3).

وفي حالة صعوبة تصريف الفائض فقد تنخفض أسعار القطف، ولذلك تتدخل الدولة لشراء الكمية الفائضة من السوق.

وعلى أي حال فإن التدخل الحكومي في السوق يكون في أغلب الحالات لأسباب موضوعية، إما لحماية المستهلك أو لحماية المنتجين، كما يبرهِن ذلك التدخل على توازن العرض والطلب أو توازن السوق مبدئياً، وقد يُخفي ضرراً بقوى اجتماعية واقتصادية معينة، ويعني ذلك أن التوازن بين قوى الطلب وقوى العرض ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما قد يكون وسيلة لتحقيق مصالح أحد الأطراف فقط.

## سادساً: المنفعة

يهدف النشاط الاقتصادي إلى سد الحاجات الإنسانية، والحاجة هي رغبة في الحصول على سلعة أو خدمة في وقت معين، وشدة الحاجة إلى السلعة أو الخدمة تخف تدريجياً عند إشباع الحاجة منها.

وبالتالي فالوحدة الأخيرة من السلعة (إذا كانت قابلة للتجزئة) على سلّم الرغبات الإنسانية تحدد منفعة السلعة كلَّها، وإذا كانت الوحدة الأخيرة لا تملك نفعاً (بسبب غزارتها) فإن قيمتها الاقتصادية تهبط إلى الصفر، وربما إلى دون الصفر إذا كانت الكثرة أو الغزارة منها ستؤدي إلى الضرر. وبما أن المنفعة تمثّل القيمة –كما سبق القول– فإن المنفعة الأخيرة أو الحدية أو الهامشية تمثل قيمة الشيء، ولا يناقض ذلك وجود سلع ضارة صحياً لكنها نافعة اقتصادياً أي تشبع حاجة إنسانية، وتُعد المنفعة بالمنظور السابق مفهوماً اقتصادياً خالصاً يتوقف على كمية السلعة وشدة الحاجة إليها، كما تأخذ طابعاً ذاتياً أو شخصياً لأنّها تولّد رغبة ذاتية. وبالتالي فهي لا تُعد نزعة موضوعية ملازمة للسلعة أو ناجمة عن طبيعتها، ولذلك لا تُشترط منفعة سلعة بالنسبة إلى شخص معين أن تكون هي نفسها بالنسبة إلى شخص آخر، فما يرغب فيه شخص قد لا يكون هو نفسه ما يرغب فيه شخص آخر.

ويمكن قياس المنفعة كماً بما أنها متدرجة في إشباع الحاجة بالقياس الكمي للمنفعة والذي يعني القياس العددي أو التمثيل البياني لشدة إرواء الحاجة، وتُعد المنفعة متغيراً تابعاً لكمية السلعة. ويمكن تمثيل تابع المنفعة الحدية أو منفعة الوحدة الأخيرة أو الحدية بيانياً كما في الشكل التالي:

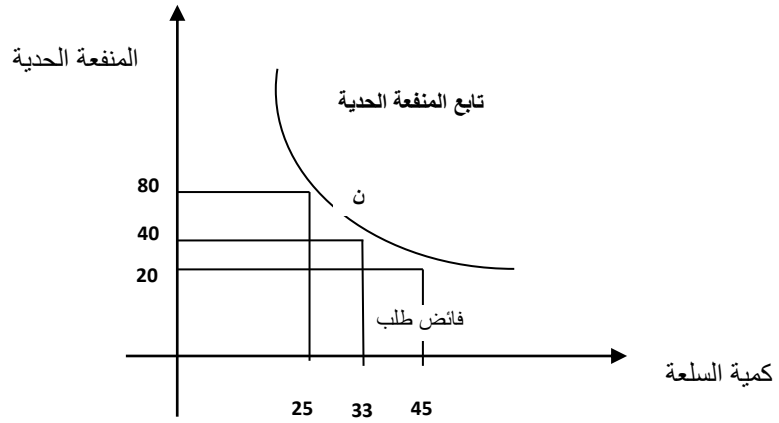


يظهر من الشكل أعلاه أن شدة الحاجة أو المنفعة من السلعة تخف تدريجياً مع تزايد الكمية المستهلكة من السلعة.

ويمكن قياس المنفعة الكلية أو إجمالي المنافع الكلية للسلع والخدمات اعتماداً على إجمالي المنافع الحدية، فالمنفعة الكلية تمثل تكاملَ تابعِ المنفعة الحدية بينما تمثل المنفعة الحدية مشتقَّ تابعِ المنفعة الكلية.

## سابعاً: منحنى السواء

يُعرّف منحنى السواء أنه تمثيل رياضي لرغبات المستهلك في إنفاق دخله على السلع والخدمات التي تسد أو تُشبع حاجاته، أو هو المحل الهندسي للنقاط التي تمثل مقدار الكميات من السلع التي تتيح للمستهلك الدرجة نفسها من المنفعة والدرجة نفسها من الإشباع، وتقوم فكرة منحنى السواء على إمكانية الاختيار بالإحلال أو بالإبدال بين السلع المستهلكة، وتُشكل مجموع منحنيات السواء ما يعرف بـ «خريطة السواء» التي تمثل مجموعة من منحنيات السواء التي تتيح للمستهلك مستويات مختلفة من المنفعة والإشباع، ويمكن تمثيل منحنى السواء لمستهلك يقوم بتوزيع دخله على سلعتين فقط على الشكل التالي:

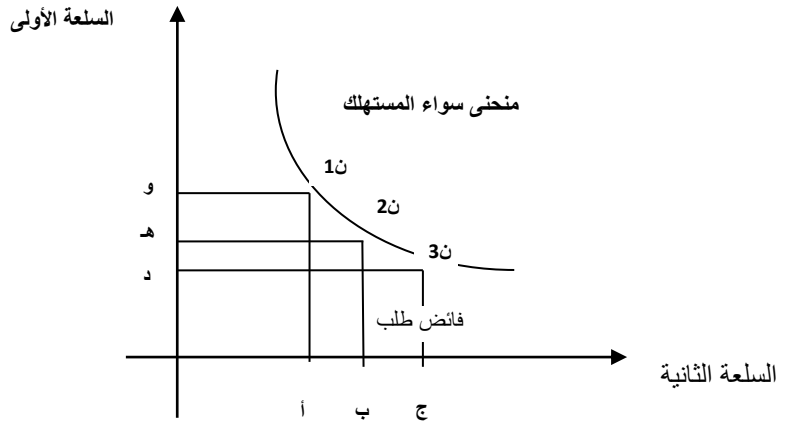


ويتبين من الشكل السابق أن النقاط (ن1، ن2، ن3) تمثل الكميات المستهلكة من السلعتين وبنسب مختلفة مع بقاء المنفعة الكلية للسلعتين ثابتة وغير متغيرة.

بمعنى آخر: إن مجموع الكميات المستهلكة من السلعتين تمثل عدداً لا متناهياً من الإشباع أو المنفعة الكلية، ويعني ذلك عملياً وجود عدد كبير من التراكيب أو التوليفات من السلعتين التي تحقق الدرجة نفسها من المنفعة الكلية، وبالتالي تُعد كل تراكيب تفضيل المستهلك سواءً بالنسبة إليه، أي متماثلة ومتشابهة من حيث تحقيق المنفعة الكلية.

ومن الطبيعي أن تتغير درجة تقعر منحنى السواء ليصبح أكثر أو أقل تقعَّراً أو مستقيماً أو موازياً لأحد محوري الإحداثيات، وتكمن الأسباب الحقيقية لتغير أشكال منحنيات السواء في أنواع السلع المرغوبة وغير المرغوبة فضلاً عن درجة الإحلال أو الإبدال بين سلعتين تحققان المنفعة الكلية نفسَها.

على أي حال يمثل دخل المستهلك أو ما يُعرف بـ «قيد الدخل أو الموازنة» ورغبات المستهلك وسعر السلع عوامل حاسمة في تحديد شكل منحنى السواء، وتمثل خريطة السواء سلّم تفضيلات المستهلك والممثَّل رياضياً بمختلف مستويات المنفعة الكلية.

## ثامناً: توازن المستهلك

إن منحنيات السواء أو خريطة السواء لا تملك بمفردها إمكانية تحديد الجوانب المختلفة لسلوك المستهلك، وذلك لأنها ليست في حقيقتها إلا تعبيراً عن سلّم تفضيلات المستهلك بالنسبة إلى كل المقادير المختلفة من الاستهلاك على سلعتين فقط، ويتغيّر الوضع جذرياً عندما يعمل المستهلك على توزيع دخله أو موارده المحدودة بين مختلف السلع والخدمات توزيعاً أمثل حيث يحقق له أكبر منفعة كلية أو أقصى حد ممكن لإشباع حاجاته، وتوازن المستهلك ليس سوى تعادل المنافع الحدية للسلع المستهلكة منسوبة إلى أسعارها.

ويمكن التمثيل بيانياً عن نقطة توازن المستهلك من خلال الشكل التالي:

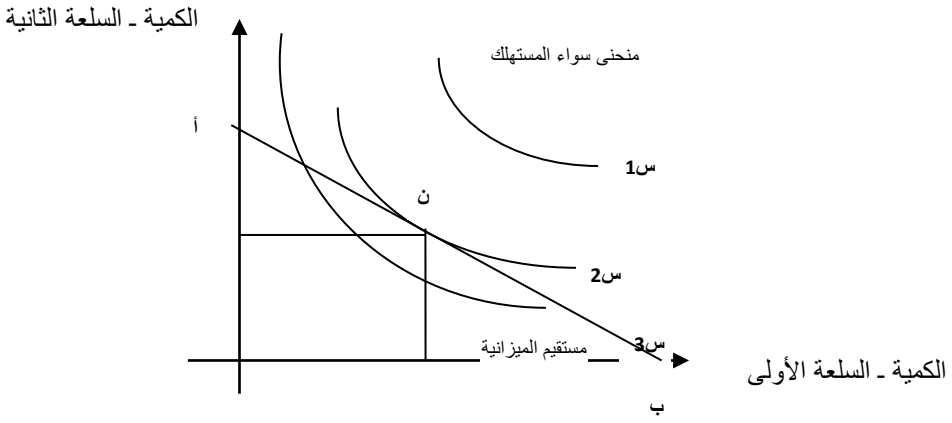


يلاحَظ من الشكل السابق، ما يلي:

1. المستقيم أ ب يُعرف بمستقيم ميزانية المستهلك أي قدرته الشرائية من موارده.
2. س1، س2، س3 هي منحنيات سواء المستهلك أو سلّم تفضيلاته أو رغباته.
3. مستقيم الميزانية أ ب يمس منحنى سواء المستهلك س2 في النقطة ن.

4. تُعدُّ النقطة ن نقطة مشتركة بين مستقيم الميزانية أ ب وأعلى منحنى سواء ممكن أي أنها تمثل أعلى مستوى من المنفعة الكلية.
5. تمثل نقطة التماس ن النقطة الوحيدة التي يتعادل عندها ميل مستقيم الميزانية مع ميل منحنى السواء (س2).
6. تمثل النقطة ن أفضل وضع للمستهلك أو تحقق له أكبر منفعة في حدود دخله الذي يوزعه بين السلع والخدمات المختلفة.

إن توازن المستهلك يعني البحث عن الكيفية التي يوزع بها المستهلك دخله المحدود على شراء السلع والخدمات المتفاوتة الأسعار. بمعنى آخر: يتحقق توازن المستهلك عند تساوي المنفعة الحدية المضحى بها على شكل وحدات نقدية من دخله مع المنفعة الحدية المكتسبة من استهلاك كميات مختلفة من السلعتين في سوق منافسة كاملة.

## تاسعاً: توازن المنتِج

ويعني توازن المنتِج مقابلة الكميات التي يجب أن ينتجها بأرباحه المتوقعة بحدها الأقصى.

ويُعرّف توازن المنتِج أنه تساوي الإيراد الحدي الناجم عن إنتاج وحدة أو سلعة إضافية مع الكلفة الحدية الناجمة عن كلفة آخر وحدة أو سلعة إضافية منتجة في سوق منافسة كاملة.

ويمكن التعبير بيانياً عن نقطة توازن المنتِج من خلال الشكل التالي:

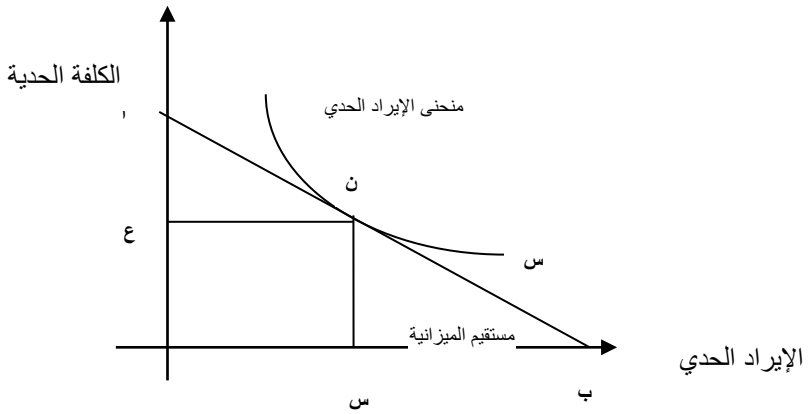


يلاحَظ من الشكل السابق ما يلي:

1. المستقيم أ ب يُعرف بمستقيم الإيراد أي إيراد المنتِج أو قدرته الإنتاجية من موارده.
2. س هو منحنى إيراد المنتِج.
3. مستقيم الإيراد أ ب يمس منحنى إيراد المنتج س في النقطة ن.
4. تُعد النقطة ن نقطة مشتركة بين مستقيم الإيراد أ ب وأعلى منحنى إيراد ممكن أي أنها تمثل أعلى إيراد ممكن من الإيراد الكلي.
5. تمثل نقطة التماس ن النقطة الوحيدة التي يتعادل عندها ميل مستقيم الإيرادات مع ميل منحنى الإيراد س.
6. تمثل النقطة ن أفضل وضع للمنتِج يحقق من خلاله أكبر عائد أو إيراد من إنتاجه للسلع والخدمات المختلفة الإضافية.
7. إن توازن المنتج يعني تساوي الإيراد الحدي مع الكلفة الحدية.

# الخلاصة

- يمثل الاقتصاد الجزئي النشاط الاقتصادي للمنشآت الفردية أو الأسرية.
- مجموع منشآت الاقتصاد الجزئي يمثل الاقتصاد الكلي.
- الطلب هو رغبة وقدرة المستهلك في الحصول على سلعة معينة بسعر معين وفي زمن معين.
- يتوقف حجم الطلب على مرونة السعر.
- منحنى الطلب تعبير عن علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة.
- العرض هو رغبة وقدرة المنتج أو البائع على عرض إنتاجه بسعر معين وفي زمن معين.
- يتوقف حجم العرض على مرونة العرض.
- يعبر منحنى العرض عن علاقة طردية بين الكمية وسعر السلعة.
- سعر التوازن في السوق يمثل نقطة تقاطع منحنى الطلب مع العرض.
- يهدف التدخل الحكومي في السوق إلى التخفيف من الآثار السلبية للسوق.
- المنفعة تعني مستوى إشباع الحاجة أو الرغبة من السلع أو الخدمات.
- منحنى السواء هو تمثيل رياضي لسلّم رغبات المستهلك.
- توازن المستهلك يحصل عند تعادل المنافع الحدية للسلع المستهلكة منسوبة إلى أسعارها أو هو وضع يحقق للمستهلك أكبر منفعة كلية ممكنة في حدود دخله، ويكون المستهلك في حالة توازن عند تساوي المنفعة الحدية المكتسبة من استهلاك كمية ما من سلعة مع المنفعة الحدية المضحى بها.
- يتحقق توازن المنتِج عند تعادل الإيراد الحدي مع الكلفة الحدية.

# المراجع


1. خضور، رسلان، فضلية، عابد، " التحليل الاقتصادي الجزئي"، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، 2008.
2. خليل، سامي، «المفاهيم والنظريات الأساسية»، الكويت، 1994.
3. ساموبلسون، يول، «الاقتصاد»، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001.
4. ساموبلسون، نوردهاوس، "علم الاقتصاد"، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
5. شيخة، مصطفى، «علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزيئي»، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

# التمارين

**السؤال الأول:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. الاقتصاد الجزئي يشمل المؤشرات الاقتصادية الكلية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

2. مرونة الطلب هي $\frac{\text{التغير النسبي في الكميات المطلوبة}}{\text{التغير النسبي للسعر}}$

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

3. توازن السوق هو توازن المستهلك.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

4. منحنيات السواء هي تعبير عن سلّم تفضيل المستهلك.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

5. الإيراد الحدي يساوي الإيراد الكلي.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

**السؤال الثاني:**

1. عرف الطلب ومرونة الطلب وارسم منحنى الطلب.
2. عرف العرض ومرونة العرض وارسم منحنى العرض.
3. ما هو سعر التوازن في السوق؟
4. لماذا تتدخل الدولة في السوق في السويد؟
5. ارسم منحنى المنفعة الحدية.
6. عرف منحنى السواء وارسمه بيانياً.
7. قارن بين توازن المستهلك وتوازن المنتِج.

# الوحدة التعليمية الثامنة

# الاقتصاد الكلي

## مقدمة حول الاقتصاد الكلي:

يشمل الاقتصاد الكلي جميع المؤشرات الاقتصادية الإجمالية على مستوى الاقتصاد القومي أو الوطني كالدخل القومي والإنتاج القومي والناتج الإجمالي، والطلب الكلي والعرض الكلي، والإنفاق القومي والادخار والاستثمار، والتضخم والبطالة والميزان التجاري وميزان المدفوعات. وتُعد تلك المؤشرات الاقتصادية الإجمالية مجاميع اقتصادية كلية، ويتناول التحليل الاقتصادي الكلي دراسة النشاط الاقتصادي لمجمل المنشآت أو الوحدات الاقتصادية في الدولة. وسنتناول فيما يأتي أهم تلك المؤشرات الاقتصادية الكلية.

## أولاً : الإنتاج القومي

يعبر الإنتاج عن القيمة النهائية لإجمالي مخرجات العملية الإنتاجية، ويعرّف الإنتاج القومي لدولة معينة أنه مجموع أسعار أو القيم السوقية للسلع والخدمات الجاهزة أو النهائية وغير الجاهزة والوسيطة وتحت الصنع المنتجة محلياً وخلال فترة زمنية عادة سنة واحدة. ولا يُعد مؤشر الإنتاج القومي علمياً ودقيقاً كمؤشر الناتج القومي ولذلك يندر استخدامه.

### أ. الناتج القومي:

ويتألف من مجموع قيم السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وهو نفسه الدخل القومي بعد إضافة وطرح بعض القيم. ويعرّف الناتج القومي لدولة معينة أنه مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً وخلال فترة زمنية عادة سنة واحدة. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعالات التالية:

**الناتج القومي** = الإنتاج القومي – قيمة السلع والخدمات الوسيطة (غير النهائية).

وباستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يُعبّر عن الناتج القومي أو الإجمالي بالمعادلة التالية:

### ب. الناتج القومي الصافي:

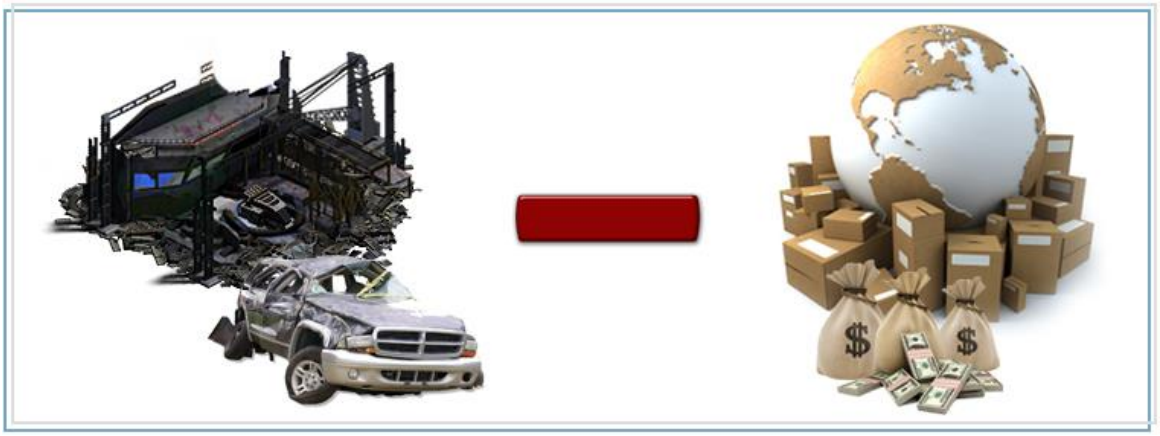

يمثل الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه قيمة اهتلاك وسائل الإنتاج الثابتة كالعدد والآلات والمباني، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – اهتلاك رأس المال الثابت.

**ج. الناتج الجغرافي:**

ويمثّل مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للدولة سواء بعوامل إنتاج وطنية أم أجنبية، بينما يمثل الناتج القومي مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بعوامل إنتاج وطنية سواء في داخل الدولة أم في خارجها.

**د. الناتج القومي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة:**

باعتبار أن أسعار السلع والخدمات النهائية ليست ثابتة بل تتغير من فترة زمنية إلى أخرى؛ لذلك يجب أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند قياس قيمة الناتج القومي، ويتمثّل الهدف الأساسي من ذلك بالتعرف على الناتج القومي بالأسعار الثابتة أو ما يُعرف بالناتج القومي الحقيقي بعد استبعاد تغيرات الأسعار الجارية وارتفاع معدلات التضخم، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

الناتج القومي الحقيقي أو الناتج بالأسعار الثابتة =

$$\frac{\text{الناتج القومي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار}} \times 100$$

والمثال التالي يعبّر عن الناتج القومي الحقيقي وكيفية قياسه:

| العام | الناتج القومي بالأسعار الجارية (مليون دولار) | الرقم القياسي للأسعار |
|---|---|---|
| 2004 | 800 | 100 |
| 2014 | 2400 | 200 |

يلاحَظ أن الناتج القومي للأسعار الجارية قد ازداد خلال عشر سنوات (2004 إلى 2014) ثلاثة أمثال ما كان عليه عام 2004، بينما ازدادت الأسعار في الفترة نفسها ضعف ما كانت عليه عام 2004.

أما الناتج القومي الحقيقي لعام 2014 (الناتج القومي لعام 2014 بأسعار 2004) $= \frac{2400}{200} \times 100 = 1200$ مليون دولار

يعني ذلك أن الناتج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) قد ازداد من 800 مليون دولار عام 2004 إلى 1200 مليون دولار عام 2014 أي بزيادة 50% أما باقي الزيادة (2400 − 1200 = 1200) فتعود إلى تغيرات الأسعار التي ازدادت بمقدار 100% خلال الفترة نفسها.

ويُقسم الاقتصاد الوطني بناءً على الناتج القومي إلى قطاعات أساسية وفقاً لطبيعة السلعة ونوعيتها هي: القطاعات المادية أو السلعية كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، والقطاعات الخدمية كالقطاع الصحي وقطاع المال والبنوك وقطاع التأمين.

كما يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي إلى: قطاع عائلي (الأفراد والأسر عدا أصحاب المشروعات)، وقطاع أعمال خاص وعام (أصحاب المشروعات)، وقطاع التجارة والعالم الخارجي، والقطاع الحكومي.

ويقوم قطاع الأعمال بإنتاج السلع، أما القطاع العائلي فيبيع خدمات عوامل الإنتاج فضلاً عن استهلاك السلع والخدمات، أما قطاع العالم الخارجي فيقوم بتصدير واستيراد السلع والخدمات، بينما يقوم القطاع الحكومي بتقديم الخدمات العامة.

**هـ. الدخل الشخصي:**

ويمثل مجموع الدخول التي يحصل عليها القطاع العائلي قبل خصم الضرائب المباشرة على الدخل سواء حصل عليها بشكل مباشر نتيجة مشاركته في الإنتاج أم بشكل غير مباشر كتحويلات. يمكن التعبير عن الدخل الشخصي بالمعادلة التالية:

الدخل الشخصي = الدخل القومي – (الضرائب على الأرباح + الأرباح غير الموزعة +مساهمات الضمان الاجتماعي) + المدفوعات التحويلية.

**و. الدخل التصرفي:**

ويمثل الدخل المتاح أو الدخل الذي يمكن للأفراد التصرف به سواءٌ للاستهلاك أم للادخار، ويمكن التعبير عن الدخل التصرفي بالمعادلة الآتية:

الدخل التصرفي = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على دخل الأفراد.

أو:

الدخل المتاح للتصرف = الاستهلاك + الادخار.

## ثانياً: الاستهلاك القومي

يتوقف مستوى الاستهلاك القومي بشكل عام على مستوى الدخل القومي، ويُعرّف الدخل القومي لدولة ما بأنه مجموع الدخول التي تحصل عليها عناصر أو عوامل الإنتاج الوطنية سواء تولدت هذه الدخول ضمن الحدود الجغرافية للدولة أم خارجها مقابل إسهامها في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية عادةً سنة واحدة.

بمعنى آخر: يعرّف الدخل القومي أنه عوائد عوامل الإنتاج الوطنية، ويمكن اعتباره أنه كلفة إنتاج السلع والخدمات الوطنية.

بينما يعبر الاستهلاك القومي عن كيفية تصرف أصحاب عوامل الإنتاج بالدخول التي حصلوا عليها مقابل إسهامهم في العملية الإنتاجية على صعيد الدولة، وبذلك يُعد الاستهلاك القومي تابعاً أو دالة للدخل القومي كما توضح المعادلة التالية:

الاستهلاك القومي = دالة الدخل القومي.

وإذا رُمز للاستهلاك القومي بالرمز (س) وللدخل القومي بالرمز (د) فإن المعادلة السابقة تُكتب كما يلي:

$$\text{س} = \Delta(\text{د})$$

وبافتراض أن المعادلة السابقة تمثل علاقة خطية فإنها تصبح:

س = أ + ب د

حيث:

(أ) كمعامل أو عدد يمثل ثابت المعادلة أي قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً للصفر وتُعد قيمته موجبة، فمن المعروف أن الشخص يستهلك السلع والخدمات حتى عندما لا يحصل على أجر أو دخل وإلا فإنه سيموت.

(ب) كعنصر يمثل ميل الدالة الذي يعبر عن معدل تغير الاستهلاك نتيجة تغير الدخل ويسمى الميل الحدي للاستهلاك.

(د) الدخل القومي ويُعد متغيراً مستقلاً.

(س) الاستهلاك أو الإنفاق القومي ويُعد متغيراً تابعاً.

ويمكن التعبير عن المعادلة المذكورة بيانياً وفق الشكل التالي:

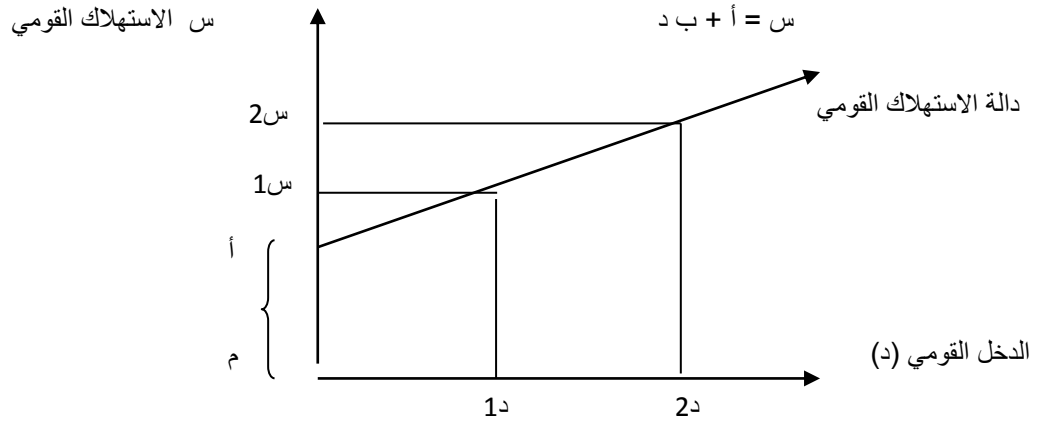


يتبين من الشكل السابق:

1. أن العلاقة بين الاستهلاك القومي والدخل القومي طردية أي كلما زاد الدخل القومي بوصفه متغيراً مستقلاً ازداد الاستهلاك القومي بوصفه متغيراً تابعاً، إذ إن زيادة الدخل القومي من النقطة د1 إلى النقطة د2 أدت إلى زيادة الاستهلاك القومي من النقطة س1 إلى النقطة س2.

   ويُسمى مقدار التغير في الاستهلاك القومي (Δ س) نتيجة التغير في مقدار الدخل القومي (Δ د) بـ «الميل الحدي للاستهلاك» حيث يعبَّر عنه بالمعادلة التالية:

   الميل الحدي للاستهلاك $= \frac{\Delta(س)}{\Delta(د)}$ = ب

   ويلاحَظ أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي (ب) أي يساوي مقداراً ثابتاً، ويعني ذلك أنه مع تزايد الدخل القومي فإن مقداراً ثابتاً من هذه الزيادة يتم إنفاقها على الاستهلاك القومي.

2. إن دالة الاستهلاك القومي س= أ + ب د لا تبدأ من النقطة (م) أي من نقطة الأصل، وإنما تبدأ من نقطة موجبة أي من الثابت (أ) حيث يجب أن يكون موجباً، ويعني ذلك أنه لو انخفض الدخل إلى

الصفر فإن الفرد والمجتمع يستهلكان مقداراً معيناً وإلا فإنهما سينقرضان، ويمثل الثابت (أ) الجزء من الاستهلاك أو الإنفاق غير المرتبط بالدخل أي بإمكان الفرد والمجتمع أن يستهلك اعتماداً على مدخراتهم السابقة أو على الافتراض أو على المساعدة من الآخرين أو أي شكل آخر مشابه.

ويمكن اعتبار الثابت (أ) على أنه الحد الأدنى للاستهلاك في حالة انعدام الدخل.

إن العلاقة بين الاستهلاك والدخل بالنسبة إلى الميل المتوسط للاستهلاك تُعد علاقة عكسية، فالميل المتوسط إلى الاستهلاك $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$ يميل إلى التناقص كلما ازداد الدخل، ويمكن التعبير عن الميل المتوسط للاستهلاك بالمعادلة التالية:

الميل المتوسط للاستهلاك =

$$\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{س}}{\text{د}} = \frac{\text{أ} + \text{ب د}}{\text{د}} = \frac{\text{أ}}{\text{د}} + \frac{\text{ب د}}{\text{د}} = \frac{\text{أ}}{\text{د}} + \text{ب}$$

وبما أن (أ) مقدار ثابت والدخل (د) يزداد، فإن ناتج $\frac{\text{أ}}{\text{د}}$ يتناقص، إذن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل.

3. الميل المتوسط للاستهلاك يُعد دائماً أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لأن:

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} = \text{ب}$$

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{س}}{\text{د}} = \frac{\text{أ} + \text{ب د}}{\text{د}} = \frac{\text{أ}}{\text{د}} + \text{ب}$$

أي أن الميل المتوسط للاستهلاك يزيد عن الميل الحدي للاستهلاك بالمقدار $\frac{\text{أ}}{\text{د}}$.

## ثالثاً: الادخار القومي

يعرّف الادخار أنه ذلك الجزء من الدخل المتاح للتصرف الذي لا يُستهلك أو لا يُنفق على الاستهلاك، وهو يشكل الاستهلاك المؤجل. أما الادخار القومي فهو مجموع ادخارات القطاعات الاقتصادية وفقاً لنشاطها الاقتصادي أي إجمالي ادخارات: القطاع العائلي والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي، وقطاع الأعمال.

**1. ادخار القطاع العائلي:**

ويمثل الفرق بين الدخل المتاح للتصرف والإنفاق الاستهلاكي إذ كلما ازداد الدخل التصرفي وانخفض الإنفاق الاستهلاكي ازداد الادخار العائلي.

**2. ادخار القطاع الحكومي:**

ويعبر عن الفرق بين الإيرادات الحكومية (أرباح المنشآت الحكومية والضرائب والرسوم والقروض والإصدار النقدي) والمصروفات الحكومية، وبالتالي فإن زيادة الادخارات الحكومية تتمثل إما بزيادة الإيرادات أو بتخفيض النفقات أو المصروفات الحكومية.

**3. ادخار القطاع الخارجي:**

ويمثل صافي ميزان المدفوعات أو الفرق بين إيرادات الدولة من الخارج (قيمة الصادرات وتحويلات أخرى) ومدفوعات الدولة إلى الخارج (قيمة المستوردات والتزامات أخرى)، وقد يكون صافي ميزان المدفوعات سالباً أو موجباً وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة عند احتساب الصافي.

**4. ادخار قطاع الأعمال:**

ويمثل الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة وأقساط الاهتلاك المحتجزة، وبالتالي فكلما ازدادت تلك الأرباح والأقساط ازدادت مدخرات قطاع الأعمال.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الادخار القومي (خ) والدخل القومي (د) بالمعادلة التالية:

$$خ = \Delta(د)$$ أي أن الادخار تابع أو دالة الدخل.

وبافتراض أن دالة الادخار تأخذ شكل معادلة خطية يكون:

$$خ = أ + (1 - ب)\ د$$

**حيث:**

(أ) هو ثابت المعادلة أي مقدار أو حجم المدخرات عندما يكون الدخل معدوماً أو يساوي الصفر.

(1 – ب، أي 1– الميل الحدي للاستهلاك) هو ميل المعادلة أي معدل تغير المدخرات بنتيجة تغير الدخل وهو يمثل: $\frac{\Delta خ}{\Delta د}$ أي أن:

(1 – ب) = $\frac{\Delta خ}{\Delta د}$ ويُعرف بـ «الميل الحدي للادخار»، وهو مقدار ثابت في إطار المعادلة الخطية المفترضة.

وبناءً على طبيعة العلاقة بين الادخار والاستهلاك فإن:

1– (أ) ثابت المعادلة يكون سالباً حيث إن الفرد أو المجتمع يلجأ إلى السحب من مدخراته إذا انخفض دخله انخفاضاً كبيراً بحيث لا يفي بمتطلبات الإنفاق على الاستهلاك.

2– الميل الحدي للادخار يكون موجباً أي أنه مع زيادة الدخل فإن جزءاً من هذه الزيادة يحوّل إلى الادخار، ولكن يكون مقدار الزيادة في الادخار أقل من مقدار الزيادة في الدخل.

3– ويمكن التعبير عن دالة الادخار السابقة بالشكل التالي:

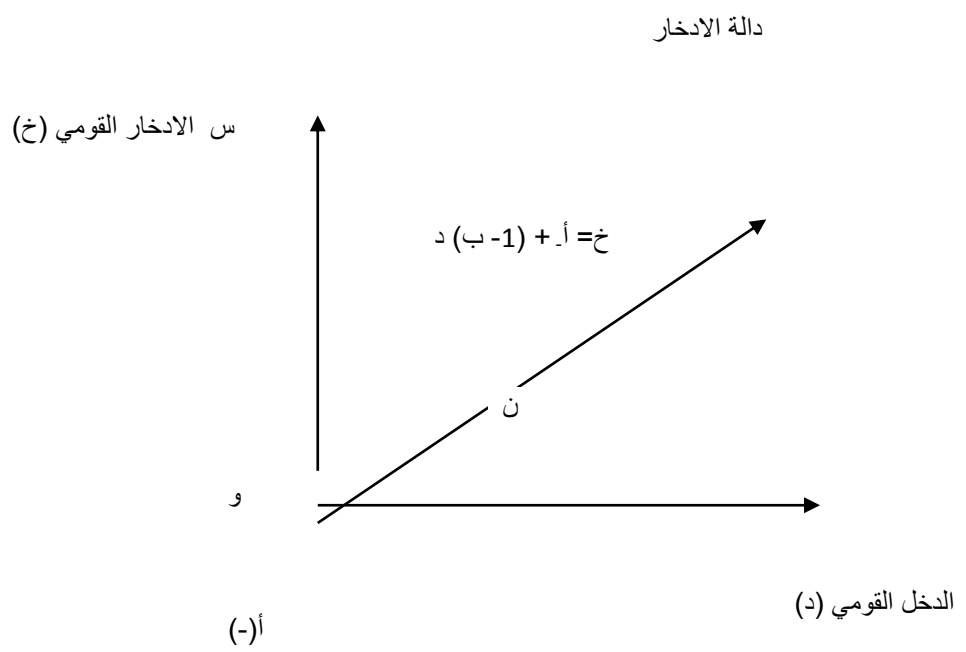

يتبين من الشكل السابق ما يلي:

1. كان الادخار سالباً (أ- ) عندما كان الدخل (د) مساوياً للصفر واستمر الادخار سالباً إلى أن بلغ الدخل المستوى (ون)، وعند النقطة (ن) أصبح الادخار مساوياً للصفر.
   وكان الادخار سالباً في جميع النقاط التي تقل عن المستوى (ون) حيث يعبّر عن ذلك وقوع الادخار أسفل المحور الأفقي.
2. يصبح الادخار موجباً عند المستويات التي تفوق المستوى (ون) أي بعد النقطة (ن)، ويعبَّر عن ذلك بوقوع دالة الادخار أعلى المحور الأفقي.
3. يعتبر الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$ موجباً وسالباً، وفقاً لطبيعة المعادلة الخطية إذ كلما ازداد الدخل ازداد الادخار، ولكن بنسبة ثابتة.
4. يتزايد الميل المتوسط للادخار $\frac{\text{خ}}{\text{د}}$ مع تزايد الدخل كما يلي:

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{أ}_- + (1 - \text{ب})\text{د}}{\text{د}}$$

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{خ}}{\text{د}} = \frac{\text{أ}_- + (1 - \text{ب})\text{د}}{\text{د}}$$

ولما كانت $(1 - \text{ب}) = \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$ فإن:

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{خ}}{\text{د}} = \frac{\text{أ}_- + \left(\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}\right)\text{د}}{\text{د}}$$

وعليه يمكن الاستنتاج أن الميل المتوسط للادخار يتزايد مع زيادة الدخل.

## رابعاً: الاستثمار القومي

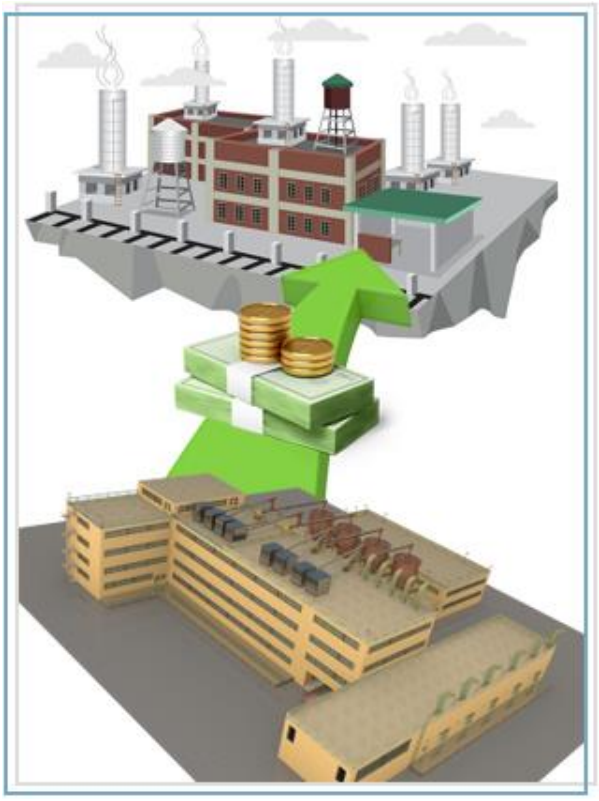

يُعرّف الاستثمار أنه الإنفاق على تجديد السلع الرأسمالية أو السلع الإنتاجية الثابتة كالآلات والمعدات والمصانع وأبنية السكن والمخزون من السلع خلال فترة زمنية معينة، ويمكن أن يعني أيضاً القيمة المضافة الرأسمالية أو زيادة رأس المال الثابت عينيّاً.

إن الاستثمار القومي يعبر عن زيادة الأصول الرأسمالية الثابتة التي يملكها المجتمع أو الدولة، وتُعِد النظرية الاقتصادية أن الادخار على المستوى القومي يساوي الاستثمار نظرياً، لكن فعلياً قد لا يتساويان. إذ إن الدخل القومي باعتباره يتكوّن من عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة لإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وفي الوقت نفسه يمثل الإنفاق على الاستهلاك وعدم الإنفاق على الاستهلاك أي الادخار فيمكن الاستنتاج بسهولة أن مجموع الاستهلاك والاستثمار يساوي مجموع الاستهلاك والادخار، وبالتالي ينجم عن ذلك أن الادخار يساوي الاستثمار.

إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستهلاك في الاقتصاد القومي ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وبعدها زيادة الدخل القومي عبر ما يُعرف بـ «مضاعف الاستثمار».

### مضاعف الاستثمار:

يعبّر المضاعف الاستثماري عن العلاقة الكمية بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الاستهلاك، ومن ثم الزيادة في الدخل القومي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{المضاعف} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}} \text{ أو م} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ث}}$$

حيث:

م: هي المضاعف أو المعامل العددي (الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة الاستثمار بمقدار واحدة واحدة).

Δ د هي التغير في الدخل القومي.

Δ ث هي التغير في الاستثمار القومي.

**إذن:**

$$\Delta د = م \times \Delta ث$$

وتعبّر هذه المعادلة عن الزيادة في الدخل القومي الناجم عن زيادة أولية في الاستثمار القومي هي (م) أو المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الزيادة الأولية في الاستثمار، وتكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في الاستثمار بفعل مضاعف الاستثمار.

بمعنى آخر: لقد تولّدت زيادة في الدخل بسبب زيادة أولية في الاستثمار، وهذا ما يُعرف بـ: «**الاستثمار المولَّد» أو المضاعف.**

## مضاعف الإنفاق:

ويمكن تعميم أثر المضاعف على مؤشرات اقتصادية أخرى مثل الاستهلاك القومي حيث يبقى الاستثمار كمتغير مستقل، ويتحول المضاعف إلى مضاعف الاستهلاك أو الإنفاق القومي.

ويوضح مضاعف الإنفاق الحكومي مقدار التغير في الدخل القومي الناجم عن تغير الإنفاق الحكومي، فالزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عوامل الإنتاج التي تتوزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار، وتتوالى الزيادة في الدخول الجديدة من خلال دورة الدخل في سلسلة متعاقبة من الإنفاق الاستهلاكي الذي يُعرف بـ «الاستهلاك المولّد مما ينجم عنه زيادة إجمالية في الدخل القومي تفوق التوسع الأولي في الإنفاق الحكومي».

يعرّف مضاعف الإنفاق الحكومي أنه المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن زيادة أولية في الإنفاق الحكومي.

ويمكن احتساب ذلك التغيّر في الدخل القومي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{م ح} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ق}}$$ حيث:

م ح تمثل مضاعف الإنفاق الحكومي.

$\Delta$ د التغير في الدخل القومي.

$\Delta$ ق التغير في الإنفاق الحكومي.

ومنه:

$\Delta$ د= م ح× $\Delta$ ق

## الكفاية الحدية للاستثمار:

وتمثل معدل العائد المتوقع على الاستثمار أو معدل الفائدة الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع العوائد الصافية المتوقعة مساوية لقيمة الأصل الاستثماري (آلة مثلاً) أو هي معدل الربح الصافي المتوقع من زيادة الاستثمار بمقدار وحدة إضافية واحدة.

ويمكن تمثيل منحنى الكفاية الحدية للاستثمار بالشكل التالي:

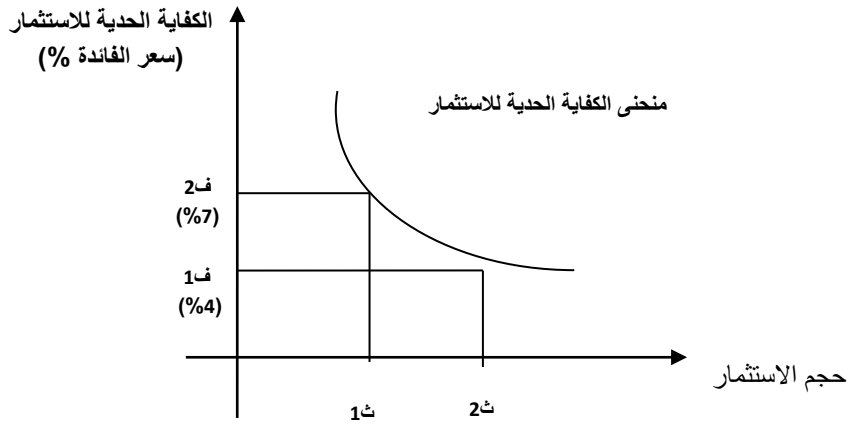


(13مليون ل.س) (6 ملايين ل.س)

ويتبين من الشكل السابق:

1- إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو (ف2 = 7%) فإن حجم الاستثمار المرغوب فيه يبلغ (ث1 = 6 ملايين ل.س)، وإذا انخفض سعر الفائدة (انخفاض كلفة الافتراض) إلى (ف1 = 4%) فإن حجم الاستثمار المرغوب فيه سيزداد إلى (ث2 = 13 مليون ل.س).

2- تمثل النقاط الواقعة على منحنى الكفاية الحدية للاستثمار أسعار الفائدة المناسبة لحجوم الاستثمار المرغوب فيه أو المعدل الذي تتحقق عنده الإضافة إلى رصيد رأس المال أي معدل الربح.

إذن: إن القرار الاستثماري يتوقف على متغيرين اثنين هما:

1. سعر الفائدة السائد في السوق.
2. الكفاية الحدية للاستثمار.

بينما تتوقف الكفاية الحدية للاستثمار على:

1. كلفة الاستثمار وهي كلفة شراء الأصل (آلة مثلاً).
2. صافي التدفقات النقدية المتوقعة (الأرباح) من الأصل خلال عمره الفني.

أما الأرباح أو التدفقات النقدية المتوقعة فإنها تتحدد بناءً على:

1. الإيرادات المتوقعة من بيع الإنتاج.
2. تكاليف التشغيل المتوقعة للأصل الرأسمالي.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار ليس كل مبلغ نقدي يوظّف في النشاط الاقتصادي، فبعض أشكال الاستثمار لا تمثل إضافة أو زيادة في الأصول الرأسمالية الثابتة، ولذلك يجب التمييز بين الاستثمار الإنتاجي الحقيقي والاستثمار غير الإنتاجي الظاهري. ويُعد المعيار المحدِّد لذلك التمييز هو زيادة رصيد المجتمع في الأصول الرأسمالية الثابتة وتوسيع الطاقة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل. يضاف إلى ذلك أن الاستثمار في شراء أصل إنتاجي – آلة أو مصنع أو بناء أو عقار قديم أو أسهم شركة قائمة أو سندات – لا يُعدُّ استثماراً إنتاجياً أو حقيقياً، فعمليات الحيازة أو نقل الملكية لأصل إنتاجي قائم تُعد استثماراً غير إنتاجي لأنها لا تضيف شيئاً إلى رصيد الأصول الرأسمالية الثابتة أو إلى التكوين الرأسمالي القائم، وإن كانت تحقق دخلاً أو ربحاً لحائزها أو مالكها الجديد، بينما يُعد الاستثمار في إنشاء أو إيجاد أصل رأسمالي ثابت (مصنع أو بناء جديد أو شراء آلات جديدة على سبيل المثال) استثماراً إنتاجياً أو إنمائياً لأنه يشكل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني أو على صعيد المجتمع.

# الخلاصة

- الاقتصاد الكلي يشمل المؤشرات الاقتصادية الإجمالية في الدولة.
- يتناول التحليل الاقتصادي الكلي النشاط الاقتصادي للاقتصاد الوطني كوحدة اقتصادية واحدة.
- أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي هي الناتج الإجمالي والاستهلاك القومي والادخار القومي والاستثمار القومي.
- الناتج القومي يتكوّن من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وقد يتطابق مع الدخل القومي.
- الناتج القومي الحقيقي هو الناتج القومي بالأسعار الثابتة.
- الدخل الشخصي هو مجموع الدخول التي يحصل عليها الأفراد قبل خصم الضرائب المباشرة على الدخل.
- الدخل المتاح للتصرف هو مجموع الاستهلاك والادخار.
- الاستهلاك القومي يُعدُّ تابعاً أو دالة للدخل القومي.
- الميل المتوسط للاستهلاك هو نسبة الاستهلاك على الدخل.
- الميل الحدي للاستهلاك هو التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل.
- الادخار القومي هو مجموع مدخرات القطاعات الاقتصادية.
- الاستثمار القومي هو زيادة في رأس المال الثابت.

# المراجع


1- العرزني، خالد واصف، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

2- الحريري، محمد خالد، «قضايا اقتصادية معاصرة»، دمشق، 1994.

3- إبراهيم الحبيب، فايز، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الرياض، 1994.

4- ساموبلسون/ نوردهاوس، "علم الاقتصاد" مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت 2006.

5- الحريري، محمد خالد، بوادقجي، عبد الرحيم، «الاقتصاد الكلي»، جامعة دمشق، 2011.

# التمارين

**السؤال الأول:**

1. كيف يُحسب الناتج القومي بدلالة الناتج الجغرافي؟
2. كيف يُحسب الناتج القومي الحقيقي؟
3. ما هو الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك؟
4. عرّف الميل المتوسط والميل الحدي للادخار.
5. ما هو مضاعف الاستثمار؟
6. عرّف الكفاية الحدية للاستثمار وارسم منحنى الكفاية الحدية للاستثمار.

**السؤال الثاني:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. الاستهلاك القومي هو دالة الدخل القومي.
   A. صح
   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

2. الادخار القومي يمكن أن يساوي الاستثمار القومي.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

3. مضاعف الاستثمار هو نفسه مضاعف الاستهلاك.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

4. الكفاية الحدية للاستثمار مستقلة عن سعر الفائدة.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

# الوحدة التاسعة

# النقود والتضخم

## مقدمة حول النقود:

لم تظهر النقود في التبادل دفعةً واحدة بل سبقتها فترة زمنية طويلة جداً حيث كان التبادل دون نقود وعلى شكل سلعة مقابل سلعة وهو ما يُعرف بـ «المقايضة».

ونعني بالمقايضة التبادل العيني للسلع بين الأفراد أو المجتمعات البدائية التي لم تكن قد عرفت أو اكتشفت النقود بعد، ولكن وبسبب التعقيدات الهائلة لنظام المقايضة (والمتمثلة بالجهد المضني في بحث لمن يرغب في مبادلة سلعة عن الشخص الآخر الذي يقبل في عملية المبادلة إن وجده) تلاشت المقايضة تدريجياً، مقابل الاتفاق على شيء يمثل وسيطاً في التبادل كالنقود المعدنية.

ولم تكن النقود في بداياتها معدنية أو ورقية بل كانت سلعاً معينة، كمقدارٍ من القمح أو عدد من الماشية أو عدد من الأشخاص كالعبيد، وتلك النقود السلعية لم تكن أحسن حالاً من نظام المقايضة المباشرة مما أفضى لاحقاً إلى ظهور النقود المعدنية من الحديد والنحاس وغيرها من المعادن المنخفضة النوعية والقيمة معاً، وكانت أول وظيفة للنقود تتمثل في كونها أداة أو وسيطاً للتبادل.

## أولاً: وظائف النقود

تُعرف النقود أنها أي شيء يمكن أن يلقى قبولاً وتوافقاً عاماً من قبل الأفراد في عملية تبادل المنتجات والسلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية، وتلعب دوراً حاسماً في الحياة الاقتصادية من خلال وظائفها الأساسية التالية:

**1. وسيلة للتبادل:**

تمثل النقود معادلاً عاماً لقيم جميع السلع والخدمات حيث تتم عملية التبادل بوساطة النقود أي مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى عن طريق النقود، ولا وظيفة للنقود هنا غير وظيفة تسهيل إنجاز عملية التبادل بين البائع والمشتري، ويجب على النقود أن تكون جاهزة لحصول التبادل، ويمكن التعبير عن وظيفة النقود كوسيلة للتبادل من خلال الصيغة التالية:

بضاعة نقود بضاعة ←——— ←

أو : ب – ن – ب.

ويلاحَظ من خلال الصيغة المذكورة أن عملية التبادل تتألف من مرحلتين متعاقبتين زمنياً تمثل المرحلة الأولى تحوّل البضاعة إلى نقود، بينما الثانية تمثل تحوّل النقود إلى بضاعة.

**2. وسيلة اكتناز وادخار:**

وتعبر وظيفة النقود كوسيلة اكتناز وادخار عن النقود كمستودع للقيمة، وبما أن النقود تمثّل قيم البضائع فيمكن اكتنازها أو ادخارها لاستعمالها لاحقاً، وتنقطع عملية التبادل عندما تتحول النقود إلى وسيلة اكتناز، وتأخذ المرحلة الأولى في عملية التبادل الصيغة التالية:

بضاعة – نقود أو ب – ن.

أما المرحلة الثانية وهي تحوّل النقود إلى بضاعة فيمكن تأجيلها إلى وقت لاحق حيث تقوم النقود هنا بوظيفة الاكتناز وتخزين الثروة أو تسهيل عملية تراكم المال أو الثروة.

**3. مستودع ومقياس للقيمة:**

وتنشأ هذه الوظيفة للنقود باعتبارها مقياساً أو معادلاً عاماً لقيم جميع السلع والخدمات إذ يمكن التعبير عن قيم السلع والخدمات بالنقود، وليس هناك من سلعة أو خدمة لا يمكن تقييمها نقدياً، وبالتالي تُعد النقود مقياساً للقيمة أي معياراً للمقارنة بين مختلف السلع والخدمات كمياً، وبذلك يمكن اعتبار النقود مخزناً أو مستودعاً للقيمة حيث يجري الاحتفاظ بها إلى حين الحاجة إليها.

وتتميز النقود بسهولة حفظها واستخدامها في أي زمان أو مكان بغض النظر عن قيمتها وبأقل كلفة ممكنة.

وتواجه النقود في وظيفتها كمقياس للقيمة أو مستودع لها مشكلةَ انخفاض قيمتها أو قدرتها الشرائية بسبب التضخم أو ارتفاع الأسعار حيث تنخفض قيمة النقود، ولذلك يمكن مواجهة مشكلة انخفاض قيمة النقود إما باقتناء النقود السلعية أو العينية كالعقارات أو الأراضي أو الأبنية، وإما باقتناء النقود المعدنية ذات القيمة الكاملة كالذهب والفضة، وإما على شكل عملات أجنبية ذات أسعار صرف مستقرة.

**4. وسيلة دفع:**

قد تباع البضائع والخدمات على أن يتم تسديد قيمتها لاحقاً، وعندما تُسدد قيمتها من قبل المشتري تؤدي النقود وظيفتها كوسيلة للمدفوعات الآجلة أي كوسيلة دفع.

ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة يجب توفّر مجموعة من الشروط مثل توفر الثقة بين المدين والدائن وثبات قيمة النقود وتطور النظام الائتماني أو التسليفي.

**5. النقد العالمي:**

تشترط التبادلات الاقتصادية الدولية توفّر عملة دولية معترف بها من قبل الأطراف الدولية، ولا نعِدُّ العملات الوطنية عملات دولية إلا في ظروف استثنائية، ولذلك يجري الاتفاق بين الدول على استخدام عملة معينة لإجراء التبادلات التجارية فيما بينها، وقد يمثل تلك العملة المقبولة دولياً الذهب أو أي عملة وطنية كالدولار أو اليورو، وعندئذ يمثل الدولار أو اليورو نقداً يقوم بوظائف النقد العالمي.

وبناءً على وظائف النقود السابقة يتضح بأن النقود هي أي شيء يمكن أن يُستخدم كوسيط للتبادل والاكتناز وكمستودع أو معيار للقيمة، وكوسيلة دفع محلية أو عالمية.

## ثانياً: أنواع النقود

يمكن تقسيم النقود إلى أنواع متعددة ومختلفة وفقاً لطبيعتها المادية أو الجهات الحكومية والخاصة التي تقوم بإصدارها أو على أساس العلاقة بين قيمة النقود كنقود وبين قيمتها كسلعة مادية.

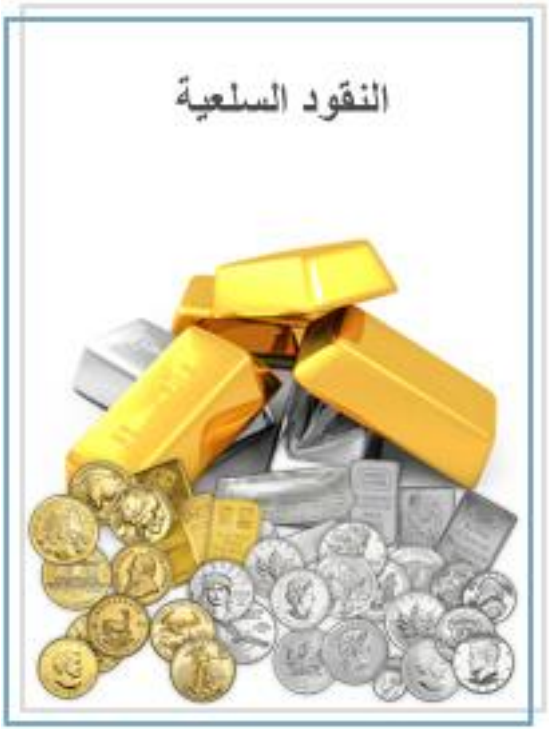


**1. النقود السلعية:**

ويُقصد بها النقود كاملة القيمة أي التي تملك قيمة ذاتية من المادة المصنوعة منها، وتمثل المعادن الثمينة كالذهب والفضة خير تمثيل، وكانت تتم المدفوعات الدولية باستخدام النقود السلعية وقبلها المدفوعات المحلية.

**2. النقود الرمزية:**

ويُقصد بها النقود التي لا تملك قيمة ذاتية من المادة المصنوعة منها ولكنها تملك قوة إبراء قانونية من الجهة المصدرة لها، وتمثل النقود الورقية خير تمثيل للنقود الرمزية.

كما يمكن للنقود الرمزية كالنقود الورقية أن تعبر عن قيمة كمية معينة من الذهب، عندئذ تصبح النقود الورقية عبارة عن شهادة ذهب ويمكن تحويلها أو استبدالها بالذهب.

وقد شهد النظام النقدي الدولي فترة زمنية طويلة كانت المبادلات التجارية فيه تقوم على النقد الذهبي سواء عل شكل سبائك ذهبية أم على شكل نقد دولي قابل للاستبدال بالذهب.

### 3. النقود الائتمانية:

تمثل القروض التي تُقرضها البنوك ويكون حجمها أكبر مما لدى هذه البنوك من ودائع أو ادخارات، وتقوم عملية الإقراض على فرضية أساسية تتمثل في استحالة سحب الودائع كلها في وقت واحد، ولذلك تلجأ البنوك إلى إقراض يفوق ما لديها من ودائع، وتسمى هذه العملية بإيجاد ائتمان أي إيجاد قوة شرائية جديدة للأفراد الذين حصلوا على هذه القروض أو التسهيلات الائتمانية، ويمكن تداول هذه النقود الائتمانية عن طريق الشيكات من دون الحاجة إلى استخدام النقود العادية.

## ثالثاً: قانون الكتلة النقدية

تبدأ الدورة السلعية بعملية الإنتاج مروراً بعملية التبادل ومن ثم التوزيع، وتنتهي بعملية استهلاك السلعة، ويعني استهلاك السلعة النهائي خروج السلعة نهائياً من السوق إذا كانت سلعة استهلاكية (ثياب أو طعام.. إلخ) أو سلعة إنتاجية (آلات أو معدات أو أبنية.. إلخ).

بينما الدورة النقدية تختلف جزئياً عن الدورة السلعية، فالنقود لا تخرج من التبادل إلا بشكل مؤقت في حالة الاكتناز أو في حالة المدفوعات الآجلة أو المستحقة بعد فترة زمنية معينة، فعندما يشتري شخص سلعة استهلاكية كالقميص مثلاً فإن هذه السلعة تخرج نهائياً من السوق ومن الدورة السلعية لتدخل مرحلة الاستهلاك النهائي.

أما قيمة القميص كمبلغ نقدي تستمر في السوق أو في الدورة النقدية، فبائع القميص سيستخدم النقود من أجل شراء سلع أخرى، وبذلك تبقى النقود في السوق أو في التبادل. وإذا استمرت عملية دوران قيمة القميص أو كمية النقود في الدوران والتداول لعدد من الدورات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة الإجمالية لأسعار البضائع المشتراة بقيمة القميص نفسها.

**قانون كمية النقود المتداولة بالمعنى الضيق:**

لو دارت قيمة القميص (1000 ل.س) خمس دورات لكانت القيمة الإجمالية لأسعار السلع مساوية لـ /5000 ل.س/؛ وهي المشتراة بمبلغ /1000 ل.س/.

ويمكن اشتقاق قانون كمية النقود المتداولة من المثال السابق وفق الصيغة التالية:

$$\text{كمية النقد المتداول} = \frac{\text{إجمالي أسعار السلع}}{\text{سرعة دوران الوحدة النقدية}}$$

ومن خلال المثال أعلاه فإن كمية النقود المتداولة:

$$\text{تبلغ } \frac{5000}{5} = 1000 \text{ / ل.س /}$$

ويعبّر القانون المذكور عن كمية النقد الضرورية للتداول أو كمية النقد المتداول بالمعنى الضيق.

يُستنتج من القانون السابق أنه كلما ازدادت سرعة دوران النقود انخفضت كمية النقود المتداولة، وكلما انخفضت سرعة دوران النقود ازدادت كمية النقود المتداولة أي أن العلاقة بين كمية النقد وسرعة دورانه هي علاقة عكسية.

ولو بلغت قيمة إجمالي السلع المتداولة في سنة واحدة /400/ مليار ليرة سورية، وكانت سرعة دوران النقود /8/ دورات سنوياً، فإن كتلة النقود الضرورية للتداول هي:

$$\frac{400}{8} = 50 \text{ مليار ليرة سورية}$$

**الصيغة الموسعة لقانون كمية النقود المتداولة:**

بما أن عمليات البيع والشراء لا تشترط دفع النقود فوراً، وإنما هناك مدفوعات مستحقة لاحقاً ومدفوعات لأجل، فإن القانون السابق يأخذ الصيغة التالية وهي الصيغة الموّسعة:

كمية النقود الضرورية للتبادل =

+ إجمالي أسعار السلع والخدمات المتداولة في سنة واحدة.

+ المدفوعات المستحقة الدفع.

– إجمالي أسعار السلع المباعة بالائتمان.

– إجمالي المدفوعات المتبادلة بالمقايضة وبالتقاص.

---

متوسط سرعة دوران الوحدة النقدية.

أي أن كمية النقود المتداولة الضرورية للتداول خلال سنة تساوي إجمالي أسعار السلع المتداولة مضافاً إليها قيمة المدفوعات المستحقة مطروحاً منها إجمالي أسعار السلع المباعة بالائتمان ومطروحاً منها إجمالي المدفوعات المتبادلة بالمقايضة وبالتقاص، وحاصل هذه المقادير الحسابية يجب قسمته على عدد دوران الوحدة النقدية الواحدة.

ويعبّر هذا القانون عن كمية النقد المتداول بالمعنى الواسع، وينطبق على كل أساليب الإنتاج السلعي حيث تسود العلاقات السلعية – النقدية.

## رابعاً: أشكال القيمة

لم تظهر الأشكال الأساسية للقيمة تاريخياً دفعة واحدة، وإنما بشكل تدريجي، وتعكس تلك الأشكال للقيمة مراحل تطور الإنتاج السلعي أو أساليب الإنتاج الاقتصادية.

وتمثل أشكال القيمة قاعدة الوظائف الأساسية للنقود التي هي تعبير عن القيمة بل هي بالتعريف الشكل النقدي للقيمة.

**1. الشكل البسيط:**

يجري تبادل السلع على أساس كمي أي سلعة معينة أو جزء منها يبادَل بسلعة أخرى أو جزء منها.

ويُعد الشكل البسيط للقيمة من أقدم أشكال القيمة وهو بالذات شكل المقايضة حيث تبادل سلعة مقابل سلعة أو حصان مقابل خروف أو قطعة من الأرض مقابل عدد من العبيد أو سيف مقابل رمح...إلخ، وتجري عملية المقايضة وكأن هناك معادلاً لكل سلعة متبادَلة، وعدد معادلات السلع يطابق تماماً عدد السلع المتبادلة، ولذلك يُعد الشكل البسيط للقيمة من أعقد أشكال القيمة، ويأخذ الصيغة التالية:

سلعة أ = سلعة ب  أو فأس = كمية من الحبوب.

س سلعة أ = ع سلعة ب أو 3 كغ قمح = 2 كغ صوف.

تسمى السلعة أ السلعة المنسوبة بينما تسمى السلعة ب السلعة المعادلة.

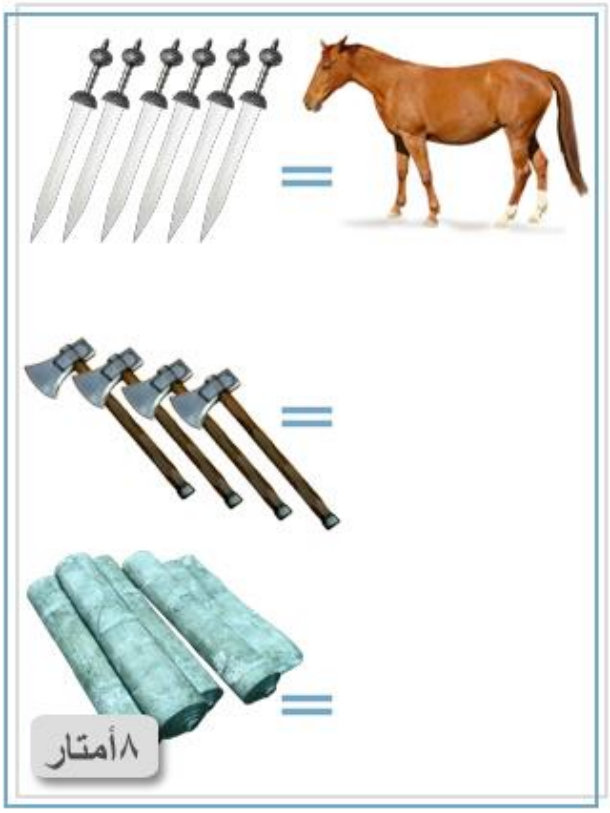


**2. الشكل الواسع:**

ويعني هذا الشكل أن يكون للسلعة المنسوبة مجموعة من السلع المعادلة أو أن تُقاس سلعة منسوبة بكميات من السلع المعادِلة، ويأخذ الشكل الواسع الصيغة التالية:

س سلعة أ = ع سلعة ب

= ج سلعة د

= هـ سلعة ن

أو:

حصان = 6 سيوف.

= 4 فؤوس.

= 8 أمتار من القماش.

ولم يتحقق الانفصال من الشكل البسيط للقيمة إلى الشكل الواسع إلا نتيجة العقبات الهائلة التي كانت تحول دون تحقق عملية التبادل أو المقايضة آنذاك.

ويُعد الشكل الواسع للقيمة تطوراً تاريخياً ونوعياً مقارنة بالشكل البسيط حيث أصبح للسلعة المنسوبة عدد معين من السلع المعادِلة وليس عدداً لا نهائياً كما في الشكل البسيط.

**3. الشكل العام:**

ويمثل الشكل الواسع للقيمة نواة الشكل العام للقيمة وكأن الشكل الواسع يتضمن بشكل غير مباشر الشكل العام.

ويعني الشكل العام للقيمة أن هناك سلعة معادلة محددة لمجموعة من السلع المنسوبة.

بمعنى آخر: يظهر معادِل عام واحد لمجموعة من السلع وإن تعدّدت المعادلات العامة، ويأخذ الشكل العام للقيمة الصيغة التالية:

سلعة أ = حصان =

سلعة ب = سلعة ج أو فأس = كمية من القمح

سلعة ت = محراث =

ويلاحظ أن السلعة تمثل معادلاً عاماً أو سلعة معادلة للسلع أ، ب، ت، وكذلك تُعد كمية من القمح معادِلاً عاماً للسلع حصان وفأس ومحراث.

ولا يختلف الشكل العام للقيمة عن الشكل النقدي إلا من حيث عدد المعادِلات العامة في الشكل العام.

**4. الشكل النقدي:**

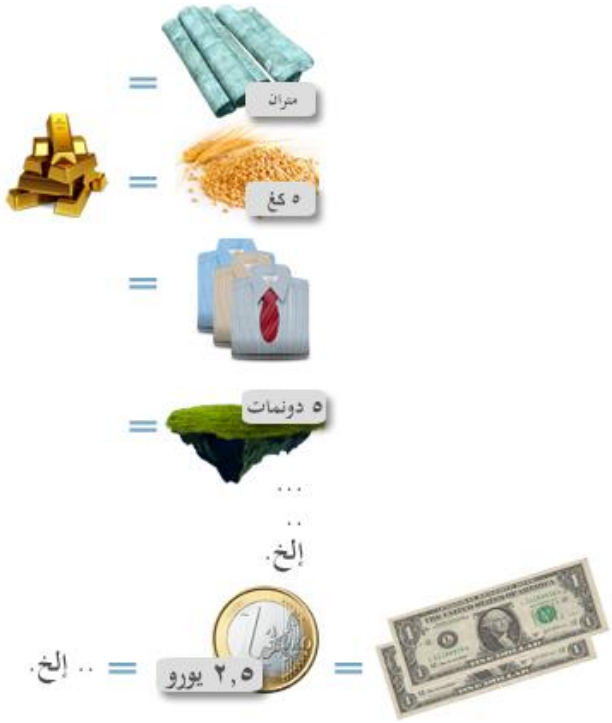


ويمثل الشكل الكامل والناجز والنهائي للقيمة التبادلية، ويعني الشكل النقدي للقيمة أن هناك معادِلاً عاماً واحداً لجميع السلع والبضائع والخدمات هو بالضبط النقد.

وقد ظهر المعادل العام للبضائع على شكل نقد معدني هو الذهب والفضة، ونظراً للخصائص الفيزيائية والكيميائية للذهب فقد أصبح المعادِل العام للسلع لفترة زمنية طويلة.

وتُعد النقود بحد ذاتها بضاعة، لكنها بضاعة خاصة، وهذه البضاعة الخاصة تعبّر عن علاقة اجتماعية ممثلة في التعبير عن قيم جميع البضائع. وأصبح النقد المعدني أو الورقي –كما هو في الوقت الحاضر– المعادِل العام الذي يقيس قيم جميع السلع والخدمات. ويأخذ الشكل النقدي الصيغة التالية:

متران من القماش =

5 كغ من الحبوب = 3 غرامات ذهب.

3 قمصان =

5 دونمات من الأرض =

...

..

إلخ.

أو في الوقت الحاضر = دولاران.

= 2.5 يورو.

= .. إلخ.

ويعبّر قانون القيمة عن علاقة اجتماعية بين صاحب العمل وصاحب رأس المال، ويُعد العمل مصدر القيمة ويتحدد زمن العمل بالساعات أو الأيام أو الأسابيع.. إلخ.

وبالتالي فالعلاقة بين القيمة وكمية العمل تُعد علاقة طردية إذ كلما ازدادت كمية العمل ازدادت القيمة.

## خامساً: التضخم

يُعرّف السعر أنه الشكل النقدي لقيمة البضاعة، وبالتالي توجد علاقة عضوية ومباشرة بين أسعار البضائع وكمياتها، كما توجد علاقة مشابهة بين كمية النقود وأسعار البضائع، وأيضاً يوضح قانون كمية النقد المتداول.

كما توجد علاقة مباشرة بين الأسعار والقدرة الشرائية للمستهلك، ولذلك فعندما ترتفع الأسعار نتيجة زيادة الكتلة النقدية ونقص العرض السلعي وثبات أو انخفاض القدرة الشرائية تحدث ظاهرة اقتصادية ذات آثار سلبية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هي بالضبط ظاهرة التضخم، وقد ينجم التضخم عن الزيادة الكبيرة أو المفرطة في الكتلة النقدية ولاسيما تلك الكتلة الناجمة عن الإصدار النقدي الحكومي.

### أ. تعريف التضخم:

يعرّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وقد ينجم عن تزايد الكتلة النقدية بأكبر من تزايد الكتلة السلعية، أو وهو الشيء نفسه أي ازدياد الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر من ازدياد العرض.

ويتراوح معنى التضخم بين تفسيرين اقتصاديين أساسيين: التفسير الأول يعرّف التضخم أنه ظاهرة نقدية خالصة أي هو زيادة مفرطة في كمية النقود تفوق زيادة عرض السلع والبضائع؛ وبالتالي يُعد التضخم وفق التفسير الأول على أنه ظاهرة نقدية بالكامل، أما التفسير الثاني فينطلق من اعتبار التضخم ظاهرة

اقتصادية وإن تجلى بزيادة الكتلة النقدية، وتعبّر المدرسية الكنيزية عن التفسير الثاني حيث تميّز بين مستويين للتشغيل أو الاستخدام. إذْ في حالة نقص التشغيل أو استخدام قوة العمل، فإن زيادة الكتلة النقدية لمكافحة البطالة أو نقص التشغيل لن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو إلى حدوث ظاهرة التضخم، فالتشغيل للعاطلين عن العمل يتطلب زيادة الكتلة النقدية من أجل توزيع دخول جديدة على المشتغلين الجدد، وبالتالي يجب عدم الخوف أو الحذر المبالغ فيه من حدوث أي شكل من أشكال التضخم، أما في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة الكتلة النقدية سيؤدي إلى حدوث التضخم.

وكيفما عُرِّف التضخم كظاهرة نقدية أو اقتصادية، فإنه لا يعني مجرد الارتفاع في أسعار السلع والبضائع إذ قد يكون ارتفاع الأسعار نتيجة ظروف طارئة أو تتعلق بعوامل وأسباب طبيعية أو فنية، ولذلك فإن التضخم يعرّف تجنباً لتلك الظروف الطارئة والمفاجئة بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

وفي الحقيقة فليس كل ارتفاع في الأسعار يُعد تضخماً إلا في حالة ثبات القدرة الشرائية أو انخفاضها، فإذا ارتفعت الأسعار ولم تتأثر القدرة الشرائية للمستهلكين، فلا يُعد هذا الارتفاع للأسعار تضخماً، ولذا تكون القدرة الشرائية للشخص هي المعيار الفاصل فيما إذا كانت هناك حالة تضخم أولاً، ولا يمكن فصل ظاهرة التضخم عن مضامين الدورة الاقتصادية.

### ب. الدورة الاقتصادية:

تتألف الدورة الاقتصادية من أربع مراحل اقتصادية تتراوح بين مرحلة الرواج أو الازدهار ومرحلة الانتعاش أو الصعود.

**1. مرحلة الرواج الاقتصادي:**

يكون الاقتصاد في حالة نمو وفيه البطالة منخفضة، والطاقات الإنتاجية مستغلة بالكامل، ولذلك يكون من المتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ندرة عناصر الإنتاج أو استخدامها بشكل كامل مما يدفع المنتجين إلى المنافسة.

**2. مرحلة الركود الاقتصادي:**

ويحدث فيها انخفاض إجمالي الناتج القومي نتيجة انخفاض معدل النمو وترتفع معدلات البطالة، ويتقلص الإنتاج والدخل والإنفاق والتشغيل وتُعد هذه المرحلة تمهيداً لمرحلة الكساد الاقتصادي وانتهاءً لمرحلة الازدهار الاقتصادي.

### 3. مرحلة الكساد الاقتصادي:

وينخفض فيها معدل النمو بشكل كبير وينخفض إجمالي الناتج القومي إلى أدنى مستوى وتنكمش المشروعات الاقتصادية، وترتفع معدلات البطالة وتتدنى أجور العمال بشكل كبير ويكثر عدد العاطلين عن العمل فتهبط الأسعار وينكمش الإنفاق العام وينعدم الاستثمار.

### 4. مرحلة الانتعاش الاقتصادي:

وتتوقف فيها الأسعار عن الهبوط ويزداد الإنتاج، وترتفع الدخول وتزداد فرص العمل وترتفع كل المؤشرات الاقتصادية الأخرى. وتتوالى الزيادات في هذه المؤشرات من زيادة الإنتاج إلى زيادة التشغيل وزيادة الإنفاق وزيادة الأسعار...إلخ حتى يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل أو التوظيف الكامل، وكما يمكن الاستنتاج فإنه في مرحلة الرواج ومرحلة الانتعاش قد يحصل ارتفاع في الأسعار من دون أن يكون هناك تضخم.

## ج. أنواع التضخم:

كيفما يتم تعريف التضخم انطلاقاً من مظاهره أو من أسبابه الحقيقية، فهناك أنواع متعددة ومختلفة من التضخم، أهمها:

**1. التضخم الزاحف:**

ويُسمى أيضاً التضخم المقبول حيث ترتفع الأسعار ببطء، ولكن بشكل مقبول.

**2. التضخم المتسارع:**

ويتصف بالزيادة المستمرة والمتسارعة في المستوى العام للأسعار.

**3. التضخم المكبوت:**

وينجم عن سيطرة الدولة على المستوى العام للأسعار، وبخاصة لبعض السلع الغذائية والأساسية، فارتفاع الأسعار يتم كنتيجة لقيام الدولة بتسعير السلع والخدمات وتطبيق نظام البطاقات التموينية.

**4. التضخم الجامح:**

ويتمثل في الزيادة الكبيرة للأسعار التي يتبعها زيادة كبيرة في الأجور ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأرباح، ومن ثم العودة إلى زيادة الأسعار.

وفي حالة التضخم الجامح تتراجع الثقة بالنقود كما يحصل عادةً في حالات الحرب والأزمات السياسية والعجز الدائم في الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات.

**5. التضخم الدوري:**

ويرتبط بمراحل الدورة الاقتصادية : الازدهار – الركود – الكساد – الانتعاش ولاسيما عند التحوّل من مرحلة الكساد إلى مرحلة الانتعاش.

**6. التضخم المستورد:**

وينتج عن ارتفاع أسعار المستوردات إما بسبب ارتفاع تكاليفها أو بسبب الرسوم الجمركية المفروضة عليها أو بسبب انخفاض سعر صرف العملة المحلية.

**7. التضخم الهيكلي:**

ويعود إلى بنية الاقتصاد الوطني الذي يعاني من مشكلات عضوية ومزمعة كارتفاع تكاليف الإنتاج والتسعير الإداري والفساد، وانعدام الشفافية وانخفاض الإنتاجية، وتزايد الإنفاق الجاري على حساب الاستثماري، وضعف الجهاز الإنتاجي ونقص الطاقات التشغيلية.

**8. التضخم الركودي:**

ويمثّل ظاهرة اقتصادية متناقضة إذ يعني الركود الاقتصادي انكماش في العرض السلعي بل انخفاض كبير، إذ تسبق مرحلة الركود مرحلة الكساد بينما يعني التضخم ارتفاعاً في الأسعار، ويعبّر التضخم الركودي عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وفي الوقت نفسه ارتفاع في معدلات البطالة نتيجة الكساد الاقتصادي.

إن الأسباب الحقيقية للتضخم بكل أنواعه يمكن حصرها في سببين اثنين: زيادة الطلب الكلي وارتفاع تكاليف الإنتاج، فزيادة إجمالي الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار حيث تطارد كمية كبيرة من النقود وكمية قليلة من السلع بينما تعني الكمية القليلة من السلع أن العرض الكلي منخفض جداً بالنسبة إلى الطلب الكلي، وأما ارتفاع التكاليف فيرجع إلى مطالبة اتحادات ونقابات العمال بزيادة الأجور، وبصرف النظر عن حجم الطلب الكلي وبما أن الأجور تمثّل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج الكلية فإن أسعار السلع سترتفع لتغطية هذه التكاليف.

## د. قياس التضخم:

توجد طرائق عديدة لاحتساب معدل التضخم سواء عن طريق الأسعار أم عن طريق الأجور:

**1. معدل التضخم بالنسبة إلى الأسعار:**

ويتم احتساب معدل التضخم بمقارنة الأسعار الحالية بأسعار السنة السابقة، وعلى الشكل التالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{إجمالي أسعار السنة الحالية} - \text{إجمالي أسعار السنة السابقة}}{\text{إجمالي أسعار السنة السابقة}} \times 100$$

**2. معدل التضخم بالنسبة إلى الأجور:**

يمكن التعبير عن معدل التضخم من خلال الصيغة التالية:

معدل التضخم = معدل الزيادة في الأجور – معدل الزيادة في الأسعار.

## هـ. الآثار الاجتماعية للتضخم:

يترتب على التضخم آثار اجتماعية سلبية في مقدمتها:

1. انخفاض الدخول الحقيقية أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلكون بسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي يتراجع مستوى معيشتهم.
2. تعميق فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء وقصور الدعم الحكومي في إعادة التوازن الاجتماعي بين الطبقات أو الفئات الاجتماعية.
3. ارتفاع معدلات البطالة نتيجة ارتفاع التكاليف والاعتماد على التكنولوجيا.
4. تزايد الهجرة إلى الخارج وبخاصة من قوة العمل الناشطة اقتصادياً بحثاً عن مصادر دخل جيدة.
5. تفشي ظاهرة الفساد الإداري.
6. تراجع أو تآكل الطبقة الوسطى كأكبر طبقة اجتماعية.

## و. سبل مكافحة التضخم:

تتطلب مكافحة التضخم معالجة الأسباب الحقيقية المؤدية إلى نشوء ظاهرة التضخم، ولذلك تشكل السياسة الاقتصادية وضمناً السياستان المالية والنقدية الإطار السليم لمعالجة تلك الظاهرة السلبية.

ويمكن أن تساعد في التخفيف عن الآثار السلبية للتضخم العوامل التالية:

1. سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة عن طريق الادخار الإجباري (الضرائب) أو الادخار الاختياري (سندات وأذونات الخزينة).
2. تخفيض التكاليف الإنتاجية عن طريق الترشيد في استخدام المواد ورفع نسب تشغيل الطاقات الإنتاجية.
3. زيادة الإنتاج والإنتاجية لمقابلة الطلب الكلي بعرض كلي متزايد.
4. إعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة.
5. زيادة الدعم الحكومي لأصحاب الدخل المحدود والفقراء.
6. تدعيم شبكة الحماية الاجتماعية أفقياً وعمودياً.
7. تعزيز القدرة الشرائية للأفراد إما بزيادة العرض السلعي أو بزيادة الدخول والأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

# الخلاصة

- سبقت مرحلة المقايضة مرحلة ظهور النقود.
- هناك نقود سلعية وأخرى رمزية وائتمانية.
- تُعد النقود بوظائفها الأساسية معادلاً عاماً لقيم البضائع.
- أهم وظائف النقود وظيفة الوسيط للتداول ومقياس القيمة.
- قانون الكتلة النقدية يحدد حجم النقد الضروري للتبادل.
- أشكال القيمة تعدُّ أساس الوظائف الأساسية للنقود.
- الشكل العام للقيمة هو نفسه النقد بوصفه معادِلاً عاماً.
- يُعرّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.
- يُعد التضخم أحد مفرزات مرحلة الانتعاش والازدهار.
- هناك أنواع عديدة للتضخم أهمها التضخم الركودي والتضخم البنيوي أو الهيكلي.
- ينجم عن التضخم آثار اجتماعية سلبية وخطيرة.
- أهم سبل مكافحة التضخم تتمثل بزيادة الإنتاجية.

# المراجع


1- زكي، رمزي، «التضخم المستورد»، القاهرة، 1986.

2- شرف، كمال، «النقود والمصارف»، جامعة دمشق، 1992.

3- هالي، ماري، «الحرية والتمويل» ترجمة هاني حقوقي، وزارة الثقافة، دمشق، 2008.

4- زكي، رمزي، «الاقتصاد السياسي للبطالة»، علم المعرفة، الكويت، 1998.

5- ساموبلسون/ نوردهاوس، " علم الاقتصاد"، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت 2006.

6- الحريري، محمد خالد، «قضايا اقتصادية معاصرة»، دمشق، 1994.

# التمارين

**السؤال الأول:**

1. ما طبيعة العلاقة بين النقود وبين التضخم؟
2. عدّد واشرح الوظائف الأساسية للنقود.
3. ما هي أنواع النقود؟
4. ما هي أشكال القيمة؟ وما علاقتها بالوظائف الأساسية للنقود؟
5. ما هو التضخم؟ وعدّد أنواعه واحسب معدّله.
6. اشرح مراحل الدورة الاقتصادية.
7. ما هي الآثار الاجتماعية للتضخم؟
8. ما هي سبل مكافحة التضخم؟

**السؤال الثاني:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. العلاقة ضعيفة بين النقود وبين التضخم.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

2. النقود الورقية تُعد نقوداً سلعية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

3. كمية النقود المتداول تتوقف على سرعة دوران الوحدة النقدية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

4. أشكال القيمة ظهرت بشكل تدريجي وليس دفعة واحدة.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

5. التضخم ظاهرة اقتصادية ونقدية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

# الوحدة التعليمية العاشرة

# البِطالة والتشغيل

## مقدمة حول البطالة والتشغيل:

تبدو البطالة في كثير من الأحيان وكأنها جزء عضوي من بعض مراحل الدورة الاقتصادية المتمثلة في مراحل: الرواج والركود والكساد والانتعاش، فتظهر في مرحلة الركود وتتفاقم في مرحلة الكساد لتعود وتتراجع تدريجياً في مرحلة الانتعاش ثم تزول في مرحلة الازدهار، غير أنها غدت – في الوقت الحاضر– أزمة بنيوية أو مشكلة هيكلية، إذ بالرغم من تحقق الانتعاش الاقتصادي وتزايد معدلات النمو وتفاقم البطالة سواءً في الدول الرأسمالية أم في الدول النامية لم يعد التشغيل الكامل هدفاً مركزياً بالنسبة لأغلبية دول العالم ولاسيما بعد ترسخ الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تدعو إلى عدم التدخل الحكومي في الاقتصاد مقابل إطلاق آلات السوق الحرة التي ستفضي –تلقائياً– إلى القضاء على البطالة كما يُعتقد.

## أولاً: تعريف البطالة

يُعرّف العاطل عن العمل أنه كل من هو قادر على العمل، وراغبٌ فيه ويبحث عنه، ويقبله بمستوى الأجر السائد ولكن لا يجده. وينطبق هذا التعريف على العاطلين عن العمل الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل وأُضطروا إلى تركه لأي سبب من الأسباب.

وفقاً للمقارنة فإن عدد العاطلين عن العمل هو – دائماً– أقل من عدد الباحثين عن عمل، وأيضاً من عدد الذين لا يعملون.

## ثانياً: أنواع البطالة

يتفاوت حجم البطالة من حيث الجنس (ذكور وإناث) ومن حيث العمر (أكبر من 16 سنة)، وذلك من حيث فترة البطالة التي يعانيها العاطلون عن العمل، وتقسم البطالة إلى أنواع متعددة أهمها:

**1. البطالة الدورية:**

وتُنسب إلى مراحل الدورة الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنوات، ويشير مصطلح الدورة الاقتصادية إلى خاصية التكرار والدورة، ويمثل مراحل الرواج والانكماش والكساد والانتعاش، وتتفاقم البطالة في مرحلة الكساد بعد ظهور بوادرها في مرحلة الانكماش أو الركود.

وتتصف مرحلة الكساد بانخفاض إجمالي الاستهلاك والدخل القومي، وإجمالي الإنفاق الاستثماري وانخفاض الطلب على العمل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بينما تتصف مرحلة الانتعاش بسمات نقيضة لمرحلة الكساد وأهمها انخفاض معدلات البطالة، وذلك هو المقصود بالبطالة الدورية.

**2. البطالة الاحتكاكية:**

وتظهر بسبب الانتقال أو التنقل المستمر للعاملين بين المناطق والأقاليم والمهن والوظائف المختلفة حيث إن الحصول على فرصة عمل يقتضي مضي فترة زمنية معينة، وقد تطول فترة البحث عن عمل لأسباب مختلفة.

**3. البطالة الهيكلية:**

وتعني التعطّل عن العمل الذي يشمل جزءاً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وتتمثل تلك التغيرات إما بتغيرات في بنية الطلب الكلي أو بتغير أساسي في التكنولوجيا المستخدمة وإما بتغيرات أساسية في سوق العمل أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة.

ويمكن أن تظهر البطالة الهيكلية نتيجة انتقال الاستثمارات الوطنية إلى الخارج بدافع زيادة معدلات الربح حيث يتحوّل العمال الذين كانوا يعملون في هذه المنشآت إلى عاطلين عن العمل.

**4. البطالة السافرة:**

وتمثل البطالة الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل القادر على العمل والراغب فيه والباحث عن الأجر السائد دون أن يجد عملاً، ويمكن لها أن تكون بطالة احتكاكية أو هيكلية أو دورية.

**5. البطالة المقنعة:**

وتعني وجود عدد كبير من العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل ما يعني وجود عمالة فائضة أو زائدة، وإذا سُحبت من مكان العمل فلن يتغير حجم الإنتاج.

**6. البطالة الاختيارية:**

وتتمثل في الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حيث يقدم استقالته من العمل لأسباب ذاتية.

**7. البطالة الإجبارية:**

وتمثل الحالة النقيض للبطالة الاختيارية حيث يتعطل فيها العامل بشكل إجباري وقسري أي من غير إرادته واختياره، وتحدث عند الطرد القسري من العمل.

## ثالثاً: أسباب البطالة

تُعد البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بسبب آثارها ومضاعفاتها السلبية على الفرد والمجتمع.

ولا تزال البطالة تمثل أكبر التحديات الاجتماعية التي تواجه الدول والمجتمعات، ولذا يجب معرفة الأسباب الحقيقية للبطالة من أجل وضع السياسات الحكومية الكفيلة بالقضاء عليها أو الحد منها، وتختلف أسباب البطالة باختلاف المدارس الاقتصادية التي تفسرها.

**1. المدرسة الكلاسيكية الرأسمالية:**

ترى هذه المدرسة أن هناك سبباً وحيداً للبطالة هو عدم التوازن بين العرض الكلي والطالب الكلي حيث يزداد العرض الكلي عن الطلب الكلي، ما يتسبب بحدوث الكساد وبالتالي إلى ظهور البطالة، ويتمثل السبب الوحيد للبطالة بانخفاض الأجور حيث ينخفض الطلب الكلي ويزداد العرض الكلي.

**2. المدرسة الاشتراكية:**

وترى أن مشكلة البطالة تعود إلى اتجاه معدل الربح الوسطي إلى التدهور والانخفاض بسبب التركيب العضوي لرأس المال حيث يزداد رأس المال الثابت (الآلات والمعدات) بنسبة أكبر من زيادة رأس المال المتغير (الأجور)، ويمثل انخفاض الأجور انخفاضاً في الطلب الكلي، وبالتالي زيادة في العرض الكلي

ومن ثم نشوء الكساد، ويعني الكساد انخفاض الطلب الكلي حيث يعمد المنتجون إلى تسريح العمال، وبالتالي إلى جيش من العاطلين عن العمل.

**3. المدرسة الكلاسيكية الجديدة:**

أنكرت المدرسة الكلاسيكية الجديدة إمكان حدوث بطالة عاملة أي كبيرة، وإنما يمكن أن تحدث بطالة جزئية، ونفت احتمالات وجود بطالة على نطاق واسع، وأرجعت السبب في ذلك إلى أن العرض الكلي يساوي دائماً الطلب الكلي، وبالتالي ليست هناك من إمكانية لحدوث بطالة واسعة. والبطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ في أي فترة زمنية إما أن تكون بطالة اختيارية أو هيكلية، ولذلك اعتقدت هذه المدرسة أن هناك ميلاً كامناً في السوق يدفعه نحو التوظيف أو التشغيل الكامل، ويُستثنى من ذلك الفترات الزمنية التي تحدث فيها اضطرابات نقدية شديدة أو حروب أو كوارث طبيعية.

**4. المدرسة الكنزية:**

وقد أرجعت البطالة إلى عدم المساواة بين الادخار والاستثمار بسبب نقص الادخار، ولذلك تقترح التدخل الحكومي في الاقتصاد عبر الإصدار النقدي، وتخفيض سعر الفائدة وتخفيض الضرائب، وزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة الطلب الكلي الفعال أي الطلب القادر على امتصاص الكساد أو العرض الكلي من السلع.

**5. المدرسة النقدية:**

وقد فسرت البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وبالتالي فإن علاجها يتحقق باستخدام أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة وكمية النقود وسعر الصرف). وترى هذه المدرسة أن البطالة هي دائماً اختيارية وليست إجبارية.

**6. التفسير التكنولوجي:**

ويقوم على الدور المتزايد لتطبيقات العلم في الإنتاج على التكنولوجيا الحديثة ممثلة بالمكننة والأتمتة، فالتكنولوجيا تحل محل العامل، وبالتالي سيزداد عدد العمال المسرّحين بسببها فيزداد معدل البطالة.

## رابعاً: مكافحة البطالة

تنعكس الآثار السلبية للبطالة على الفرد والمجتمع فضلاً عن الاقتصاد القومي. وبالنسبة إلى الفرد تؤدي البطالة إلى افتقاده للأمان الاقتصادي، حيث يفقد العاطل عن العمل دخله الأساسي ويصبح عرضة للحرمان والفقر، ويزداد وضعه سوءاً إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية أو عدم كفايتها بالنسبة إلى العاطلين عن العمل.

أما بالنسبة إلى خسائر الاقتصاد القومي فتُعد كثيرة ومتنوعة، وفي مقدمتها إهدار قيمة العمل البشري وزيادة العجز في الموازنة الحكومية وانخفاض الإنفاق العام على الخدمات الضرورية (تعليم، صحة.. إلخ).

إن الكلفة الاقتصادية الأساسية للبطالة تتجلى في فقدان الاقتصاد الوطني لمقادير هائلة من السلع والخدمات أو ما يُعرف بفجوة الناتج القومي الإجمالي، ويتناسب حجم الناتج القومي الضائع على الاقتصاد الوطني، صعوداً أو هبوطاً مع معدل البطالة السائد.

ويتمثل الخطر الأكبر للبطالة ليس في ارتفاع معدلاتها وخطورة نتائجها فحسب بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل إذا لم تعالَج في أقرب فترة زمنية ممكنة، وتختلف سبل مكافحة البطالة باختلاف المدارس الاقتصادية أهمها:

### 1. مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

ويعتقد أنصار هذه المدرسة أن أزمة البطالة تكمن في نقص قوى العرض أي الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج.

ولذلك يجب العمل على إنعاش وتحفيز هذه المؤشرات الاقتصادية للخروج من أزمة البطالة، وفي مقدمتها خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة، وذلك يؤدي إلى إيجاد الحوافز من أجل رفع معدلات الادخار والاستثمار والإنتاج والعمل، وبالتالي إلى زيادة فرص العمل، ومنها إلى زيادة فرص العمل والتشغيل.

### 2. مدرسة التوقعات الرشيدة:

وترى هذه المدرسة أن التوقعات الاقتصادية حول المستقبل تلعب دوراً أساسياً في التأثير على الأسعار والإنتاج والدخل والتشغيل والادخار والاستثمار وغيرها، وتقوم التوّقعات على أفضل ما يتوفر للفرد من معلومات صحية حول طبيعة الاقتصاد الوطني، وحول برامج الحكومة وسياساتها الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المدرسة تعِد البطالة اختيارية وليست إجبارية، وبالتالي فالبطالة تتزايد لأن الأفراد يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف أو فرص عمل.

**3. المدرسة المؤسسية:**

ويرى أنصار هذه المدرسة أن البطالة أو غيرَها من المشكلات الاقتصادية تعود في جوهرها إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطور المرتفعة في الإنتاج والتكنولوجيا والنظام المؤسسي (أشكال الملكية والنظام الإداري والقانون.. إلخ)، وتتطلب إزالة الفجوة القائمة إصلاحاً مؤسسياً بين الأطراف الثلاثة الفاعلة وهي: الحكومة والعمال وأصحاب العمل.

إن المدرسة المؤسسية تدعو إلى نوع من الإصلاح الاجتماعي تلعب فيه الحكومة دوراً فاعلاً في النشاط الاقتصادي.

يُستنتج مما تقدم اختلاف المدارس الاقتصادية في اقتراحاتها لمعالجة مشكلة البطالة، ولذلك يمكن استكمالها بالحلول التالية:

**1. رفع معدل النمو الاقتصادي:**

يرى الكثير من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة في معدلات الادخار والاستثمار، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد.

2. **خفض كلفة الأجور:**

يمكن أن يُسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات، وبالتالي تعزيز أو إيجاد الحوافز لدى المستثمرين لوضع خطط لزيادة الإنتاج وتوظيف مزيد من العمال.

3. **تعديل ظروف سوق العمل:**

يقتضي علاج أزمة البطالة تعديل السياسات التي تحكم أسواق العمل من خلال إلغاء الحد الأدنى للأجور، وتعديل مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع في سياسات تدريب العاطلين عن العمل للتلاؤم مع التكنولوجيا المتطورة، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإحالة المبكرة على المعاش.

## خامساً: البطالة والأجور

ينطلق الاقتصاد الكلاسيكي في معالجته لمشكلة البطالة من خلال تخفيض الأجور، ويرى أنه إذا كانت البطالة تعني أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك يتمثل في تخفيض الأجور حيث تؤدي البطالة إلى خلق تنافس بين العمال للحصول على فرص العمل ما يجعلهم يَقبلون أجوراً أدنى، والأجور المنخفضة تعني انخفاضاً في تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة في أرباح المنتِجين مما يحفزهم

على زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمال إلى أن تختفي البطالة، ويمكن تمثيل ذلك بيانياً من خلال الشكل التالي:

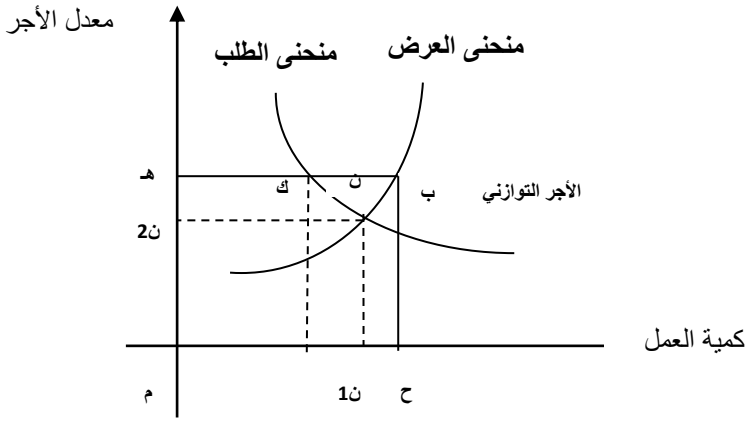


يلاحَظ من الشكل أعلاه أن الأجر التوازني يتحقق في النقطة ن حيث يتقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى العرض، ويعبّر الأجر التوازني عن كمية العمل م ن1 ومعدل الأجر م ن2.

وإذا ارتفع معدل الأجر إلى م هـ فإن عرض العمل سيرتفع إلى هـ ب في حين سيرتفع الطلب على العمل إلى هـ ك ما يعني أن هناك فائضَ عرض عمل أي بطالة تمثل ك ب، ولذلك فإن القضاء على البطالة أو فائض عرض العمل يتطلب تخفيض معدل الأجر، وكأن العلاقة عكسية بين البطالة والأجور.

ولكن يؤخذ على التحليل السابق أن البطالة تتزايد بالرغم من تخفيض الأجور سواءٌ في حالة البطالة الاختيارية أو البطالة الإجبارية، كما أنّ البطالة ترتفع حتى في حالة النمو الاقتصادي في مرحلة الانتعاش والرواج، ويكمن السبب الجوهري للبطالة في انخفاض الاستهلاك نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية.

## سادساً: أنواع الأجور

تُعد الأجور من أهم عناصر الإنتاج حيث تؤثر في جميع المؤشرات الاقتصادية كالاستهلاك والادخار والاستثمار والطلب والكلفة والربح.

وتُقسم الأجور إلى نوعين:

**الأجور الاسمية:**

وتمثل الأجور النقدية التي يحصل عليها العامل لقاء قيامه بعمل خلال فترة زمنية معينة.

**الأجور الحقيقية:**

وتمثل كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل بالأجر النقدي أي بالأجر الاسمي الذي يحصل عليه، وتُعد هذه الأجور مقياساً لارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة. وتُدفع الأجور سواء الاسمية أم الحقيقية على أساس إما الزمن (ساعة، أسبوع.. ) أو حسب القطعة أو السلعة المنتَجة في فترة زمنية معينة عادةً في ساعة واحدة.

## سابعاً: التشغيل الكامل

لا يعني مصطلح التشغيل أو التوظيف الكامل اختفاء البطالة تماماً إذ هناك دائماً معدل بطالة طبيعي في أي اقتصاد وطني، وينجم معدل البطالة الطبيعي عن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية اللتين يستحيل القضاء عليهما؛ لأنهما ناجمتان عن التغيرات الطبيعية والظروف الهيكلية لبنية الاقتصاد

الوطني، ويعبر معدل البطالة الطبيعي في حالة التشغيل الكامل عن حاصل جمع معدلَي البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.

ويتحقق التشغيل الكامل عندما يكون معدل البطالة الدورية مساوياً للصفر أو عندما يبلغ الناتج القومي الإجمالي أكبر حجم ممكن ومتناسباً مع الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

إن مرحلة التشغيل الكامل تعني أن أسواق العمل متوازنة من حيث العرض والطلب على العمل، ومعدلات الأجور والأسعار من حيث الصعود أو الهبوط، ويتحقق معدل البطالة الطبيعي فقط في حالة التشغيل الكامل عندما يتراوح بين 3% و4% من قوة العمل. يُفهم من ذلك أن معدل التشغيل الكامل أو التوظيف الكامل يتراوح بين 97% و96% من قوة العمل.

بناءً على ما تقدم يتبدى السبب الأساسي للبطالة كامناً في بنية الاقتصاد الوطني وتوجهاته المستقبلية، فالاقتصاد الرأسمالي –على سبيل المثال فقط– ينزع إلى الاستثمار المالي (المضاربات في البورصة وأسواق النقد) وأيضاً إلى الاستثمار في قطاع الخدمات أو بشكل أدق في الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد (الجديد)، ويؤخذ على ذلك الميل العام في الاقتصاد إلى عدم قدرته أو عدم حاجته إلى عمالة جديدة إما بسبب طبيعة مكان العمل أو بسبب الاستخدام الهائل للتكنولوجيا فائقة التطور.

بينما تحصل حالة مختلفة جذرياً بالنسبة إلى البطالة في الدول النامية، فتزايد معدلات البطالة في الدول النامية لا يعود إلى ذلك الميل العام للاقتصاديات الرأسمالية في الدول المتقدمة، وإنما إلى توقف التنمية أو جمود النمو في هذه الدول الفقيرة لأسباب اقتصادية وسياسية في المقام الأول: وتتمثل الأسباب الاقتصادية –بشكل عام– في غياب الطبقة الرأسمالية الوطنية، بينما الأسباب السياسية –بشكل عام أيضاً– تتمثل في غياب إيديولوجيا سياسية واضحة.

والتخلف الاقتصادي في الدول النامية يعود في جوهره إلى أسباب ثقافية وسياسية أكثر منه إلى أسباب اقتصادية.

إن تفاقم مشكلة البطالة يعني شيئاً واحداً بالنسبة إلى الدول النامية يتمثل في غياب السياسات الحكومية الكلية الصحيحة والناجعة.

# الخلاصة

- تُعد البطالة مشكلة هيكلية في الاقتصاد المعاصر.
- العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد في السوق، ولكن دون أن يحصل عليه.
- هناك أنواع متعددة للبطالة أهمها البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.
- تختلف الأسباب الحقيقية للبطالة باختلاف المدارس الاقتصادية.
- تنشأ البطالة في مرحلتي الركود والكساد.
- تختلف سبل معالجة البطالة باختلاف المدارس الاقتصادية.
- هناك علاقة عكسية بين البطالة والأجور.
- تُعد الأجور الحقيقية مقياساً لارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة.
- يعني التشغيل الكامل اختفاء البطالة أو ثباتها عند معدل بطالة طبيعي يتراوح بين 3% و 4% من قوة العمل.

# المراجع


1- ساموبلسون، بول، «الاقتصاد»، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001.

2- خليل، سامي، «المفاهيم والنظريات الأساسية»، الكويت؛ 1994.

3- ساموبلسون/ نوردهاوس، "علم الاقتصاد" مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

4- الحريري، محمد خالد، «قضايا اقتصادية معاصرة»، دمشق، 1994.

5- زكي، رمزي، «الاقتصاد السياسي للبطالة»، علم المعرفة، الكويت، 1998.

# التمارين

**السؤال الأول:**

1. عرّف البطالة واشرح أنواعها.
2. هل يمكن القضاء نهائياً على البطالة؟ لماذا؟ وكيف؟
3. ما هي الأسباب الحقيقية للبطالة؟
4. ما هي طرق مكافحة البطالة؟
5. ابحث في طبيعة العلاقة بين البطالة والأجور.
6. ماذا يعني التشغيل الكامل؟

**السؤال الثاني:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. توجد علاقة طردية بين البطالة والأجور.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

2. البطالة الإجبارية هي نفسها البطالة الهيكلية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

3. تفسر المدرسة الكنزية البطالة بعدم المساواة بين الادخار والاستثمار.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

4. أساليب مكافحة البطالة هي نفسها لدى كل المدارس الاقتصادية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

5. الأجور النقدية هي معيار لمستوى المعيشة.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

6. التشغيل الكامل يعني انعدام البطالة تماماً.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

# الوحدة التعليمية الحادية عشرة

# المنظمات الاقتصادية الدولية

## مقدمة حول المنظمات الاقتصادية الدولية:

تُشكل المنظمات الاقتصادية الدولية النقدية والمالية والتجارية ممثلةً بالصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، أساس النظام الاقتصادي العالمي أو الدولي، وقد ظهرت تلك المنظمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي ولاسيما بعد اضطراب العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية وظهور أزمة الكساد الكبير ما بين هاتين الحربين.

وتُعد تلك المنظمات الاقتصادية الدولية مؤسسات فرعية ثابتة لمنظمة الأمم المتحدة عدا منظمة التجارة العالمية، وقد تأسست بناءً على نتائج اتفاقية «بريتون وودز» عام 1944.

## أولاً: صندوق النقد الدولي (IMF)

ظهرت الحاجة الملحّة إلى مؤسسة نقدية دولية تشرف على التبادلات التجارية والدولية وتنظّم المدفوعات الاقتصادية بين الدول، وتعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف الوطنية بعد انعدام الاستقرار على صعيد الموازين التجارية وموازين المدفوعات بين الدول سواء الدول المتحاربة أم غيرها من الدول.

وكان من الضروري إنشاء تلك المؤسسة النقدية الدولية، وبذلك تم تأسيس ما بات يعرف بـ «صندوق النقد الدولي» ويتمثل الدور الأساسي له في إيجاد الاستقرار النقدي ما بين الدول الأعضاء من خلال إجراء التعديلات في أسعار الصرف الوطنية وتصحيح أو معالجة أي خلل في موازين مدفوعاتها، فضلاً عن تأمين موارد كافية من العملات الأجنبية لتسديد التزاماتها وتحقيق التوازن في أسواق النقد بين العرض والطلب على العملات الوطنية والأجنبية.

ويُعرّف الصندوق النقدي الدولي أنه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أُنشئت بموجب معاهدة دولية من أجل العمل على تعزيز سلامة الاقتصاد الوطني بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي، ويعد هذا الصندوق المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي التي تسمح بتبادل المعلومات الاقتصادية والنقدية والتجارية ما بين الدول الأعضاء، وأغلب دول العالم أعضاء في الصندوق ومقره في نيويورك.

## أ. أهداف صندوق النقد الدولي:

مهمة الصندوق إدارة النظام النقدي الدولي، وقد أُسّس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية للدول الأعضاء، وفي مقدمتها:

1. تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية كسعر الصرف وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات.
2. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء فضلاً عن تجنب المنافسة في تخفيض أسعار صرف العملات الوطنية.
3. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.
4. تدعيم الثقة بين الدول الأعضاء من خلال السماح لها باستخدام موارد الصندوق مؤقتاً بضمانات كافية كي تتمكّن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات ضارة بالرخاء الوطني والدولي.
5. العمل على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات الدولة العضو والتخفيض من حدته من خلال تأمين وسائل السيولة الدولية لمواجهة هذا الاختلال.

ويسترشد الصندوق بتلك الأهداف في تصميم سياساته واتخاذ قراراته، ويمكن اعتبار الغاية الأساسية للصندوق ممثلة في تشجيع التجارة الدولية وتنميتها، وضمان حرية تحويل العملات دون قيود واستقرار أسعار صرفها، واستخدام الموارد النقدية للدول الأعضاء من أجل مواجهة الاختلالات الطارئة في موازين مدفوعاتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة تصحيحها.

## ب. وظائف صندوق النقد الدولي:

تتمثل وظائف الصندوق بناءً على الأهداف والغايات الأساسية التي أنشئ من أجلها كمؤسسة نقدية دولية فيما يلي:

### 1. إقراض الدول المتعثرة:

يعمل الصندوق على تقديم قروض بالعملات الأجنبية للبلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها، وتهدف تلك القروض إلى التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن معالجة تلك المشكلات النقدية فضلاً عن دعم السياسات التي تشمل الإصلاحات الهيكلية المعزِّزة لتحسين وضع ميزان المدفوعات.

### 2. الاستقرار في أسعار الصرف:

تسمح اتفاقية تأسيس الصندوق للدول الأعضاء بتغيير أسعار صرف عملاتها شريطة أن تعبر كل دولة من حيث المبدأ عن قبولها بتقييم عملتها بالذهب أو بالدولار الأمريكي.

كما تتضمن الاتفاقية المذكورة شروطاً خاصة بتغيير القيمة الخارجية للعملة أو سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية، ولا يحق لأي دولة عضو أن تقترح تغيير قيمة عملتها الخارجية إلا بعد التشاور مع الصندوق، ويتطلب ذلك موافقة الصندوق على أن تغير القيمة الخارجية للعملة هو إجراء ضروري لتصحيح اختلال أساسي في ميزان المدفوعات، ويجب أن يسبق ذلك كلّه إطلاع الصندوق على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة العضو عند تقرير ما إذا كان ثمة اختلال أساسي في ميزان مدفوعاتها.

### 3. تبادل المعلومات:

يجب على كل دولة عضو الالتزام بتقديم المعلومات اللازمة عن ميزان مدفوعاتها واحتياجاتها من العملات الأجنبية ودخلها القومي ونفقاتها ومستوى الأسعار في سوقها الوطنية، ويقوم الصندوق بصياغة قراراته في ضوء تلك المعلومات بخصوص التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى تلك الدولة.

### 4. تقديم المشورة:

تنص اتفاقية تأسيس الصندوق على قيامه بالإشراف على النظام النقدي الدولي وتقديم المشورة بعد موافقة البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستمر إلى جانب استقرار نسبي في الأسعار فضلاً عن ضرورة إرساء أوضاع مالية واقتصادية ملائمة.

### 5. المساعدة الفنية والتدريب:

يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب للدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرة هذه الدول على تصميم سياسات اقتصادية ناجحة، وتشمل المساعدة الفنية والتدريب مجالات أساسية أربعة هي: القطاع المالي والنقدي وإدارة النقد الأجنبي وتسوية المدفوعات الخارجية وهيكلة البنك المركزية وتطويرها، كما وينظّم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية للدول الأعضاء.

### 6. التنسيق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

توجد بين الصندوق والبنك الدولي علاقة خاصة بسبب النشاط المشترك لكليهما ووحدة الهدف، ويعمد الصندوق والبنك الدولي إلى تبادل المعلومات حول الدول الأعضاء واشتراط العضوية فيهما للحصول على مساعدتهما فضلاً عن تنظيم الاجتماعات السنوية المشتركة بينهما من أجل دراسة القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

## ج. موارد الصندوق النقدي الدولي:

يعتمد الصندوق في تمويل موارده على المصادر التالية:

### 1. الاكتتاب:

تُعد حصص الدول الأعضاء والتي تسدّدها عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها للحصص أكبر مصدر لتمويل الصندوق، وقد اشترطت أحكام ميثاق الصندوق أن تدفع الدولة العضو ما لا يقل عن 25% من حصتها

بالذهب، ثم استُبدل لاحقاً بحقوق السحب الخاصة (وهي عملة حسابية دفترية غير متداولة وتقيّم على أساس سلة عملات وطنية) أو بإحدى العملات الرئيسية (الدولار – اليورو – الجنيه – الين.. إلخ).

أما الجزء المتبقي وهو 75% فيُدفع بالعملة الوطنية، وتتحدد حصص الدول الأعضاء بناءً على بعض المؤشرات الاقتصادية الوطنية وهي حجم التجارة الخارجية ومقدار الدخل القومي وحجم الاحتياطات النقدية للعضو.

**2. الاقتراض:**

ويشمل اقتراض الصندوق من الدول الأعضاء أو من السلطات النقدية الدولية.

1. الفوائد التي يدفعها الأعضاء مقابل الاقتراض من الصندوق.

2. حصيلة بيع الذهب الذي يملكه الصندوق كحصص الأعضاء.

3. رسوم عمليات الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق لا يقرض الدول الأعضاء – عند الحاجة بشكل آلي – بل يَشترط عليها اتخاذ إجراءات معينة لمعالجة أزماتها الاقتصادية، وتُعرف الشروط التي يضعها الصندوق على سحوبات الدول الأعضاء منه بـ «مشروطية» صندوق النقد الدولي.

## د. مشروطية الصندوق:

يَشترط الصندوق على الدول الأعضاء التي تطلب قرضاً لمعالجة مشكلة اقتصادية تعاني منها اعتماد بعض الإجراءات أو التدابير للموافقة على منحها القرض المطلوب وأهمها:

1. تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.
2. إلغاء الرقابة على سعر الصرف وإتاحة حرية دخول وخروج العملات الأجنبية.
3. إلغاء القيود المفروضة على المستوردات أو تخفيضها بشكل تدريجي.
4. تخفيض الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري بغية التخفيض من عجز الموازنة الحكومية.
5. إلغاء الدعم التمويني وإطلاق حرية الأسعار.
6. تجميد الأجور وتخفيض حجم التوظيف الحكومي.
7. تحرير أسعار المنتجات الحكومية وزيادة أسعار الطاقة والخدمات.
8. رفع معدلات الضرائب وبخاصة غير المباشرة على الاستهلاك.
9. تحرير أسعار الفائدة.
10. تطبيق الخصخصة على الملكية العامة الحكومية.

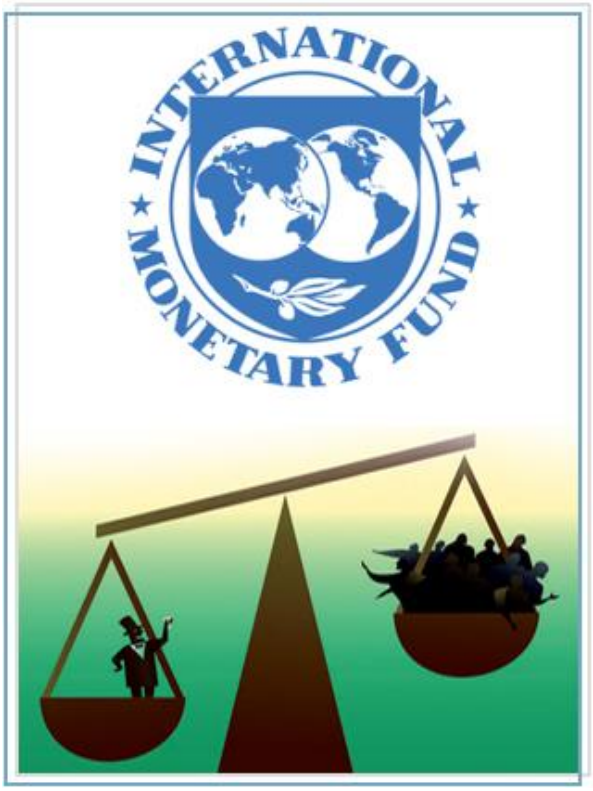


وتدخل تلك الشروط سابقة الذكر في إطار ما يُعرف بـ «الإصلاحات الهيكلية»، ويلاحَظ على تلك المشروطية أنها تهدف إلى استبعاد أي دور اقتصادي فعّال للدولة مقابل إطلاق آليات السوق الحرة في الاقتصاد الوطني. وقد أُخذ على سياسات صندوق النقد الدولي أنها محابية للدول الصناعية الرأسمالية الغنية فضلاً عن تجاهلها للآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تطبيق المشروطية أو الإصلاحات الهيكلية التي يشترطها الصندوق تجاه الدول الفقيرة.

## ثانياً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (W B)

تشمل مجموعة البنك الدولي مؤسسات عديدة هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (FBRD)، والمؤسسة الإنمائية الدولية (IDC)، والمؤسسة المالية الدولية (IFA)، إضافة إلى منظمتين جديدتين هما: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

وقد تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتزامن مع الصندوق النقدي الدولي نتيجة اتفاقية «بريتون وودز» عام 1944، وتُعد مؤسسة دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتُعد أغلبية دول العالم أعضاء في البنك.

## أ. أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

مهمة البنك الدولي إدارة النظام المالي الدولي. وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بإنشاء البنك الدولي على أبرز أهدافه وأهمها:

1. مساعدة البلدان الأعضاء التي تأثرت سلباً بظروف الحرب العالمية الثانية على إعادة إعمار ما دمرته هذه الحرب.
2. تشجيع الأفراد والمشروعات الخاصة على استثمار رؤوس أموالهم لأغراض إنتاجية في البلدان الأعضاء، كما أن بإمكانهم التوجه إلى البنك للحصول على القروض التي يحتاجون إليها أو لضمان القروض الممنوحة لها من خارج البنك.
3. ترتيب القروض أو ضمانات القروض المطلوبة من البنك تبعاً لأهمية المشروعات المراد تمويلها ودرجة الحاجة إليها.
4. بذل الجهد من أجل نمو التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار الدولي لتنمية الموارد الإنتاجية في البلدان الأعضاء.
5. لا يمنح البنك قروضاً للمشروعات في أي دولة عضو إلا بعد موافقة الدولة على المشروع، كما لا يمنح القروض للمشروعات التي بإمكانها الحصول على تمويل من مصادر أخرى غير البنك. وتتميز قروض البنك الدولي مقارنة بقروض صندوق النقد الدولي بأنها قروض إنمائية طويلة المدى أي من أجل تطوير مشروعات البنية التحتية في الدول الأعضاء.

## ب. وظائف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يمكن إجمال الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي بوصفه إحدى مؤسسات الإقراض الدولي بوظيفتين أساسيتين هما: تقديم القروض وتقديم المساعدة الفنية.

**1. تقديم القروض:**

يقوم البنك بتقديم القروض لمشروعات البنية الأساسية ولتطبيق برامج التكيّف الهيكلي من أجل إحداث تغيرات معينة وإصلاحات مؤسسية في الدول المعنية، ويهدف تمويل البنك إلى دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة البلدان على سداد ديونها الخارجية.

**2. تقديم المساعدة الفنية:**

وتقسم المساعدات الفنية التي يقدمها البنك إلى الدول للأعضاء إلى مساعدات فنية مرتبطة بعمليات الإقراض مثل اختيار المشروعات أو تقديم اقتراحات متعلقة بالتنظيم الإداري والمالي لهذه المشروعات. أما المساعدات الفنية غير المرتبطة بعمليات تشتمل المساعدة في وضع خطط للتنمية الاقتصادية وكيفية تحريك رؤوس الأموال في البلدان النامية من أجل تمويل مشروعات التنمية الوطنية.

## ج. موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

تتألف موارد البنك الدولي من:

1. رأس مال البنك المتحصّل من مجموع مساهمات الدول الأعضاء، وتقسم حصة الدولة العضو إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:
   أ. يتم دفع 2% من حصة الدولة العضو بالذهب أو الدولار الأمريكي، وتوضع تلك النسبة تحت تصرف البنك لأغراض الإقراض دون قيود.
   ب. تُدفع 18% من حصة الدولة العضو بالعملة المحلية لها، ويمكن للبنك استخدامها، وأيضاً في أغراض الإقراض وبشرط موافقة الدولة العضو.

ت. النسبة الباقية 80% من حصة الدولة العضو لا تُستخدم في أغراض الاقتراض، ولكنها تُعد تحت الطلب عندما تظهر الحاجة إليها لمقابلة الالتزامات الطارئة في الدول الأعضاء.

2. الاقتراض من أسواق المال ولاسيما أسواق الدول الأعضاء بشرط موافقة الدولة التي سيقترض منها البنك، وأيضاً الدولة العضو التي سيكون القرض بعملتها.

كما يمكن للبنك أن يقترض من الحكومات والبنوك المركزية للدول الأعضاء، ويقترض البنك –بشكل خاص– من البلدان الأعضاء التي تحقق فوائض في موازين مدفوعاتها، وتتمثل العملات التي يقرضها ويقترضها البنك الدولي والتي تشكل أيضاً العملات الأساسية للموازنة السنوية للبنك في الدولار واليورو والين.

ويُعد البنك الدولي توأم صندوق النقد الدولي حيث الانتساب إلى أحدهما تشترط الانتساب إلى الثاني، كما يتم رسم السياسات النقدية والمالية للمؤسستين بتنسيق تام بين إدارتيهما، ولا تُمنح المؤسسات أي قرض من دون التشاور المسبق فيما بينهما، كما وتتفقان بشكل كامل على مشروطية الإقراض والتعديل الهيكلي والتوجه الرأسمالي بالنسبة إلى كل دولة تطلب مساعدتهما.

## ثالثاً: منظمة التجارة العالمية (WTO)

اتصفت الفترة ما بين الحربين العالميتين –من القرن الماضي– بتزايد الحواجز والقيود الجمركية بين كثير من دول العالم منذرة بنشوب حروب تجارية بينها، ولذلك تداعت بعض الدول الغنية والفقيرة من أجل تأسيس منظمة للتجارة الدولية بهدف تنظيم السياسات التجارية وتجنب النزعة الحمائية بين الدول فضلاً عن إقامة صلة وثيقة بكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد تمخّضت المفاوضات بين تلك الدول عن إنشاء ميثاق لمنظمة تجارية دولية تَحوّل لاحقاً إلى ما بات يعرف بـ «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة» (GATT) أو اتفاقية الغات، وحصل ذلك عام 1947.

غير أن اتفاقيات الغات المذكورة تحوّلت بداية عام 1995 إلى إطار مؤسساتي تحت مسمى «منظمة التجارة العالمية» (WTO).

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية غير تابعة لهيئة الأمم المتحدة على غرار الصندوق والبنك الدوليين، ولكنها اكتسبت بقوة القانون وعبر ما يتجاوز نصف قرن وضعَ المنظمة العالمية من خلال سكرتارية دائمة في مدينة جينيف، وتُعد المنظمة أكبر تنظيم عالمي خارج نطاق الأمم المتحدة لتنظيم العلاقات التجارية الدولية ولتسوية النزاعات التجارية.

## أ. مبادئ منظمة التجارة العالمية:

يمثل إنشاء منظمة التجارة العالمية تحولاً جوهرياً في طبيعة النظام التجاري الدولي، وتتمتع جميع الدول الأعضاء بمجموعة متجانسة من الحقوق والالتزامات المتكافئة حيث تتساوى فيها الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية أو نصيبها في التجارة الدولية. بشكل آخر تختلف حقوق الأعضاء في منظمة التجارة الدولية –جذرياً– عن حقوق الأعضاء في الصندوق والبنك الدوليْن، فلا يوجد في المنظمة نظام للحصص والتصويت يعتمد على أن لكل دولة عضو صوتاً واحداً بغض النظر عن طبيعة الدولة وحجمها وقدرتها الاقتصادية، في حين يعتمد التصويت في البنك والصندوق على الحجم الاقتصادي للدولة وحصتها في رأسمال الصندوق أو البنك.

وتقوم المنظمة على حزمة من المبادئ الأساسية من أهمها:

### 1. مبدأ عدم التمييز:

وينص هذا المبدأ على منح كل طرف متعاقد في المنظمة فوراً جميع الحقوق والمزايا والواجبات التي تُمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد. يعني ذلك: عدم التمييز بين الدول الأعضاء حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في المنظمة في ظروف المنافسة الدولية.

### 2. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

ويمثل التزام كل طرف بأن يعامل الأطراف الأخرى الأعضاء في المنظمة معاملة لا تقل عن تلك المعاملة التي يمنحها لدولة أخرى. إذ عندما تفتح دولة متعاقدة سوقها لسلعة واردة من دولة –متعاقدة أو غير متعاقدة– فإن سوق هذه الدولة يُعد مفتوحاً –في الوقت نفسه– من دون قيد أو شرط، أمام كل الدول

الأعضاء، وتوجد بعض الاستثناءات لهذا المبدأ تتعلق بالترتيبات الحمائية للصناعات الناشئة في الدول النامية وغيرها من العلاقات الاقتصادية التفضيلية، فضلاً عن الترتيبات المتعلقة بالدول الأعضاء في تكتلات اقتصادية دولية.

**3. شرط المعاملة بالمثل:**

يعني أنه على الدول المتعاقدة أن تمنح السلعة المستورَدة معاملة وطنية (كما تعامل السلعة الوطنية) إذ يُمنع على الدولة المتعاقدة تقديم إعانة للسلعة الوطنية لتفضيل استخدامها على السلعة المستوردة أو فرض ضرائب أو رسوم على السلع المستوردة أعلى مما يُفرض على السلع الوطنية.

**4. مبدأ حظر القيود الكمية:**

يعني عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص (الكوتا) أو الحظر والمنع كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني، ويُطلق على ذلك المبدأ أيضاً اسم «مبدأ الشفافية» لأنه من السهولة تتبع القيود التعريفية أو الجمركية بعكس القيود الكمية غير التعريفية.

**5. مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية:**

ويُعد أحد أهم المبادئ الأساسية للمنظمة حيث يتم تخفيض التعريفات الجمركية من خلال الدخول في مفاوضات بغية التخفيض المتبادل للرسوم ومن ثم تثبيتها والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفقاً لأوضاع وحالات معينة يُتفق عليها.

**6. مبدأ عدم الإغراق:**

تتعهد الدولة المتعاقدة بتجنب سياسة الإغراق المتمثلة ببيع السلعة في الخارج بأسعار أدنى أو أقلّ عادةً من أسعارها في السوق المحلية للدولة المصدّرة لها أو في الأسواق العالمية، وإذا حصل الإغراق فإنه يتوجّب على الدولة المصدّرة دفع رسوم أو غرامات تعويضية للدولة المتضرّرة بهدف إلغاء الأثر السلبي للإغراق.

إن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية تتضمن مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عملها، وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة العالمية وتسهيل حركة التجارة الدولية من خلال إيجاد فرص متكافئة وشروط عادلة ومتساوية لتخفيض الرسوم الجمركية، ومن ثم إزالتها فضلاً عن حظر القيود غير الجمركية المقيِّدة للتجارة الدولية.

## ب. وظائف منظمة التجارة العالمية:

مهمة منظمة التجارة العالمية هي إدارة النظام التجاري العالمي.

وتتمثل مهام المنظمة بما يلي:

1. تسهيل تنفيذ وإدارة كل الأعمال التجارية متعدّدة الأطراف.
2. توفير المكان المناسب للتفاوض بين الأعضاء بخصوص العلاقات التجارية متعددّة الأطراف.
3. الإشراف على حسن تطبيق وثيقة التفاهم المتعلّقة بالقواعد والإجراءات المنظمة لتسوية المنازعات بين الأعضاء.
4. إدارة آليات مراجعة السياسة التجارية.
5. التعاون والتنسيق الفعّال مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بخصوص تنسيق السياسات المتعلقة بإدارة شؤون الاقتصاد العالمي بجوانبه التجارية والنقدية والمالية.

## ج. الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

يتألّف من المؤتمر الوزاري الذي يجتمع مرة كل سنتين، وهو المسؤول الأول والمباشر عن اتخاذ القرارات.

كما تقوم الجمعية العامة للمنظمة بأعمال المؤتمر الوزاري خلال فترة السنتين أو بين انعقاد مؤتمرين وزاريين، وتساعد الجمعيةَ العامة ثلاثةُ مجالس هي: مجلس التجارة في البضائع ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن ذلك يتألف الهيكل الإداري من لجان فرعية متعددة ومختصة ومن سكرتاريا عامة.

أما بخصوص اتخاذ القرارات فإنها تُتخذ بالإجماع، وإذا تعذر ذلك فيتم التصويت بالأغلبية حيث لكل دولة عضو صوت واحد، وأما التعديلات فتتطلب موافقة ثلثي الأعضاء.

# الخلاصة

- تشكل المنظمات الاقتصادية الدولية أساس النظام الاقتصادي العالمي.
- تهدف المنظمات الاقتصادية الدولية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي.
- منظمة التجارة العالمية غير تابعة قانونياً وتنظيمياً إلى هيئة الأمم المتحدة بعكس الصندوق والبنك الدوليين.
- يتمثل الدور الأساسي لصندوق النقد الدولي في إيجاد الاستقرار النقدي بين الدول الأعضاء.
- تُعد مشروطية الصندوق (وصفة) للإصلاحات الهيكلية التي يفرضها على الدول المقترضة ولاسيما الدول النامية.
- يتمثل الدور الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في تقديم القروض الإنمائية أو قروض البنية التحتية متوسطة وطويلة المدى.
- هناك تنسيق كامل بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- تُعد منظمة التجارة العالمية أكبر منظمة دولية.
- هناك تنسيق كامل بين المنظمة والصندوق والبنك الدوليين.

# المراجع


1- جيربر، جيمس، «الاقتصاد الدولي»، مجموعة مترجمين، المركز العربي للتأليف والنشر، دمشق، 2013.

2- تشومسكي، نعوم، «النظام العالمي، القديم والجديد»، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، دارُ «نهضة مصر» القاهرة، 2007.

3- كلارك، غريغوري، «الاقتصاد العالمي»، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.

4- بيلجر، جون،«حكّام العالم الجدد»، ترجمة إسماعيل، داود، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008.

5- أوهمي، كبنبشي، «الاقتصاد العالمي، المرحلة التالية» مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

6- نابليوني، لوريتانا، «الاقتصاد العالمي الخفي»، ترجمة لبنى عامر، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.

# التمارين

**السؤال الأول:**

1. ما الهدف المركزي الكامن خلف إنشاء المنظمات الاقتصادية الدولية؟
2. ما هي أهداف الصندوق النقدي الدولي؟
3. عدد وظائف الصندوق واشرح إحداها.
4. ما الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؟
5. ما هي وظائف البنك الدولي للإنشاء والتعمير؟
6. ما هي المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية؟
7. ما الفرق بين منظمة التجارة العالمية والصندوق والبنك الدوليين؟

**السؤال الثاني:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. يهدف صندوق النقد الدولي إلى معالجة الخلل في الميزان التجاري للدول
   A. صح
   B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

2. تُعد قروض البنك الدولي قروضاً استهلاكية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

3. انبثقت منظمة التجارة العالمية من اتفاقيات الغات.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

4. بنية المنظمات الاقتصادية الدولية رأسمالية الطابع.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

# الوحدة التعليمية الثانية عشرة

# العلاقات الاقتصادية الدولية

## مقدمة حول العلاقات الاقتصادية الدولية:

ظهرت العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ نشوء الدولة وتشكلها في كيان قانوني وسيادي مستقل. وتعود أسباب نشوء هذه العلاقات اقتصادياً إلى صعوبة –إن لم يكن استحالة– تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع والخدمات فضلًا عن أسباب سياسية وثقافية واجتماعية معينة، وتتجلى العلاقات الاقتصادية الدولية بالتبادلات التجارية للسلع والخدمات فيما بين الدول المختلفة، وقد تطورت هذه العلاقات لتشمل جميع عناصر الإنتاج ومخرجاتها، وتشغل العلاقات الاقتصادية الدولية – في الوقت الحاضر – اهتمام معظم دول العالم حيث تلعب التجارة الدولية دور اً مركزياً سواء في حالات السلم أم الحرب والصراعات الدولية. وتتمثل أهمية التجارة الخارجية بين الدول في الإسهام بتحقيق المصالح الدائمة الاقتصادية وغير الاقتصادية لهذه الدول، وقد أسهمت عوامل اقتصادية متعددة في توسيع مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ليس أقلّها التخصص وتقسيم العمل الدولي وتفاوت الدول في امتلاك الموارد

الاقتصادية الضرورية لتحقيق تنميتها ورفاهيتها وتعذّر تحقيق الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن أخطار العزلة الدولية وانعدام المشاركة في القرارات على الصعيد الدولي.

وتأخذ العلاقات الاقتصادية الدولية أشكالاً مختلفة كالتجارة في السلع والخدمات وانتقال قوة العمل ورؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية.

## أولاً: تكامل الاقتصاد الدولي

توضّح الأزمات الاقتصادية الدولية أكثر من حالات النمو والرخاء والازدهار مدى تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية إذ تنتشر آثار الأزمات بسرعة فائقة على مجمل اقتصاديات الدول، فتتجاوز الحدود الوطنية لتشمل الاقتصاد العالمي برمته.

في المقابل يؤدي اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد الدولي إلى تحقق كثير من الفوائد كالحصول على التكنولوجية الحديثة، وتخصيص كلفة الحصول على المنتجات وزيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى يفضي الاندماج إلى تعرض الدول إلى المشكلات الاقتصادية التي أصبحت تنتقل بسرعة من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. يُستنتج من ذلك أن هناك خلافاً يتنازع حجم وفوائد وتكاليف التكامل الاقتصادي الدولي.

ويُعرّف التكامل الاقتصادي الدولي بناءً على مجموعة من المعايير تحكم درجة هذا التكامل:

1. تدفقات التجارة الدولية.
2. تدفقات رأس المال.
3. تماثل الأسعار بين الأسواق الدولية.
4. انتقال الأفراد بين الدول.

وبينما تبدو معايير التجارة ورأس المال وانتقال الأفراد واضحة نسبياً يشير معيار تماثل الأسعار إلى أن الاختلافات في السعر بين الاقتصاديات المتكاملة تبقى طفيفة نسبياً، وتنحصر في تكاليف النقل والمواصلات، ويمكن توقّع تقارب في الأسعار عندما تسمح القوانين والظروف بانسياب حر للسلع من الدول التي تنتَج فيها بتكاليف أقل إلى الدول الأخرى التي تنتَج فيها السلع نفسها بتكاليف أعلى بما يشبه

انتقال السلع على الصعيد الوطني من منطقة تكون فيها السلع رخيصة إلى منطقة أخرى حيث ترتفع أسعارها.

## ثانياً: نمو التجارة الدولية

لقد نمت التجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمعدل أسرع من نمو الإنتاج العالمي، ويمثل مؤشرُ إجمالي الصادرات والواردات العالمية ونسبتُه إلى إجمالي الناتج العالمي معدلَ نمو التجارة الدولية، كما ويعبر في الوقت نفسه عن درجة الانكشاف على الخارج حيث يُحسب بالصيغة التالية:

$$\text{الانكشاف على الخارج} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} = \frac{\text{التجارة الخارجية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وتُعد الدول الصغيرة أكثر انكشافاً على الخارج من الدول الكبيرة التي تستطيع زيادة إنتاجها من دون الاعتماد على الأسواق الأجنبية.

وتمثل السلع الاستهلاكية الصناعية والسلع الإنتاجية (معدات وآلات) السلع الرئيسية للتجارة الدولية المعاصرة بينما المنتجات الزراعية والمواد الأولية شكلت السلع الأساسية للتجارة الدولية القديمة.

ويعود معظم النمو في التجارة الدولية المعاصرة إلى الدور العالمي الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات.

ومن المؤشرات الأساسية الأخرى التي توضح درجة الانكشاف الاقتصادي الدولي مؤشر انتقال رأس المال عبر الحدود، وتتعلق سرعة تدفقات رأس المال بشكليه الأساسيين، إذ يُعد رأس المال الذي يتجسد بالأصول الورقية كالأسهم والسندات والعملات والحسابات المصرفية أكثر وأسهل انتقالاً بين الدول، بينما رأس المال الذي يتجسد بالأصول المادية العينية كالأصول الإنتاجية والمصانع والشركات فإنه أقل وأصعب انتقالاً.

ويمثل رأس المال المادي أو العيني ما يُعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يُعدالتمييز بين نوعي رأس المال مؤشراً مهماً على مدى التدفقات الرأسمالية بين الدول؛ لأن كليهما يمثل انتقالاً في الثروة عبر الحدود الوطنية، وفي الوقت نفسه يتيح مدخرات دولة معينة أمام الدول الأخرى.

## ثالثاً: المزايا الإنتاجية المقارَنة

تقوم فكرة المزايا الإنتاجية المقارَنة في أي دولة على التخصص في الإنتاج الأدنى كلفة وتقسيم العمل المحلي على هذا الأساس سواءٌ في حالة إنتاج سلعة واحدة أم أكثر من سلعة. ويمكن توضيح تلك الفكرة الأساسية التي يمكن تعميمها على صعيد التجارة الخارجية من خلال منحنيات إمكانية الإنتاج.

**منحنى إمكانيات الإنتاج:**

إذا كانت هناك دولة معينة يقتصر إنتاجها على سلعتين فقط هما: الخبز والنسيج، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج لهاتين السلعتين يأخذ الشكل التالي:

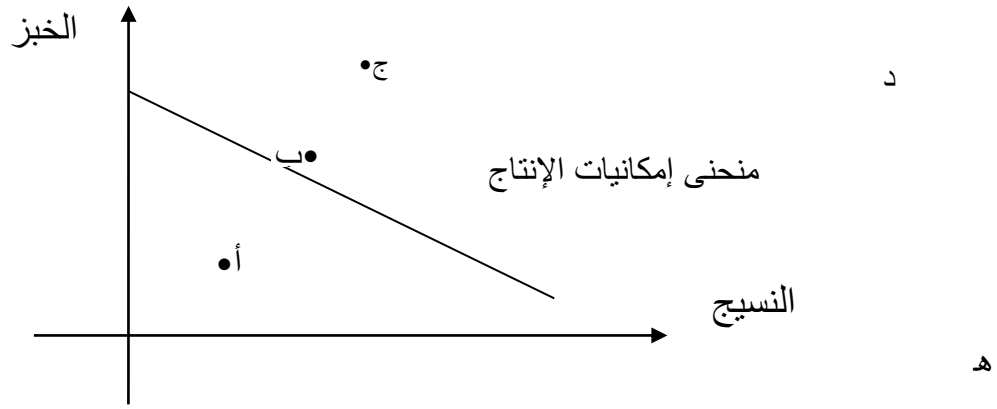


يُظهر منحنى إمكانيات الإنتاج (د هـ) المزيج الإنتاجي الذي تواجهه هذه الدولة عندما تختار إنتاج سلعتين فقط كالخبز والنسيج.

وتُعد النقطة (ب) نقطة إنتاج فُعلى أو ذات كفاءة؛ لأنها توظف الموارد الاقتصادية المتاحة (عمل – أرض – رأس مال) للحصول على أعلى مستوى إنتاجي ممكن من السلعتين الخبز والنسيج.

أما النقطة (أ) فتعني أن الاقتصاد يقع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج ويعمل بشكل متدنٍ أو غير كفء، مما يؤدي إلى ضياع مستوى معين من الإنتاج؛ لأنه لا يولّد المستوى الأعلى الممكن للمخرجات من المدخلات المتاحة، كذلك النقطة (ج) فهي غير ممكنة الحدوث لأن الموارد المتاحة لا تسمح بالوصول إلى المستوى من إنتاج المزيج من الخبز والنسيج.

ويأخذ منحنى إمكانيات الإنتاج شكل خط مستقيم بسبب افتراض أن نسبة المبادلة بين الخبز والنسيج ثابتة ولا تتغير.

وإذا أقدمت الدولة على إنتاج سلعة واحدة أي الخبز مثلاً، فستظهر ما يُعرف بكلفة الفرصة البديلة التي تمثل أفضل بديل ممكن يتم التخلي عنه لإنتاج النسيج.

ولأنه ليس هناك من تبادل خارجي – في حالة هذه الدولة – فيجب أن يكون السعر النسبي لسلعة ما (الخبز) مساوياً لكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها.

## رابعاً ـ مزايا التجارة الخارجية:

تحقق التجارة الخارجية إذا كانت تقوم على علاقات اقتصادية متكافئة مزايا لكل الأطراف المتبادلة، ويمكن توضيح تلك المزايا من خلال المثال التالي:

إذا كان هناك دولتان (أ، ب) تنتجان سلعتين مختلفتين (النسيج والحليب) وترغبان في التبادل التجاري بينهما، فالأفضل لهما مقارنة نسب تبادل السلعتين محلياً ثم إجراء التبادل بعد ذلك، كما يلي:

| الدولة أ | الدولة ب |
|---|---|
| 5 أمتار من النسيج | 10 أمتار من النسيج |
| 100 ليتر من الحليب | 300 ليتر من الحليب |

(5 أمتار من النسيج تبادَل بـ 100 ليتر من الحليب في الدولة أ، ولكن بـ 150 ليتراً من الحليب في الدولة ب، كذلك بالنسبة إلى الدولة ب حيث تبادَل فيها 300 ليتر من الحليب بـ 10 أمتار من النسيج، ولكن بـ 15 متراً من النسيج في الدولة أ).

الدولة أ تملك مصلحة بمتابعة التصنيع وتصدير نسيجها إلى الدولة ب لأنها تحصل مقابل 5 أمتار من النسيج على 150 ليتراً من الحليب، بينما الدولة ب تملك مصلحة بمتابعة إنتاج الحليب فقط لأنها تحصل مقابل 300 ليتراً من الحليب على 15 متراً من النسيج بدلاً من 10 أمتار فقط لديها. وتعبر عن أشكال التبادل السابقة نظرية التكلفة المقارَنة أو النسبية بينما تقوم نظرية التكلفة المطلقة على مقارنة كلفة إنتاج سلعة واحدة في دول عدة والتخصص في إنتاجها في الدولة التي تتمتع بأدنى كلفة إنتاج، ومن ثم تصديرها والحصول مقابلها على كمية أكبر من السلع الأخرى. ويلاحَظ أن التبادل التجاري على أساس الكلفة أو الميزة المطلوبة لا يحقق المزايا المتوقعة كلها من هذا التبادل، ولذلك يجب تقويم المزايا على أساس معيار آخر هو كلفة الفرصة البديلة، وبالتالي فإن الدولة التي تمتلك مزايا إنتاجية نسبية من سلعة معينة هي الدولة التي تكون فيها تكاليف الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة أقل من تكاليف إنتاج السلعة نفسها عند شركائها التجاريين، وقياساً على المثال السابق فإذا كانت كلفة إنتاج النسيج في الدولة أ أقل من مثيلتها في الدولة ب فيجب على الدولة أن تنتج الكثير من النسيج لتبادله بالحليب في الدولة ب.

## خامساً: السياسات التجارية

تمثل السياسة التجارية كل ما يتعلق بالقيود والضوابط الجمركية النوعية والكمية، وتتمثل القيود النوعية للتجارة الخارجية بالرسوم والضرائب الجمركية، بينما القيود الكمية تتمثل بالحصص أو ما يُعرف بالكوتا، وتحد الرسوم الجمركية من كمية المستوردات بشكل غير مباشر، بينما تحد الحصص بشكل مباشر من هذه الكمية.

**آثار القيود والضوابط الجمركية النوعية والكمية:**

وتسهم الرسوم الجمركية المرتفعة والحصص الكبيرة في تحول المستهلكين إلى السلع المحلية الرخيصة أو إلى الخروج من السوق كلياً أي الامتناع عن شراء السلع المرتفعة الثمن.

وينجم عن الرسوم الجمركية آثار أخرى غير الارتفاع في الأسعار المحلية وتراجع لنسب المستوردات، فالزيادة في الإنتاج المحلي لاستبدال المستوردات تتطلّب موارد محلية إضافية قد ترفع من الأسعار مما ينجم عنه تغير في حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج أيضاً.

أما بالنسبة إلى نظام الحصص أو الكوتا فإنه يحدد قيوداً كمية معينة على كمية المستوردات بدلاً من إخضاعها للرسوم أو الضرائب الجمركية، ويمكن اعتبار حصيلة السياسة التجارية القائمة على رفع الرسوم الجمركية والحصص واحدة إذ تؤدي التعريفات الجمركية والحصص إلى تخفيض المستوردات وتراجع الاستهلاك المحلي وارتفاع كلفة الإنتاج المحلي، ويكمن الاختلاف بين نظام الحصص ونظام الرسوم الجمركية في أن نظام الرسوم يحقق إيراداً أكبر للدولة، وتقسم الحصص إلى أنواع متعددة منها التقييد أو الكميات الصريحة المحددة من المستوردات، وتراخيص الاستيراد والتقييد الطوعي للصادرات إلى بلد معين.

**حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية:**

تهدف السياسة التجارية القائمة على القيود الكمية والنوعية أي على الحصص والرسوم والضرائب الجمركية إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية غير أن هناك أشكالاً أخرى للحماية الاقتصادية تتمثّل بالإجراءات غير الجمركية كضرورة توافر الشروط البيئية المناسبة ومعايير الغذاء والصحة، وسلامة المستهلك وشروط العمل اللائق، وتُعد الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الإجراءات غير الجمركية مرتفعة جداً ولاسيما بالنسبة إلى صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

**أسباب ارتفاع حجم التجارة الدولية:**

قد انخفضت معدلات التعريفة الجمركية على الصادرات العالمية، ما أدى إلى ارتفاع كبير في حجم التجارة الدولية، فقد استبدلت الدولة القيود الكمية بقيود نوعية مكافئة أي تحول نظام الحصص إلى نظام الرسوم الجمركية، إضافةإلى توقيع اتفاقيات دولية جديدة فيما يتعلق بسياسات الدعم والاستثمار الأجنبي وحماية حقوق الملكية، كما أطلقت منظمة التجارة العالمية المفاوضات لتشميل المنتجات الزراعية والخدمية في نظام اتفاقيات التجارة العالمية.

## سادساً: التجارة وميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات سجلاً اقتصادياً للتجارة الخارجية بين الدول، ويشمل كل التبادلات الاقتصادية التي تجريها دولة معينة مع بقية دول العالم التي تتعامل معها تجارياً، وتُقسم التبادلات التجارية لأي دولة إلى ثلاثة حسابات منفصلة هي الحساب الجاري (الميزان التجاري) والحساب الرأسمالي (بعض الأصول الثابتة) والحساب المالي (الدفعات النقدية الداخلية والخارجية):

### أ. الميزان التجاري:

ويتألف من الصادرات والمستوردات للسلع والخدمات، ولذلك يُقسم إلى ميزان سلعي وآخر خدمي: ويتضمن الميزان السلعي كل أنواع السلع المادية من صناعية وزراعية وغيرها، في حين يتضمن الميزان الخدمي كل السلع والبضائع غير الملموسة كخدمات الصحة والتعليم والتأمين، والسياحة والسفر، ورسوم الامتياز والتراخيص، والخدمات التقنية والخدمات التحويلية وغيرها.

ويُعد الميزان التجاري السلعي من أهم مقاييس حجم التبادل التجاري لدولة معينة مع بقية دول العالم. ويمثل الجدول التالي مكونات الميزان التجاري أو الحساب الجاري:

**مكونات الحساب الجاري**

| البيان | الدائن | المدين |
|---|---|---|
| 1. السلع والخدمات | الصادرات | المستوردات |
| 2. دخل الاستثمار | الدخل المحوّل من الاستثمار في الخارج | الدخل المدفوع للأجانب عن استثماراتهم في داخل الدولة |
| 3. التحويلات أحادية الجانب | التحويلات المحوّلة من الخارج | التحويلات المدفوعة للأجانب |

ويكون رصيد الميزان التجاري موجباً إذا كان دائناً (حالة الفائض) وسالباً إذا كان مديناً (حالة العجز)، ونحسب مكونات الميزان التجاري كما يلي:

1. قيمة الصادرات السلعية والخدمية مطروحاً منها قيمة المستوردات أيضاً السلعية والخدمية.
2. الدخل المحوّل من الاستثمارات الموجودة في الخارج مطروحاً منه الدخل المحوّل إلى الأجانب عن استثماراتهم داخل الدولة.
3. الإعانات الخارجية أو التحويلات الأجنبية مطروحاً منها الإعانات أو التحويلات المرسلة إلى الخارج.

### ب. الميزان الرأسمالي:

ويتضمن الحساب الرأسمالي الأشكال المحددة من رأس المال كالإعفاء من الديون وتحويل قيمة الأصول العقارية والأصول الثابتة والأصول الشخصية عند الانتقال إلى الخارج.

### ج. الميزان المالي:

ويُقسم إلى ثلاث فئات هي:

1. صافي تغير الأصول المملوكة محلياً في الخارج.
2. صافي تغير الأصول المملوكة أجنبياً في الداخل.
3. صافي التغّير في المشتقات المالية.

وتشمل الأصول الحسابات المصرفية والأسهم والسندات وأصول العقارية والأصول الثابتة كالمصانع، أما المشتقات المالية فتشمل خيارات الشراء والبيع في البورصة.

ويمثل الميزان الرأسمالي والميزان المالي السجلين الأساسيين للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال المالية، وتوجد علاقة متبادلة بين الموازين التجارية الثلاثة، فالميزان التجاري يقيس تدفق السلع والخدمات بين دولة معينة وبقية دول العالم في حين يقيس الميزان الرأسمالي والميزان المالي تدفق التمويل الخارج لتغطية قيمة المبادلات المتعلقة بالميزان التجاري. بمعنى آخر: يجب أن يكون مجموع الحسابين الرأسمالي والمالي مساوياً بالقيمة المطلقة للحساب الجاري، ولكن بإشارة معاكسة، فإذا كانت دولة ما

تعاني من عجز في الحساب الجاري (الميزان التجاري) بمقدار ثلاثة مليارات دولار فهذا يعني وجود فائض تمويلي (تدفق داخل) في مجموع الحسابين الرأسمالي والمالي.

إن أهمية ميزان المدفوعات بأقسامه الثلاثة المذكورة تتمثل في كيفية معالجة حالة العجز في الميزان التجاري والسياسات التجارية الملائمة لذلك، وفي كيفية تجنب الدول للأزمات المالية التي تتسبب بها التدفقات المالية، وما هي السياسات الناجحة للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمات.

## سابعاً: أسعار الصرف

يعبر سعر الصرف عن كيفية تحويل الأسعار المقوّمة بالعملة الوطنية في الداخل إلى أسعار مقومة بعملة دولة أخرى، ولذلك يجب على كل دولة اختيار نظام سعر صرف معين يتراوح بين سعر صرف ثابت وسعر صرف حرّ أو مرن.

ويتطلب اعتماد سعر صرف معين من الحكومات والمصارف المركزية وضعَ سياسات ملائمة لنظام سعر الصرف المعتمد؛ لأن التبادلات الاقتصادية الخارجية تدفع أسعار الصرف إلى الزيادة والانخفاض.

ويُعرّف سعر الصرف أنه سعر عملة وطنية معبَّراً عنها بسعر عملة أجنبية، ويعبَّر عن ذلك بشكلين اثنين إمّا عدد الوحدات من العملة الوطنية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو بالعكس. ويمكن على سبيل المثال التعبير عن سعر صرف الليرة السورية بعدد الدولارات أو مقابل كل دولار واحد كذا ليرة سورية، وتختلف عملية التعبير عن سعر الصرف حسب العملة الأجنبية (دولار– يورو – ين.. إلخ).

بشكل آخر: يتم التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

**أنواع سعر الصرف:**

وتتعدد أنواع سعر الصرف بين سعر صرف ثابت تحدده الدولة عبر المصرف المركزي من دون أي تغيرات نتيجة العرض والطلب على العملة الوطنية، وسعر صرف عائم أو حرّ أو مرن يخضع إلى تقلبات سوق العرض والطلب على العملة الوطنية من دون تدخل الحكومة.

وتتأرجح أسعار الصرف الأخرى شبه الثابتة أو الموجهة وشبه المرنة بين النوعين السابقين.

**أسباب الاحتفاظ بالعملات الأجنبية:**

إن سعر الصرف يحدد أسباب الاحتفاظ بالعملات الأجنبية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أسباب للاحتفاظ بالوحدات الأجنبية وهي:

السبب الأول: من أجل أهداف التبادل التجاري بين الدول.

السبب الثاني: الاستفادة من فروقات سعر الفائدة بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية.

السبب الثالث: من أجل المضاربة في أسواق العملات الأجنبية.

**سعر الصرف الآجل والسوق الآجلة:**

ويعبّر سعر الصرف عن مخاطر كبيرة تنشأ من حقيقة أن قيمة العملات في حالة تغير مستمر، ولذلك تكون المدفوعات المستقبلية المتوقفة سواء الداخلة إلى الدولة أم الخارجة منها، والتي تتم بعملة أجنبية تعادل مقداراً مختلفاً من مقدار العملة الوطنية في الوقت المستحق للدفع أو عند توقيع العقود التجارية، وتتم مواجهة مخاطر سعر الصرف من خلال ما يُعرف بسعر الصرف الآجل والسوق الآجلة، ويُعرّف سعر الصرف الآجل أنه السعر الذي سيتم دفعه لعملة ما في المستقبل، وتُعرّف السوق الآجلة أنها السوق التي تتم فيها عمليات شراء وبيع العملات مؤجّلة التسليم لفترة زمنية مستقبلية لاحقة. في المقابل يُطلق على السوق التي يتم فيها الشراء والبيع والسعر السائد حالياً بالسوق الفوري.

وتتمتع السوق الآجلة بأهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين والمصدّرين والمستوردين والمضاربين؛ لأنها تحميهم من مخاطر تأرجح أسعار الصرف، وتُعد السوق الآجلة بمثابة تحوّط ضد أخطار سعر الصرف المتقلّب حسب السوق، كما يشكّل سعر الصرف الحقيقي تحوطاً آخر تجاه تقلبات سعر الصرف.

**سعر الصرف الحقيقي:**

ويُعرّف سعر الصرف الحقيقي أنه سعر الصرف الاسمي أو سعر صرف السوق المعدّل بفروقات الأسعار.بمعنى آخر: ما يُعد مهماً بالنسبة للمستثمرين والمصدرين وغيرهم ليس سعر الصرف الاسمي وإنما سعر الصرف الحقيقي الذي يعبّر عن القوة الشرائية للعملة الأجنبية أو المحلية.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي من خلال التعبير بين القوة الشرائية الداخلية للعملة الوطنية والقوة الشرائية الخارجية، فالقوة الشرائية الداخلية تمثل كمية السلع والخدمات المشتراة بالعملة الوطنية بينما القوة الشرائية الخارجية فتمثل كمية السلع والخدمات المشتراة في الخارج عند تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية.

## ثامناً: الأزمة المالية العالمية

يتميز الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل أو التكامل الاقتصادي الدولي المتزايد بأنه لا يؤدي إلى النمو والتنمية الاقتصادية فحسب بل إلى إمكانية نشوء الأزمات الاقتصادية سواء المالية أم النقدية، وجعلها تنتشر بسهولة كبيرة بين الدول أو خارج الحدود الجغرافية الوطنية.

والأزمة المالية ليست ظاهرة اقتصادية حديثة ومعاصرة بل قديمة أيضاً حيث تعبّر عن درجة التشابكات الاقتصادية بين الدول، ويمكن التنبؤ أحياناً بنشوء الأزمة المالية، ولكن من سمات الأزمة الأساسية تطوّرها ببطء وظهورها فجأة.

وتُعرّف الأزمة المالية أنها إما أزمة مصرفية أو أزمة سعر صرف أو أزمة مديونية، وإما مزيج من هذه الأزمات الثلاث:

### 1. الأزمة المصرفية:

وتحدث عندما يفقد النظم المصرفي القدرة على أداء وظيفته الأساسية والعادية في الإقراض حيث تصبح كل المصارف تقريباً مهدّدة بالعجز عن الوفاء بديونها.

ويُعد المصرف عاجزاً عن الوفاء بديونه أو مفلساً إذا كانت قيمة أصوله أقل من قيمة خصومه والتزاماته تجاه الغير.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للمصارف في القيام بالوساطة بين المودعين والمقرضين، ويترتب على عدم قدرة المقرضين – من مستثمرين أو رجال أعمال أو شركات – على تسديد قروضهم إلى المصارف عدم قدرة الأخيرة على إعادة دفع مستحقات المودعين لديها.

وقد يفلس المصرف ويخرج من السوق نهائياً، وتحدث مشكلة فشل الوساطة عندما تفقد المصارف قدرتها على العمل كوسيط بين المودعين وبين المقترضين.

## 2. أزمة سعر الصرف:

تشبه هذه الأزمة الأزمة المصرفية من حيث نتائجها وتداعياتها السلبية، وتحدث نتيجة انهيار مفاجئ وغير متوقع في قيمة عملة دولة معينة، ويمكن أن يتحقق ذلك في إطار مختلف أنواع أسعار الصرف الثابتة والعائمة والمرنة والمدارة.

وإذا كان سعر الصرف المعتمَد هو سعر الصرف الثابت فإن الأزمة تتسبب في خسارة الاحتياطات الأجنبية وفي هبوط مفاجئ لقيمة العملة الوطنية، وإذا كان سعر الصرف المعتمد هو سعر الصرف المرن فإن الأزمة ستؤدي إلى تراجع سريع في قيمة العملة الوطنية يصعب التحكم به. وعلى أي حال فإن الدول التي تربط عملاتها الوطنية بعملات أجنبية تكون أكثر تأثراً بأزمة سعر الصرف.

## 3. أزمة المديونية:

وتحدث عندما يعجز المدينون أفراداً أو حكومات عن سداد قروضهم إلى دائنيهم من الأفراد أو المصارف أو الدول.

ويترتب على حدوث أزمة المديونية ضرورة إعادة جدولة الديون عبر تخفيض حجومها أو أقساطها أو فوائدها بالإلغاء أو الإعفاء أو التخفيض، وتشمل إعادة الجدولة تخفيض سعر الفائدة وتمديد فترة التسديد، وإعفاءً أو سماحاً جزئياً أو مزيجاً من كل ما سبق. ويمكن أن يكون المدينون جهات خاصة أو عامة، كما يمكن للدين أن يكون محلياً أو خارجياً.

وينجم عن عملية إعادة جدولة الديون خسائر اقتصادية كبيرة وخطيرة كظهور الركود أو الكساد الاقتصادي.

إن تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية بتكاليفها الباهظة وأخطارها الشديدة على الاقتصاد العالمي يطرح ضرورة رسم السياسات المالية الصحيحة لتفادي الأزمة أو معالجتها عند حدوثها.

وتتمثل تلك السياسات المالية الجديدة بضرورة إصلاح النظام المالي الدولي، وبشكل خاص دور صندوق النقد الدولي ومشروطيته ذائعة الصيت، وتشير المشروطية إلى التغيرات في السياسة الاقتصادية المطلوب تنفيذها من الدول المقترضة من الصندوق كشرط للحصول على قروض الصندوق. وتشمل المشروطية عادةً السياسات المالية والنقدية والسياسات الهيكلية التي تؤثر على القطاع المالي والتجارة الخارجية والاستثمارات العامة.

وغالباً ما تواجه المشروطية معارضة الدول المقترضة؛ لأنها تبدو تجاوزاً للسيادة الوطنية ومِساساً بسياسات الحماية الاجتماعية وسبباً في حدوث الانكماش الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني.

# الخلاصة

- تعبر العلاقات الاقتصادية الدولية عن استحالة تحقيق الاكتفاء الذاتي والعزلة الدولية.
- تكامل الاقتصاد العالمي يسهم في تحقيق التنمية ورفع معدل النمو الاقتصادي فضلاً عن انتشار الأزمات الاقتصادية بشكل سريع بين دول العالم.
- نمو التجارة الدولية قد يؤدي إلى الانكشاف الاقتصادي على الخارج أي إلى التبعية الاقتصادية.
- تمثل المزايا الاجتماعية المقارَنة المزايا المطلقة والمزايا النسبية.
- تشمل السياسات التجارية القيود الكمية (الحصص) والقيود النوعية (الضرائب والرسوم الجمركية).
- يُعد ميزان المدفوعات سجلاً اقتصادياً للتجارة الخارجية بالسلع والخدمات، ورصيده إما موجب (فائض) أو سالب (عجز).
- يتكون الميزان التجاري من الصادرات والمستوردات للسلع والخدمات، ورصيده إما موجب (فائض) أو سالب (عجز).
- سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات من العملة الوطنية لكل وحدة واحدة تقابل العملية الأجنبية أو العكس.
- الأزمة المالية العالمية تعبير عن الخلل في النظام المالي الدولي.

# المراجع


1- جيربر، جيمس، " الاقتصاد الدولي "، ترجمة مجموعة مترجمين، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق 2013.

2- خانا، باراج، «العالم الثاني»، ترجمة الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.

3- جوردون، جون ستيل، «إمبراطورية الثروة»، ترجمة مجد الدين باكير، عالم المعرفة، الكويت، 2008.

4- شيلينغ، توماس، «استراتيجية الصراع»، ترجمة نزهت طيب، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.

5- النقيب، خلدون، «آراء في فقه التخلف»، دار الساقي، بيروت، 2002.

6- غودي، جاله، «الشرق في الغرب»، ترجمة محمد الخولي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

7- كلاين، نعومي، «عقيدة الصدمة»، صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة نادين خوري، شركة المطبوعات، بيروت، 2009.

8- بولاني، كارل، «التحّول الكبير»، ترجمة محمد فاضل طبّاخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

# التمارين

**السؤال الأول:**

1. ما هو أساس تكامل الاقتصاد الدولي؟
2. ما علاقة الانكشاف الاقتصادي على الخارج بنمو التجارة الدولية؟
3. عرف الميزة الإنتاجية المطلقة والميزة النسبية.
4. ما هي مزايا التجارة الخارجية؟
5. اشرح مضمون التجارة الخارجية.
6. ما هو ميزان المدفوعات؟ تعريفه وأقسامه؟
7. عرف سعر الصرف وحدّد الفرق بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي.
8. ما هو جوهر الأزمة المالية العالمية؟

**السؤال الثاني:**

**اختر الإجابة الصحيحة:**

1. تكامل الاقتصاد الدولي يعني الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** A صح

2. نمو التجارة الدولية يعبر عن زيادة معدل الصادرات فقط.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

3. تقوم التجارة الخارجية على أساس المزايا الإنتاجية النسبية فقط.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

4. تقوم السياسات التجارية الخارجية على تخفيض القيود الكمية فقط.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

5. الميزان التجاري أشمل من ميزان المدفوعات.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ

6. سعر الصرف هو سعر الفائدة على العملة الأجنبية.

A. صح

B. خطأ

**الإجابة الصحيحة:** B خطأ